٢-٧

٨١٩
م ٥ س

المطول، تأليف مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (-٧٩٣هـ) . بخط ابراهيم بن كامل سنة ١٢٢٧هـ .
٢٥٠ ق ١٧ س ٥ر٢١×١٧ سم
نسخة جيدة، فوق المتن خط بالحمرة، خطها نسخ معتاد، طبع .
الاعلام ٨ : ١١٣، الظاهرية (علوم اللغة العربية) : ٣٥٦
١- البلاغة العربية أ- السعد التفتازاني، مسعود بن عمر ٧٩٣هـ ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح تلخيص المفتاح للقزويني .

٢٥٧

1

شرح تلخيص المفتاح

للقزويني

ابتدأت بقراءة هذا الكتاب المستطاب
يوم الاحد ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١
وذلك عند السيد محمود شكري آلوسي زاده
العبد ملا مصطفى
ابن محمد الشيخي
عفي عنه

سنة ١٣٤٤
خلصناه في آخر محرم

قيمته
وتصحيحه

للسعد التفتازاني
اذا خاض في بحر التفكر خاطري ... على درة من معضلات المطالب
حقرت ملوك الارض في نيل ما حدته ... ونلت المنى بالكتب لا بالكتائب

ولده ايضا
وسق فرق الدرس وحصل ما لاه ... فالعمر مضى ولم تنل اما لا
لا ينفعك القياس والعكس ولا ... ه انفعلل ينفعلل انفعلالا

ولده ايضا
طويت لاحراز العلوم وكسبها ... رداء شبابي والجنون فنون
فلما تحصلت العلوم ونلتها ... تبين لي ان الفنون جنون

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب شرح مختصر المفتاح للقزويني الرقم ٢٠٧
اسم المؤلف سعد الدين التفتازاني
تاريخ النسخ ١٢٢٧هـ
عدد الأوراق ٢٥٠ القياس ٢١٫٥×١٧
ملاحظات (بهوامش) ٨١٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير يا الله

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع ا
لأيادي وروائع الإحسان أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته
الحال وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلوة
على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة وأشرف من نبغ من دوحة ا
للسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه اليقين
واضمحل دجى الباطل وبلج نور اليقين وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها
في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة على عوارف الصناعة
من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نظم القرآن فإنه كشاف حقائق التنزيل
وإنه مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح
لعلامة الإعجاز من آثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب لمغ
ص على فرائده مجمله ومفصله فإنه كالقبس في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل معالم ... شا
فيه عن الشهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل ثم ظهر لي بأن لا ترى كتبه وصفي ومنه عن
ب عباب تجار أساليبه وصفا لا يدرك أنواصق المطري خصائصه وإن لم تكن سا
بقا في كل ما وصفنا ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد فطفقوا ينهاطون
من غير توثيق وتوطيد يخوضون في خرف مقاصده حول القيل والقال ويفضون
من تقرير لطائف نقره على ذكر المقام والحال لا يخرجون عن ربقة التقليد أعناقهم حتى

حتى يسرح في رياض التحقيق أحداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم
يستطيع دقائق التفصيل في ضمائرهم كلا بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الا
نحراف عن منهاج الرشاد فنبهات التنبيه لا رمزة الانفة أن تأنى أو التفطن للمجد ا
لحقيقة المكان وإني بعد ما قضيت شطرا في بعض الفنون وطرى وأجلب من مستودعات
أسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال وفرط الشغف
بأخذ العلم من أفواه الرجال على الترحل إلى جانبه حتى زرت محط رحال الأفاضل
ومخيم أرباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثا
ن فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف والتقاط الدرر الناسية
من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان إلى الفحص عن دقائق علم البيان الراجع
الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وأباحث الحذاق الذين غاصوا على
غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الا
مام العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين وأكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه سجال الغفران
وأسكنه فراديس الجنان إذ قد وجدته مختصرا جامعا لقواعد أصول هذا الفن وقواعده
حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على د
قائق هي نتائج أفكار المتأخرين مائلا عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز لا تحلي عليه ما
نك السحر في دلائل الإعجاز ففي كل روض لفظه منه روض من المنى وفي كل سطر منه

عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى قد عطلت مشاهده و
معاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعا
لمه حتى انقضت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفو
ن من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكيا
والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم ويندرس الاثر لكن
لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو
الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يقع لهم شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض
متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحا
ل وبعضهم قد تصدوا للسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت ا
قحم موارد كاسه غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذ
لت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطا
قة ثم جعلت شرح هذا الكتاب مما يذلل لاصحاب صعوبة الادب ويسهل طريق الوصول
الى ذخائر كنوزه المخفية واودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب كشفت استارها بنور التوفيق ولطائف

ولطائف قرت بها عين التحقيق وعكفت في دفع اعتراضات بذلها
...ر والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف
واشرت الى حل غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشا
رح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذ
ين في هذه الصناعة والمعترض عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة
ورفضت التماس جماعة حفظ الحقوق الواجبات وما فرضت على نفسي نشيتهم في تطويل الو
ضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف رماني الدهر بالارتحا
ل الى فوادرزم من بلاد فصرت كانما اصابني سهم تكسرت النصال وذلك من نوادر
الاخبار بتفاقم المصائب في الاكابر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خرا
سان لكنها (شعر) ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جد الدهر
على اهلها بسيف العدوان وابادهم كان فيها من السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة تكلم
من ام اوفى (شعر) ولم يبق من حزنيها الاصوم ببلدح يحجف كان لم يكن بين الحجون الى الصفا ا
نيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان
وضرب بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر
اذا اساء اصر على الشامة واذا احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاتني فرط الملال وضيق البا
ل الى ان تقطع ارضا الى ارض واجزا رفع الى خفض حتى اتخذت بحدوسنه هراة حماها
الله عن الافات ففتح عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم (شعر) لقد جمعت فيها

لمحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فاتفق ان قد سطعت انوار
العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته وفاض روض الفضل الى امانه ونظم
شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العد
ل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الا
سلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد الله اهل الا
يمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
نور مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الافاق
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل بنص ان الله
يامر بالعدل والاحسان الخالص نيته في اعلاء كلمات الله الصادق قصده في اجابة د
عوة رسول الله خليفة ملك الافاق سطوته والخرز كان مداه انجم سلكا نجوم حول دره المعالي
كما زين الجبين لبيب الله معتز [illegible] نسيم [illegible] منه الزمان وكم مكافح بالغ من لحظه هلكا اطارها
عقد من نصال فيها الى السماك لو ان الزرع قد سمكا وصادق الرشد منها كل معتنق قد كان في فلكها
سالف منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل باقبال ممتسكا فاصبح بدعوة الورى
ملكا ودنيا فخر اعيانا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معين الحق والدنيا وا
لدين غياث الاسلام والمسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معد
لته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته فبنو الدهر في عنان العناية لخدمة جناب الاسلام و

وشيد بنيان الهداية الذي اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب
الافضال والانعام وخص من بينهم عزيز الاشبال والاكرام اقامت في الرفا
ب د آباد هي الاطلاق والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وكمل
بنيان الاحبة والوطن وصرت بينهم بلطف محفوظا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا
محفوظا فعند ذلك عضدني [illegible] عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل له
لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه
ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا
مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية و
خدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان
يشفعوني بصالح الدعاء ويسكتوا عما عابت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله
تضرعي ان ينفع به المحصلين المخلصين الذين للحق طالبون وعن طريق الحق ناكبون و
غرضهم تحصيل الحق المبين لا تغرير الباطل بصورة اليقين وهذا الامر موصوف عزيز المرا
م قليل الوجود في هذه الايام لما غلب على الطباع اللدد والعناد وفشى الجدال والجدل بين
العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل ففي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله [illegible] اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه

نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء
تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان ذكرا
باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد
اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم و
الشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق ونحوهما مما يو
هم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على
اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف الجنس
دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل مبني على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون ا
لاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل
سلام عليك وويح لك ولا مانع من ان يدخل عليه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس

الجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفا
ء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فا
ذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول
الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان ا
لتقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني
فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة
ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذ
هب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع
بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون و
يتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف
كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة
مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع
انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصو
نا عن الخطا وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتحقق
بان يدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القران الفارق

بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تع خلق الانسان علمه البيان ومن
البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع والصلوة على سيدنا محمد خير من
نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوا
نين لان الحكمة علم الشرع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا
من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا له وفصل الخطاب اشارة الى ا
لمعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين
من الكلام المخلص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من ا
لخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الا
حكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
ولمن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد
الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى
الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدأ قضاء لحق ما كان والفاء بقدر الامكان ويجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقا
ت الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى فالسببية
لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو

لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم
البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها وهو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من ا
لعلوم اجل من سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه فكل حزب بما لد
يهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية وا
سرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استار
ها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب
البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهو وسيلة الى
تصديق النبي عم في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون
من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة
المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الا
عجاز هو الذوق ليس الا وتفصيل الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا
يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكرنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه قد يد
رك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض
عليه بان العرب تدرك ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله علم
الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين
العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين

ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم
لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في
المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعا
رة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او
تشبيه الاعجاز بالصورة الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخ
ييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن
فعلان بمعنى المفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم ونظمه تأليف كلماته مترتبة
المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل اعتبار معنى يقتضيه حتى توهم ما
ن ضرب بعض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف ا
لمعاني مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه
استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم ا
لذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرا
نه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة من بيان لما فيها
تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب
هو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احق
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقام فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد
انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول

والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه
عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصو
ل لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كا
ن المعمول ظرفا او شبهه قال الله تع فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل
هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظر
ف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه
فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث
غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل
اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر
معناه على الذهن بحصول معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الف مختصرا
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لان اليف مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فا
نه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر
وكل كلام مع المنكر مؤكد فيعلم انه مؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه مما يستغنى عنه من الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي

أي الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وتسهيلا لطلب فهمه على طالبيه ولو لم يتناول الفعل المنفي بالمنهج
ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد ومن الفراغ
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعو
لين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنعك اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر تر
تيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي
او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا وهو
مفعول له تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الا
ختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ما ذكره الشيخ في د
لائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذ
لك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا
مما لا سبيل الى الكشف ولهذا قد اورد الشيخ في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا و
تعقيدا اشارة اولا وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ايضا في وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل
الماخذ لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من
القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد
لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم
على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا
كبعض اعتراضات على المفتاح وغيره والزوائد في بعض جمل ملتقطات كتب الائمة فوائد

فوائد ومخترعات خاطري زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا غيره فتقديم الم
سند اليه ههنا لمجرد حسن الا لا لمقتضى التخصيص ولا للتقوي وكانه قصد جعل الوا
و للحال فاني بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو
المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره
فعلى هذا كان الانسب ان يقول ولا اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو
حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية
الاخبارية واما على حسبي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتا
ح وغيره في زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قو
له تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على ما ذكره لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار كما لا
يخفى اوان الشروع في المقصود فقد رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما
ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطا في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع
ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف
عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة وفيه ان الخاتمة خارجة من الفن الثالث كما بين هنا كا
ن شاء الله وما يخلله كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها
مقصودا فيه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى

فذكرها مقدمة اوهذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم

البلاغة في علمي المعاني والبيان ومايتصل بذلك مما يناسب اليه الكلام وتحصيلهما اي بوقوف

على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة

الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله

كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط

له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها اولا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة

الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا التفصي منهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلم

الثلثة على ماذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما و

قع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا

عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة (والبلاغة) اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا انه

طلب فالاولى ان يقتصر على تفسيرها ذكر في الكتب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن

الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجاد

ت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح

في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن

الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال

كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقد فقد من اسمى الافعال بمعنى انتهى ذكرها هنا

بالفارسية اللفظ وكانه جزء من النحو في اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانه

9

اي فائدة عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون

اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة

العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي

تكون جارية على السنتهم سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي

والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح مايكون سالما من مخالفة القوانين والتنافر

والغرابة والتعقيد وقد سامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها

تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت

الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان

مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة لها كون الكلام على وفق مقتضى

الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادركوا لا الى تفسيرهما بانهما

ربما تتعلقان وصفاته ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه وليوجد لتفرد جميع الحقائق المختلفة في تعريف

واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما الا ان

اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا

الى اللغة وكذا البلاغة ولا يحتمل تقدير تعريف مطلق العين الشامل للشمس في الذهب وغيرها

لك ضرورة ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكن اخذه من

اطلاقاتهم واعتباراتهم ومن لا يتوجه الاعتراض على ما لم يجده في كلام الناس ما يصلح

لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بها

لناس للمسودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على
معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه و
جب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس
اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما هو متناه في الثقل
نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذ
لك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى ا
لفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مر
فوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلا تضل
العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول
والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى العقاص والمثنى
والمرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في
مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشد
يدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة فالحق انه ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كا
لطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر

من القرب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو خلا
فه كملع بخلاف علم وكذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخا
له من الشفة الى الحلق لانا نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل
ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخا
رج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر
ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتما
ع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عر
بيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلما
ت مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصا
حة وفصاحة الكلمات تجزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع
مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي في النظم والاسلو
ب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما ا
شترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملا على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقولون
علوا

الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الا
ستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأ
كأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع عليه الناس ما لكم
تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري
في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم و
قال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج و
مقلة وحاجبا مزججا وفاحما ومرسنا مسرجا اي انفا
كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريجي اسم حداد فينسب اليه السيوف او كالسراج في
البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه و
انما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا اشتقه
ثم من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله مشتق من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد
قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم ان هذا المصراع لا يخلو عن الغرابة كما يعلم من كتبهم لكن
الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي حسنة عند قوم والوحشية
هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا
يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد في فصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما

ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلا
ح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار مقابل الانس
استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذ
لك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن
والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كو
نه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى الوحشي المتوعر ايضا وذلك
مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ وامثال ذلك وقولنا ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان ا
ردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان نقيضيها التنافر والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا مشا
حة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما
يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء واشباه ذ
لك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في
حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق
ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فيل
فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ عن

سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ

النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشّى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة

ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشّى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموا

فقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور عند الناس والاغر من الخيل

الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الغرابة داخلة تحت الغرابة الم

فسرة بالوحشية لظهور ان الجرشّى انما هو من قبيل ذلك كالاسم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم وقد

كرهها وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل

بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوا

ت فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين

ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي

بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت

طيب وليس بقطع باستكراه الجرشّى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غير ذلك و

كذا جحيش وملع دون فريد وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى و

نحو ذلك وفيه ضعف لانه قد يتحقق لا بسبب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية

فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ متفاوتة باختلاف المقامات كما يجيء في الخاتمة

ولفظ ضيزى ونحو ذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات

والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته ا

واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون

حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات

الغير الفصيحة متنافرة كانت او لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر ا

لكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف

القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل

الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة

اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضا

الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب

العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد با

ن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو

اقرب للتقوى اي العدل هو اقرب واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى

سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس

عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما تتناهى في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب ا

سم رجل قبر وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلا ومنه ما هو دون ذلك كقو

له اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا خبره

معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال

ل اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو انه لثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم

بتركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجا مما عابه الصاحب قال المصنف
فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل
فاذا انضم اليه امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير
فصيح لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الحميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى
تمام حيث قال هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل
ثقل اجتماع الكلمات فى الاول وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة
مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمام مثلا وهو وهم لا
نه لا يوجب الثقل على اللسان فهو اعنى الخبر بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلا
م معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه
لخلل واقع فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تاخير او
حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على
القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال فى كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف
التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهم بعضهم كقول فرزدق فى مدح خال
هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى وما مثله فى الناس الا

مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى ليس مثله فى الناس حى يقاربه اى احد يشبهه فى
الفضائل الا مملكا اعطى المال والملك اعنى هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم
الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين ا
لمبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى
يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد وقيل
مثله مبتدا وحى خبره وما غير عاملة فى لغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر و
كلا الوجهين يوجب قلقا فى المعنى يظهر بالتامل فى قولنا ليس مماثله فى الناس حى يقاربه وبين حى
يقاربه مماثلا فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى بدل من مثله فقد فصل
بين البدل والمبدل منه واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذ
هن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن
الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبنى
عليها كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناى الدموع لتجمدا جعل سكب الدمو
ع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل د
ليلا عليه يقال ابكانى الدهر واضحكنى اى اساءنى وسرنى قال الحماسى ابكانى الدهر ويا ربما اضحكنى
الدهر بما يرضى ولكنه اخطأ فى الكناية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والس

السرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء و

هي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الا

صدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال

لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر

واللبن قال ابي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك لجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل

الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه

لازما لها عادة قلنا هذا لا يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور

ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من

معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس

له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلا

م ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصد واني

الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق لي

لتحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا اذا نصبت تسكب

بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الآن ليحصل

في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ومن لا يدخر سكب الدمع تحت الطلب لكنه اكتب

عليه ولازمه ملازمة الامر المقصود ليطلق الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور

فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقد التصق بالكلا

لكلام المرة من السلق والصحيح ان المراد بطلب البعد والفراق طيب النفس به وتوطينها

عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على

مقاسات الاحزان والاشواق والجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الد

موع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج

ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الايجاز على هذا فالبيت

في ساطع لحجة التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك في

فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكونه اي

بكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي الطيب شعر

في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح و

هو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والادب بها في ساحة الجري لا يتقي

لا كبيا كانما تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد

فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات

شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل ا

سجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا جرعى تانيث الاجرع

قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذا

ت حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمام قالت بمرأى من سعاد ومسمع اي حيث تراك سعاد

وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي حيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه

لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكأس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضاف والمضاف اليه شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث اذ لو اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وان اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيت والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ان اوجبا الثقل والبشاعة فذاك والا فلا جهة للاخلال بهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث الا

الاعراض وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة وغيرهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا نسلم ان هذه سبب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية

ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا
ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر
الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصيتها وحال باعتبار توهم كونه
زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فتفاوت المقامات يستلزم
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها
عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما
ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا
اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع
او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمفعول او
غيره مقيدا علما استقصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز

والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني
الا انه بعد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقا
م تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والا
طلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل يبا
ين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم ان ترفع القدر حتى حصر بعضهم البلا
غة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الا
يجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة فكونه غير مختص بجملة او جملتين والتنبيه على عظم
كثير المباحث وقد اشار بالمقام الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد منهما الي
الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدود ومراتب متفاوتة ومقام كل
يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذ
كي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودتها
تهيؤ بها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فتقابل الغبي الفطن و
لكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبت معها مقام ليس مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر وللكلام

من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند
اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية
او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في
حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا
المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه
بعدمها اي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا
للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد
عبارة هذا الامر في المتن اولا وبالذات وفي اللفظ وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
لما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو
الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
ويشعر به ايضا لفظ الفاء في قوله فمقتضى الحال لانه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
انه قد علم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فقد حصل ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان
ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فينتج ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا

والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي
يسميه الشيخ عبد القاهر رحمه الله بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على
حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذكر لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان
تضع كلامك في الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه
التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو
المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج
فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد
اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك
في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه مثل ان تأتي بما في نفي
الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن
وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم
الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار
فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير و
التقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا مزية في مقام وبعد
ولفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة
راجعة الى اللفظ لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب

يتعلق بافادته وذلك ظاهر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وقد ان الكلام
من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه
مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يحصل عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها
الكلام وكثيرا ما نص على المعنى لانه من صفة الاعيان وما اكد من الكثرة والعامل ما يليه
على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلا
ئل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون
اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الا
عجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دو
ن المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين ان المراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من
صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد ا
نها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير النفي و
الاثبات هذا خلاصة كلام المفتاح فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا
نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق ا
لبلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى ومرة [illegible]

١٨

والشيخ يذكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يوجد فيه الفضل ويقع فيه ا
لتفاضل هو الذي يدل باللفظ على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص
والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة وصف من الاوصاف الراجعة اليها
وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل
ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي
هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطو
قة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلها مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة و
ليس لنا ان نحمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن
لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب ا
لالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب في انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات جعلوها
كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة
التي حدثت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان

تبين انسان من انسان بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى في البيت

وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في

ذلك وليس هذا بما ابتدعناه بل هو مشهود في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة

وضرب من التصوير هذا ثم ان ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات

الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه و

بين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي نجيء للفظ لا من اجل انه

يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم

انا لم ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الا

عجاز به ويكون هو الاصل والعمدة وعلى ما ذكرنا فالشبهة انهم يسمعون عاقلا يقول معنى فصيح والجواب ان

مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة

عبارة عن كون اللفظ على صفة اذا كان عليها دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع

ان يوصف بانه دال وللبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح فهو

حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان

قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بافادتهما الامرين

من اللغة والصرف والنحو لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة

ولو بقدر اقصر سورة قلنا لا بل في هذا العلم الا ان هذه الحالة تقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاحاطة

بجميع الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر

على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة

ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب

منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي تنتهي اليه البلاغة اذ المناسب ان يكون

حد الاعجاز حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في

كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنهم

ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الا

ول ففيه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر وغيره

واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الا

عجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير

منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضا

بين النوع والبعض ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى

الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا

هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه

اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الا

يات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته في نهاية الاعجاز ان الطرف

الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي

الى مرتبة يلتحق بها الى ما هو ادنى منه والزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات

صفة اصوات الحيوانات والاولى ان يكون حالا منها

تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى وبين

الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات و

البعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى الفصاحة والمطابقة تور

ث الكلام حسنا وهذا التقييد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام

عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصا

حة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والب

لاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع

على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار البلاغة فى المعانى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه

تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة وا

الصرف والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخو

ذة فى تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى ان البلاغة فى الكلا

م مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قال الامام مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع

ولا طباقه اى ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد والا لربما اد

ى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر فى تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح

من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان

البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من

من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها

فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف

يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء

فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على اطلاق

ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يتوقف على هذ

ين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل

ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والافتقار اليهما لتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو

امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد ما بينا الحق مرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد

المعانى والبيان واما الحنيف فقوله والثانى اى تمييز الفصيح من غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذ

لك غير فصيح فيعرف انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة د

ون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز

السالم من الغرابة عن غيره يتبين فى علم متن اللغة اذ به يعرف ان نحو كالملم ومسرجا غريبة بخلاف جفنهم

وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر ا

لى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن

غيره يتبين فى علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى

ثم فالفرق ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اى يتضح فى علم متن اللغة كالغرابة اى تمييز السالم من

الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعنى العلم بموضوعات اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع

اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او
يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو
اي ما يبقى في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا
بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فالغرض من هذا الكلام تبيين ما يبين في العلوم
المذكورة او يدرك بالحس وتمييز ما يجب ان يحترز عنه لتعلمه لم يبق لنا ما يرجع الى البلاغة
الا الاحتراز عن الخطا في التادية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فمست
الحاجة الى علم يحترز به عن الخطا وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علم المعاني وا
لبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن ا
لاول يعني الخطا في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج
الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطا
لا نفس الخطا وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان
وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام
ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين
علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس
يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان وا
لثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه
بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطا

المطابقة لمقتضى الحال فهو زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا
وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة
بصيرة ولان كل علم فيه مسائل كثيرة تنضبط بجهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا
وتفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تنضبط بجهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات
جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة يقتدر بها على استحضارها وا
لالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي
الادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في الذهن
بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدا لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد
بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ولفظ المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط و
العلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او
للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا و
العلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف
والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم
فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل

لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فمحال لانها
غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا
ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد ابدا او البعض فيكون حاصلا للكل
عن مسائله والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتنكير
وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي
ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية
اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وفيه
قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا ويعلم اوضاعها وفسادها وبهذا يخرج علم البيان عن هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت من احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن
لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس ان الحال الفلاني مقتضيا
لايراد تشبيه واستعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال وهو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ ا
لمفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال وهي مقتضى الحال الا ان تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى ا
لحال هو التاكيد والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق

التحقيق كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلا
م لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر
فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي
التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار ان تكون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان و
غيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع
ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قا
ل واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا يخفى ان
معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ ا
لمتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز وا
لكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بان المراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا
فاطلاق الملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب كذلك
حسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز والكناية وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلامه

السكاكي حيث فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة

ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ

القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن للواحد

من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية

المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واورد لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ا

ن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به كما هو المقام الذي يناسبه با

ن يقول مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا والا انه لقائم فيما اذا كان م

صرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان

زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص لا

غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما يليق به وهذا بعينه معنى

تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى

الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله وايراد المعاني

وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم

بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء

ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من الفضلاء وغيرهم كيف خفي عليهم هذا

المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرفوا انتقاضه

ومما يسد ثلمة التامل عما يتبعه في هامش الاحاطة بها في البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه

انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام

مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتنويع العلم وبيان الانحصار والتنبيه على

خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند متعلقات الفعل القصر

الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او

انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتعبيرها بوقوع النسبة او

لا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسب الانشائية فلا يصح التقسيم

بل النسبة انما هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما

كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج

نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان

يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبري فالكلام خبر والا وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء و

سيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقا

ت اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر

لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او

بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل

المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة

فيه لا يطابق مقتضى الحال فان الزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد عليه هذا ظاهر لكن لا طائل

لخ لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه اعنى من احوا
ل الجملة او المسند اليه او المسند فالذى يهم ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق و
جعل كل منها بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى
غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم تقرير هذا بالترد
يد بين النفى والاثبات فيه كلام اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فا
حوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر فرد بابا خامسا وكذا من احوال الكلام
الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والايجاز
فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص
مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثا
منا فانحصر فى ثمانية ابواب تنبيه وسمى هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما فى قوله تطابقه
او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج فى احد الازمنة الثلثة او لا تطابقه فالخبر
على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال على الاخ
بار كما فى قولهم الصدق هو الخبر عن الشىء على ما هو به [illegible] فلا [illegible] وايضا الصد
ق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور فى تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته

نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشىء بانه كذا [illegible] لما هو صفة للمتكلم فلا [illegible]
على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون فى تفسيرهما فذ
هب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه فان رجوع الصدق
والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذى يكون
لنسبة الكلام الخبرى وكذبه عدمها اى عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذى دل
على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى
الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكون
تا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى نفس
الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالى فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح فى ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون
الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وحصول القيام له امر محقق موجو
د فى الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر و
لو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقولنا السماء فوقنا غير معتقد

ذلك كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ والمراد بالا
عتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقا
د المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه حكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق
فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد بينهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة
بعدم الاعتقاد فيكون كاذبا لا ان يقال المشكوك ليس بخبر لكونه صادقا او كاذبا لانه لا حكم فيه و
لا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق لان كل من
الشاك يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ
بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس
في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا رد على النظام بدليل قوله تع اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه تع جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق
للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى
لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد با
عتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين

المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم
لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة
مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسميته
شيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ثم وحاصل الجواب منع كو
ن التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما
اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا
في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كا
ذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون ا
لصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين الجوابين بون بعيد فتدبر مما ذكرنا
وما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان الـ
ـسند واعلم ان هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم
انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن
زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره لرسول الله عم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم
ما قالوا فكذبني رسول الله عم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما ا

دت الآن كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى إذا جاءك المنافقون فبعث إليّ النبي عليه السلام

فقرأه فقال إن الله صدقك يا زيد والجاحظ أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة

وتحقيق كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع أو لا وكل منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق للواقع أو مع اعتقاد

أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع

اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا

كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها معه أي

عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق ويلزم في الأول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها

ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الأربعة الباقية أعني المطابقة مع اعتقاد اللا مطا

بقة أو بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذ

ب فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور والنظام لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين

اللذين اكتفى بواحد منهما فليتدبر تفكر ما وقع في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام فقد و

قع ههنا في شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا أم به

جنة لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع

الخلو ولا شك أن المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة غير الكذب لأنه قسيمه أي لأن الثاني قسيم الكذب

إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه أي الصد

ق فقد أظهروا تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بعيد بمراحل عن اعتقادهم ولو قال

لأنهم اعتقدوا عدمه كان أظهر وأنسب إلا أنه لا دلالة للفظ أم به جنة على عدم الصدق بوجه من الوجوه

من الوجوه فلا يجوز أن يريدوا به الصدق فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب

وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا

منه بزعمهم وإن كان صادقا في نفس الأمر فلا يتوجه الاعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق

في عدم الصدق ليس بشيء لأنه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عد

م إرادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق بينهما ظاهر ورد هذا الاستدلال بأن المعنى أي معنى أم به جنة أم

لم يفتر فعبر عنه أي عن عدم الافتراء بالجنة لأن المجنون يلزمه أن لا افتراء له لأنه الكذب عن عمد

ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب

في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم أن الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى أقصد الا

فتراء أي الكذب أم لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فإن قلت الافتراء هو الكذب مطلقا وا

لتقييد خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا دليل فالأولى أن المعنى أفترى أم لم يفتر بل فيه جنون وكلام

المجنون ليس بخبر لأنه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصر كونه خبرا كاذبا أو

ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل أئمة اللغة واستعما

ل العرب ولا نسلم أن للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي

زيد قائم كلام ليس بإنشاء فيكون خبرا ضرورة أنه لا واسطة بينهما وفيه بحث واعلم أن المشهو

ر فيما بين القوم أن احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام

الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في

المركب الإضافي وغيره إلا بأنه إن عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد إنسان أو فرس

والاجمع مركبا تقييديا او نقصيا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمر
كب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد ا
لفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها او
صاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة
في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو فقيل الزوم الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك و
لو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعروف في تفسير الالفاظ
على اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد

الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه
كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدا باحوال ال
خبر لكونه اعظم شانا واتم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات ا
لعجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه
بالاشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني و
ما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن ا
لطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا ا

لوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الاخر لم
يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث
لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب
اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الا
ية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي البيت هذا الكلام تحزن و
تفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك
زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن
حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا افادة انه اوقع
النسبة او انه علم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات و
بعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل
علم ثبوته او انتفاؤه قلت لا ينافي ذلك اذ لا معنى للدلالة الا الافادة والعلم بذلك الشيء وما يصح ضرب

زيد الاوقد وجدته الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق

الكذب اصلا ويلزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت الظن ان العلم

بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا

بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه مكابرة باطلة

لا قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انا اذا سمعنا ضرب زيد نفهم منه انه ضرب وقد

م الخروج احتمال خلافه وبهذا يصح اذا قيل لك من اين علمت هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم

م القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا دائما فلم يصح قولهم بين

مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم تحقيق ما ذكره بعض المحققين

وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه

وقولهم يحتملهما لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو

او لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وسمي الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة

الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى

بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم

حسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدون لازمه ممتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم

فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه

عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية ودعم العلامة في شرحه لهذا الكلام من المفتاح ان فائدة

الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف

خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تنزيل المسلم لكنه يوافق ما اورده المصنف في

تقريره هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم

بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل

فذلك حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم

لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فوجب هذا الحكم في ذهنه ضرورة وانما لم يجب ان يكون

حصوله من ذلك الخبر وكذلك الثاني لان علمه حصوله بسماع الخبر من المخبر اذ التقدير انه حصوله انما

هو من نفس الخبر فيتوقف على الاول بدونه لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني

يكون مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر

نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول

الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسميته هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد

من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يحصل بيانا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر الا او

ايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه

قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا

الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم

وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة

الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير

المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفسر

فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم
مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الخبر الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنو
نا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق
بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل ا
لمخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما با
لفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديك ما
هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومنه هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد
علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صو
ره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان
ان تنزيل العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية
لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كا
نوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء منتفعا به اي ليس لهم علم به فلا يتفقون ف
ينافي هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح بطلب الثبات على الايمان او على ان قوله ولقد علموا الكم
خبر الملقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به و
هو تكلم على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التفهيم وان وجود

وان وجود الخ سواء كان هو الفهم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي
والاثبات اي في نفي الشيء واثباته ومارميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي
ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان ا
لمخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
لا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله
والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب
حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا يرى انك اذا قلت ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو
فيها ام لا ولا حكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط
استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون
التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم
طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو
الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب ا
صلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار
في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخا
طب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد
في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة ا
الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم

المرسلون مؤكدا بانّ واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسول الله والا فالبشرية في المعنى لا تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين قيل هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي للتاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يتوقف على اعتبار الانكار وعدمه الا التاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف فلان الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبقه من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا وتطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير رمزا ما الى جنس الخبر حتى ان النفس المتيقظة والفهم المتنبه تكاد تتردد فيه وتطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه

المرکش من عرض الشود على الاثاء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه
واضع الرمح على العرض من غير التفات وتنبه امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم
عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح
مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تمادي
بهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارة الانكار فجعل المنكر كغير المنكر اذا كا
ن معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع
عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له ومحسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد
يذكره في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر
في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي ا
لريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكـ
رير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل المقصود للمصنف انه قد جعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله فترك التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب با
لكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على ما يزيله فا
لجواب عن الاول انه لم ينف الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر والثاني
بل نزل احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح

وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان
احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلائل وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله
وهذا الحكم صحيح لكن يكون كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير ا
لمنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبو
ته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي
لوزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن ا
لمذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال الثاني وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتأكيد وتحقيق لقو
له ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة
ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام
في مقام لا يناسبه بحسب اللفظ كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المخصوص منزلة المقام والحال
الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام
حق مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن
تعويلا على ما يزيله لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل منه الى هذا المعنى و
نظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة

اخرى ان السلاك اذا رأيت مغوه انتبت بدلاهنه في اللمعات

اثر النجابة

ساطع البرهان اي قوله ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذ
لك الاخبار والنطق مع انه صنيع في الموبد فقيل بهذه الجملة اخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر
م السؤال الحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي
الرأي والتوجه الى السؤال عن كيفيته وبيان صدقه فيتلقى الكلام مساق الكلام مع السائل المتردد
الى كيفية بيانه المشروب الساطع برهانه ووقف على هذه البوائح وما كانت الامثلة المذكورة للاعتبار
ات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال
وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجو
ب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكر فيما تقدم ويكفي لابد من التنبيه وهو انه لا يختص فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا وانما
وردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد بان ان يقصد منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد
قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي
ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خفيها انها انه ضمير الشان منبها
ليس بدونها ولا يصح بدون ان اخواته فمن يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون
ومنها تهيئة النكرة لان تصح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة
موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسلمى لزمان يهم بالاحسان ومنها
حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا نحو ان المحل الذي اوله

اولم يجز انه كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير
معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه ورواجه
الرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شيا
طينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا بأقوى الكلامين واوكدهما لانهم في
ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه
لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة وكما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على
ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك
لرسول الله وان اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر
على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا لمطابقتها الادعاء وعليه قوله تعالى ان المنا
فقين لكاذبون واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه قد اجيب به بانه في نفسه
لانه لا يقع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناد
سب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير
لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس
بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولك الحيوان جسم فكانه قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون

الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لانه الشيء الذي يسمى
حقيقة او مجازا الى الفعل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى اه
الفعل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله و
مجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة
شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل
بمن قصد اثبات الضرب فعلا وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج و
في الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار
ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم تذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان
كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه
مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في
الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز
اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما
بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا اه

ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي
الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذ
لك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف
له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او
لا كمرض ومات ولانه اشترط صحة حمله عليه والاحسن ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما
يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها
منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده
في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما
ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا اسند به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل الثاني
فانه الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه

لم يجيء بعضهم من ظاهر انه الاسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان و انما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول ا
نه جعلها صفة للكلام والمشهور للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القا
هر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس
لخروج عنه الثاني انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه
ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه اى ترك التقييد كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في
تعريف المجاز اولا انما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قولهم
الكلام المفاد به ما عند المتكلم يحتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظن بل دلالته على الثاني اظهر لعدم ا
لاطلاع على السرائر ولنا ان نقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها
فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الا
عجاز وقال لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها
لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لامساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للا
لمعاني ومنع تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان
حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مؤكد وجوابه ان لفظها في التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل او

او مفعول به هو له على ما صرح به فيما يجئ وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدأ
عنه ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو ونحوهما
المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظن وان اريد
ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو
منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي وانه الفعل لما هو له معناه ظاهر فاذا نفي
الفعل عما هو له عند المتكلم في الظن وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة
الاثبات لكان اسناد الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون
حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير
ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري
صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبا
ت واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس
الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول به والمتعلق
باسناده حقيقة فوتكتا اول الشيء اذا تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه
من العقل الاول اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا او يؤول اليه والمآل المرجع
في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار اليه
نفي المصنف بقوله وله اى وللفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى وهو جميل الفا

عل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لا

ن الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له اى الفاعل او المفعول

به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر

فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل وا

لمفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل

ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فهذا تفسير الاسناد عما هو له لغيره لمشا

بهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجراءة ولا مجال ولا استعا

رة فى شىء من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال

فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكا

ن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى

اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير

قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطائها حكما ليس فى الاصل كقوله عيشة راضية فيما بنى للفاعل

واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملا

ته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان

ههنا على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى الشعر الذى هو المصدر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقتها

ذكره المرزوقى فى الامالى من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشىء الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما

يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونحوها

ونهاره صائم فى الزمان ونهر جار فى المكان وبنى الامير المدينة فى السبب الآمر وضربه التاديب

ب فى السبب الغائى ومثله يوم يقوم الحساب لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازى ما

مر ان احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار على ما مر

والثانى وصف الشىء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل

قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشائه

الكتاب وكلامه فكان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند و

كذا ما اسند الى المصدر الذى يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو هو الضلال البعيد والعذاب الا

ليم فان البعيد انما هو الضال واليم المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا فى الكشاف و

ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما اشار

ليس حقيقة وعن الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من

قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم فى اسلوبه وكتابه وبعيد واليم فى ضلاله وعذابه فيكون مما يبنى

للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل ووقف عليه نظائره والمثير عند صاحب الكشاف

تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقى لانه قال المجاز العقلى ان يسند الفعل الى شىء يتلبس بالذى

هو فى الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين فى قوله تع فما ربحت تجارتهم وكذا يحمل امثال

هذا من قبيل الاسناد الى السبب فانه قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلى على ما لا يشمله هذا التعريف

نحو قوله تع شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار

وقولنا اعجبنى انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تع ولا تطيعوا امر المسرفين و

فقولنا لتوصف الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالحاصل

ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير

ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه

ان يضاف اليه لانه جاوز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خا

صة او مطلقا باعتبار ان جعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يكون عليه الكلام بصريحه كما مر

او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والطاعة

مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله اولئك شر مكانا واضل

سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يرد عليه صريحا

كما مر وقد يرد عليه كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محز

ونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم معنى ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي

والمفتاح وقولنا في التعريف بتاول ليخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات

من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى

الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع وليخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانها لا

تاول فيها فان قلت ان مست في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادتك في هذا الكتاب لم اي شيء

في التعريف لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ا

ن صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التا

ويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا

يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة ا

لكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفس الكعبة وانما قلت لضرب من التاول لئلا يح

بيحوزيه عن الكذب واعترض المصنف عليه بان الاول يبطل طرده بما ذكره لخروجه بقوله

لضرب من التاول ولا يبطل عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس

الامر لان من ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحصل عنده ويرتسم فيه ولحق

كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار هنا الى ان التاول لا يختص باخراج الا

قوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا

ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا

يجوز التفسير به عندي وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشمل التعريف على قيد

ين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بل يكون حصولها من احدهما قصدا

ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند ا

لمتكلم وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصد بالثاني اخراج

الكواذب وعلى هذا كان الاولى ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده

لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت كلام

المصنف مشعر بان مراده غير ما هو عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل وا

لمعتزلي لمن يعرف حاله انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاويل وا

لقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بالقيد غير

ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ذلك وان اراد عند المتكلم في الظاهر يرد
كونه في مقابلة الحقيقة فقد خرج عنه قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر
صار قوله بتأول ضائعا واسنادا خارجا نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت المراد بالاسناد الى
غير ما هو له مفهوم الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغايرة في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ومع هذا يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكونها ا
سنادا الى غير ما هو له في الواقع ونحو قول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله
بتأول ويبقى التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
انبت الله البقل وخلق الله الافعال بلا تأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل بلا تأول حين لا يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا يدخل
نحو قول الموحد انبت الله البقل بلا تأول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل
انما اسند الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين
فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لا
انا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
الارادة الا في ضمنه وقد بين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ا
رادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولانه لا بد من التأول قول الجاهل
خارج عن المجاز لاشتراطنا التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير
وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر

والمراد بقوله ميز عنه قنزع عن قنزع ان ميز
شعر نواحي الرأس البيض
بعدما كان اسود

العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول فيه بل حمل
على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل على ان
ما لم يعلم ولم يظن بني على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي
كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب
الليالي اي مضيها واختلافها في الاساس جذب الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي حال
من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت يا
الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب
قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر الرأس قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ وا
لمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة
لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل او مجازان و
ضعيان نحو احيا الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها
واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها
النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة
اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه

مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا القسم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا
وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال
سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف
لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فا
المجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احيا
في ملاقاته الجمال اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذ
هب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله
زادتهم ايمانا لم يقل مثل قوله تعالى او نحو ايماء الى انه لا اختصاص وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زا
دتهم ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير
الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح ا
لذي هو فعل الجيش لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو
فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه
لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم يوما
على الكفر يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن شدته و
كثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال
يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها الذي هو جمع ثقل وهو متاع البيت ما فيها

اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر
كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء
نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر
وكذلك الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله ليتبنت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد
جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
جري النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلواتك تأمرك ونحو ذلك
ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز
قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة
نحو هزم الامير الجند وفيه المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون جهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره
كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الى
حد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وا
فنى الكبير البيت فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه
الى ما هو له لكن استناد هذا السبب مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا
في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به
اذا اسند اليه يكون الاسناد اليه حقيقة فمعرفة عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فاما هو

الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما
ان المجاز اللغوي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه الفعل يكون حقيقة
اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد
نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اى سرني الله عند رؤيتك وقوله اى قول ابن المعذل
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقايق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك
حق لي على فلان اى اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت بي نفسي اليك لمحبتك و
قول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اى صيرني الله في هواك
ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر حيث قال اعلم انه ليس بواجب في
هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت
تجارتهم فانك لا تجد في قولك اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في
وصيرني ويزيدك ان تزعم له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان
يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصير
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه
جملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد له

من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا
مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في
سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبا
لغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر
من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة
وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر و
تضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع ا
لفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفا
عل الحقيقي اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو
الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش
بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في وجود تعلق
الفعل به ثم تفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي
نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من
تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه آنفا وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا
هو في صاحب عيشة وكذا المعنى لقولنا خلق من شخص دافق الماء اى بعينه في قوله تعالى خلق من ماء
دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهارنا
صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه

لان النداء والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف قولنا انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك

ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله

تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صا

ئم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البد

يع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا

هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به العملة انفسهم وليس كذلك لان اسماء الله تعالى تو

قيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل

هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ترى

فينبغي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان

مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه

لمشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع

حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد

ل السكاكي في تحقيقه انا ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان

المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه فالمراد بالمنية السبع باد

عاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع ونحو المراد بعيشة صاحبها بادعاء [illegible]

حبها لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضا

فة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس

العملة لفرط المبالغة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع لانما

اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار لاجل المبالغة في التشبيه وهذا

ظ ثم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى

ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل

الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتا

به وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة

وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن

التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل قوله قد زر ا

زراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه هنا مخصوصا

م مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد

السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير [illegible]

فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضية صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة ا

لعام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستهجنة وحمل

الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجا

ز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له

لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن ا

لرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير تو

قيف ولا صح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القا

قليل بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام العرب من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم موكد او متروك التاكيد وكونه مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدم على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او ايهام عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل على ترجيح اسناد الفعل الى المفعول لا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل لمجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة التي او الطريقة ففي الحذف تفخيم لا

ان هذا القرآن ص

توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او لا
لسامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا
تسأل عنه اما لانه لا يجترئ ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وضجارة المتكلم و
اما لانك لا تقتدر على استماعه لاجل ضيق السامع وضجارته واما ذكره فلكونه اي الذكر
الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على
غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون تكرير اسم الا
شارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الا
ثرتين في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه
واهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وحيث ذا
لك حيث مستعار للزمان وقد يبسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الا
عتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذ
لك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السا
مع حتى لا يتهيأ له سبيل الى الانكار بهذا كله مع قيام القرينة ومما جعل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ا
ن يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد
في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ

والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وحينئذ لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تع وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو
خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل مراده فيتحقق ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا وفيه ذ
كره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعر
يفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشا
را به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في ا
لمسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من
الاخبار كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه عالم بالحكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كا
نت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما
ترى في قولك شيء ما موجود وفلان بن فلان حافظ للتورية فافادة اتم فائدة تقتضي اتم التخصيص
وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السما ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه

لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على
وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام لل
متكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون
لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو
توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بها
خطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة في الظهور
بلغت النهاية في الانكشاف ولاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى
له الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم
مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين
نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم اليه واحسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى
الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا
بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه
الكلام اى خرج على هذا الشيء عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبا
لعلمية اى تعريف المسند اليه بالعلمية علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية ا

المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع
ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء
اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم
مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضا
ره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا
يطلق مغن عن الاولين لان الاسم المختص بمعين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود
انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا
يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بشر
ط تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا مبني على
ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر
من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد [illegible] يكون
احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم و
ما سواه وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره
وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذ
كرها الا معنى ما فيها الكلية وافرادها الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة مقتضية
لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المتصف انه لو

جه ما ذكرناه او للخوف قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة الثانية وعو

ضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم

انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكو

علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق

من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما

للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا المراد بالاله في

هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه ومطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة ا

لمعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق

للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى صاحب الكشاف ان

الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او

تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل

كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها

كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخ الفضل واخ الحرب لمن يلابس هذه الامور والكناية اعني كونه

جهنميا فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف

الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي

وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا با

عتبار ان ذلك الشخص لزم انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك

ثم لم يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى المعنى المراد الواجب في الكناية

ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لم يكن من الكناية في شيء وبجان

يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد

يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت

كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون

من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه او التفأل

او التبرك به او نحو ذلك كالتفأل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في

الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا لو كان الاحسن ان يقدم عليه

ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول

ثم الموصول واللام سواء في المرتبة ولهذا يصح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف

المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذا

هب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى

المشار اليه في الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرف

بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة

بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصوفة معناه لقيت

الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فمعناه لقيت انسانا مضروبا لك

فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه

بخلاف الموصولة فانه وضعها على ان تخصيص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام

الصالح هو موصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب او المرجح بقوله لعدم ع
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا رجل عالم ولم يتعرض لما
لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم لهذا جد
وى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقر
ير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف وا
لمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه فعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه
منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها وموطنها يوجب قوة تمكنها من ا
لمراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الا
ختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك كما هو فى زليخا
وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه والتعيين مثل التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة مخصوصة
ومما هو نص فى تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف
صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم من النصا
رى من ان يقول نحن عبيد الله والمذكور فى الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من
المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح بالاسم

او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب
من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لما صح ذكر زيادة التقرير عن الحكا
ية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس و
لقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قوله وهو عبدة بن الطبيب من
قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا
اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطأهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى
وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورد
بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان اهل
العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصاء ان
الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة والايماء
الى وجه بناء الخبر اى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته
يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والع
قاب والمدح والذم وغير ذلك وغايته ان تأتى بالفاتحة على وجه يشبه اللفظ على الخاتمة كالارصاد
فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى
ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال كما اذا ذكر اسماؤهم الاعلام ثم انه اى
الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشأنه اى

فانه ذكر اسمائهم لا يقتضى ذكر الجزء الذى هو خبر الموصول فلا يكون فيه ايماء

لئلا يقع بين الحكاية ومقصدك من استهجان التصريح فاصل اجنبى وهو زيادة التقرير

شأن الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما قيل ان الله او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيتهم لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها
واعظم او شأن غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان
المبني عليه الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب وهو كثير وقد يجعل ذريعة الى الا
هانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
وهو مفقود في الايماء فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف جعل الايماء ذريعة
الى التحقيق يعني الا يرى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير
تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح
الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة
والسبب كما هو الظاهر من قوله ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في قوله ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان ا

47

لذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذكره وضعف الناس من اقتفى اثره
في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على
ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء
وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمكم او اهانكم او الذي
سبى اولاده وشتت امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطا
ئف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى
صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بوا
سطة الاشارة اليه حسا فان اصل كمال الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشا
هد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى التفصيل بقوله
لتمييزه اكمل تمييز اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او
الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية
لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفر
زدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك

للموسط بما يعرفه الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث
عن الزائد على اصل المراد قلت مثل كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع و
طرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من
حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا ويدل ذلك على اصل المراد الذي هو الحكم
على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياكان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة
لما يترتب عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر
الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله نحو هذه وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو
الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول
الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن
ساحة عز الحضور والخطاب وسقاطه محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل
غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضرب زيدا
فهانئ لذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة ان تعتقد الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهانئ
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد
نحو الله ذلك قسم عظيم لا فعلن به لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف ا
لمسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه نحو
اعقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت
الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها

من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمو
ن الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنو
ن باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم
الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز
بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لا تكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت
فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذ
ي طلبت امرأة عمران كالانثى اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في
قوله تع رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره في قوله رب
اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو
ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير وا
حد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يأتي لاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على
المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف

للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس
القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على
ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين
النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة مو
ضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلا
قها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة
نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من
القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولهذا قال بقوله وهو في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة
وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة و
موصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم

الحكم بكونه معرفة وكون اسامة علما حتى تحقق ما تحقق ويعلم مما ذكرنا في تقرير كلامه ان
عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما
يشعر به لفظ الايضاح ومثل هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كتوصيفه بالجمل
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وقوله الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس الا
لبعضهم كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان
اسما موصولا يصح هذا لان الموصول ايضا تعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في ان الذين
انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب
عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق و
رأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
الكلمة في المعنى ان يقصد الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد الادنى منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وستسمع هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف
باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن
لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا

دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ
لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى
هذا ينظر لفظ صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله
نعم ان الانثى ليس في خزانته الجنس وقال في قوله ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل
محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الا
ستغراق ولكن الاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما
صدق عليه الحقيقة من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا
الى نكرة ولا اخفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الما
هية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو
ركرى رجعى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا
نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة غير الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن
وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار التمييز ليس باعتبار العدم وهو اي الا
ستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشها

دة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الد
نيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف
تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في
معنى الحدوث نحو المؤمن والكافر والصائغ ولذلك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
بالاتفاق وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولا يسلم ان المراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يا
تونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا وبعضهم واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خرو
ج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الا
ستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحقق عدم الا
ستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا
نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات نحو يا اهل ذا ا

المفرد فيهم نثرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جائني من رجل او مقدرة نحو لا ر

جل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني رجل ولا رجل في الدار بل ر

جلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الا

ستغراق وبالرفع يجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة

المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد

كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل

بل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا

لآدم والله يحب المحسنين وما هو من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا

صح بلا خلاف نحو جائني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جائني كل جماعة

العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يتناول الآحاد والجمع لا يتناول

الا الجموع حتى ان معنى قولنا جائني الرجال كل جمع من جموع الرجال ولهذا لا يخرج الواحد

والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين

آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل

في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فهو

حتى يصح جائني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منهم قلنا هو اول المسألة فظهر

بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب

شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد بعني

بعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من

العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام با

عتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ا

لواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشدها

تركبت منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظا

مه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها

حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا

المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن بحيث لا يخرج منه البعض

وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين ا

لكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان

قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض يبقى

خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى با

للام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث

قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين ان الجمع يتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه

نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكونن للخائنين

خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم

بعني لو افرد لتوهم اشارة الى هذا العالم المحسوس لكنه جمع ليفيد الشمول والاحاطة والنفي

عليك فتسأ ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو
التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول
الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما صدق مفرده كيف يكون العالمين شاملا
ولا لكل جنس مما سمي بالعالم وبهذا الاتفاق وايضا لا دلالة لقولهم ليشمل كل جنس مما
سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما بيان مختلفة بنا ولها الجمع بخلاف العظام وذ
لك لان هذه التفرقة لا يوجد لها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل
واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما فرط الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في
غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف
بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الوحدة
ن وذلك في تناول الجنسية في الجنس وتناول المفرد في تناول الجنسية والجنسية مجمل الجنس لا في وحدانه
كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وان يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه من الجنسية من الجموع حتى هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف
باللام يعني كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبهم بدليل انه صرح
بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح

من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصو
ل الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله
ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما يدل على الاستغراق كحرف النفي ولام ا
لتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن
الدلالة على التعدد وامتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشج
فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى
شيء آخر من المعارف لانها اخصر طريق اي الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق ا
لمقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في
الارض وعام جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد
ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب ولتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضا
ف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي
تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف

او غيرها مما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام
حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد ... وقد يكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكا
التصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكـ... السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوء
او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او الاذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب وفيه قوله
تع ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد
اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية
ونحوها كقوله فذلك على خزامى الارض تمنحه من راحتيها عيون الجازمي وذلك لان الاسم المفرد
حامل المعنى للجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس ... علم ان القصد الى الجنس كا
لوصف في نحو قوله تع ولا طائر يطير بجناحيه على ما صرح ... تع واما تنكيره فللافراد اي تنكير
المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى والنوعية
اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء
التعامي عن ايات الله تع وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصد بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم لا دلالة في بنائه على التعظيم

او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله
اي كقول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف
اي الاحسان حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او
التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات وا
لمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو ايات عظام
هذا ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم وا
لتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة
من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول
الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تع ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي
فوحة وجوابه انه لا ينافي ان يكون بناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فيدل التنكير على
التحقير لانه مما يحتمل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الكلمة مفهوم منها ...
حمل التنكير عليه فحملهم للفرق بين الكثير والتحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة
ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تع اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء منه

لعذاب ولا دلالة للفظ عليه واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني مما ذكره
بعضهم نقوله تع لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله
وم اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية والله
خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة
به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النو
ع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير ا
لمسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تع والله خلق كل دابة من ماء فتو
هم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه بتقد
ير اذا التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وضعفه
ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند
اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان
نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا
للنوع لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك
في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يندفع الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب
وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالا
شئ وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ومع الاحتياج الى ما
ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله و

اولد لزا كما امكنه اذا لم ادر شيئا
وما غيره الشيب الا اغير الا اى اما غيره الا الشيب اغيرا الاول الى ما ذكره بعضهم
ان قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري
مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه
للتكثير وعدم التعيين قوله تع او اطرحوه ارضا اى منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل او ا
لا فهو ما يحمل نطرد الروم عنهم وبو ما يجود نطرد الفقر والجدبا اى بعدد نتر من حيث كثرة
فرسانك وشئ يسير من فضل جودك واحسانك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تع ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم
ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها
مها الا نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس نحو كفى هذا الامر
واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو الغالب
من ذكر التنكير بسبب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبا
رات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة
وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر
وهو الانسب هنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اى ذكر النعت
للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اى نحو هذا القول في مجرد كالو

صفة للنكرة لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة

من فصيلة لوليها الجتنا الفتى اجمعي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الالمعي الذي يجمع

السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي

واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر

ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي

مسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الا

لمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا

واذا مسه الخير منوعا فان الهلوع مرحه الجزع عند مس المكروه وشدة المنع عند مس الخير او مخصصا

المراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الا

شتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما

قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم و

التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عند

نا فانه يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما

او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره

اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون في ذلك الاسم او

بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط بهذا لئلا يصير الوصف مخصصا

او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ

فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيا

تي وهو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصفه لا

بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا

الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه

صفتين مؤكدتين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ونكرة فيه يكون الموصوف

ف لان الجمل التي لها محل من الاعراب حكمها حكم وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يكون جملة

نكرة لانها انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا امرا ذكر ان الجملة نكرة

والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب

ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها واعلم ان يتميز به

المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة م

متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة

ووصلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤ

كد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ونظيره في تاكيد الاخبار والله لزيد

قائم والانشاء انما هو نفس جملة القسم مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما تستعمل

ن الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو

في جملة الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة

ن الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا اولا في سورة

التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس ثم قال فاتقوا النار اشارة الى ما عرفوه وفي

سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه

الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون

معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وقد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا

مشركون فما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقريرا

لمسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقر الحقيقة ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني

زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا او

ين امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع

التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال فلا يبعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد ا

تقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد

تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا

به في قولك انت لا تكذب من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان

قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم

وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه لتقوية

الحكم عرفت انا عرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد التحقيق

تقوية الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في بحث تاخير المسند اليه ولا الاسناد الا

الا ان ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير

المحكوم عليه دون الحكم كما يجيء قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم كان

ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تا

كيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار الا

لتقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو سعيت في حاجتك وحدي ولا غيري تاكيد ونحو للتخصيص

الحاصل من التقديم والى ما اورده في هذا المقام مثل المراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التكيد

لذي لا يدفع توهم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وهذا غير اسلوب الكلام ومثل

هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه

المقامات وبهذا ظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت

او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش من ارتكابه غنية عنه

كونه من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه

لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو

جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم

بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا

يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء

على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما جمع بين

كل واجمعين لجب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واشتغا

سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التشبيه والتقريع على ابليس
ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم
الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا
اذا كان المتبوع دالا على الشمول محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص
في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان
لهما او نقل احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا
كذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لا
ما توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد
تكون عطف البيان لا لتخصيص الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة كذلك وذكر في قوله تعالى الا
بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا
بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امر محقق لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف

عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات
الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد
فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه
الصفة فان قلت قد اورد المصنف في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف و
ذكر انه للبيان والتفسير فاورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق في ذلك
لك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء
به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ
الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله واحد حامل لمعنى
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاولى النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ
جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد
والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما
والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه فلم
يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء الا

د دلالة لكلامه عليه بل اورده في الفصل فوده نفخة مثالا للوصف المؤكد لخواص الا برقا
واحدة صح

لحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض

ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعلة في الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد

الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنان يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير

فان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد بينا ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض

وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما

لا مزيد عليه للمتصور به بيان ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وبين صاحب المفتاح والمصنف

على ما توهم القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قوله الصفة

تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب فلم يرد

كر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما لم يكونا وصفين بل ذ

كرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر

اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد

انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لان منها ما يذكر لل

تخصيص او التاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى في الجملة ويكون الغرض من

دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد ونحوهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلا

لة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصد وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل

على معنى الدابر والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من

من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فلانه

لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب قيامه مقام المبدل منه الا

يرى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعل والجن

بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه

المقصود بالنسبة اذ المقصود انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند

اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث جعلوه الفاعل في جاءني اخوك

زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو

جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين

وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه

بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين لا نجعله بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين

هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه

ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له

بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل فيه

لا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت فما وجه ذكرها هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد

للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة اقتفائه في الكلام ويوهم اضافة المصدر الى

المفعول واضافته اليه بيانية اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير

زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لانه

قوله اراد النظر
كون البدل جواز
اعتبار البدل
مستقلا اصالي
لانه يقوم
مقام المتبوع
مفهوم عبد الحكيم

التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التأكيد لما فيه من التثنية
والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال
لا باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان
المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما ذهب اليه كلام
بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد
الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والا
يضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة
ولتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مترا خيا او متعقبا كذلك
اي مع اختصار واحترز به عن جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو
او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند اليه وتختلف من جهة ان الفاء تدل
على ملاءمة الفعل التابع بعد ملاءمة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان
فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان

ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في
اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوا معا وكما
ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فلا تفصيل المسند في حتى انه تبيين الذهن تعلقه بالمتبوع اولا و
بالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وعلة الامر انا
من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه فذلك هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا
مما لا سبيل الى الشك فيه انه كلام ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون المقصد ان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا
مهلة حتى كانه معلوم ان المجيء زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفص
تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد و يحتمل انهما جاءا كلاهما
او جاء عمرو قبل مجيء زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
المسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان للموصوف واحد قلت هذا في التحقيق ليس من عطف
المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو كذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف هنا لكنه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا

نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة
ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما
وملائمة لان لكن للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهو صريح
في انه يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون
عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدمه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء
قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور
على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع نحو ما جاءني زيد بل عمرو يثبت
المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في
المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اشبه كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه يفيد نفي
يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم المحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما
جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو محقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق ففرق الحكم في المثبت
ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحا
جب بان بل في النفي مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كبدل ا
لغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها

لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع
في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او
للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط
بخلاف الاباحة فانها تجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عدّ
السكاكي من وجوه العطف اي للمفرد والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وقد تبع ...
تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او الفصل ... مذهب
الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه
لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه
لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيفيد واحصاء المسند على ان التخصيص ان فائدته ترجع اليهما
جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فالتخصيص او المسند اليه
بالمسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى
عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره
على المسند لانه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلا
ح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دو
ن غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصا

في كونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه فانك تفيد
معناه خصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون
لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تع واولئك هم المفلحون حيث قال
ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما
هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح ولا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط نشا من عدم
التدرب في هذا الفن وفقد التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام
اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيما مثل قولك هو
البطل المحامي لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
خبرا هل سمعت بالبطل المحامي لا … وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى
يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت قد تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه الحقيقة دوما (?)
ذلك وهو بتفسير … فذلك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما
ثانيا فلان صاحب الكشاف انما حمل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة
الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي تخصيص قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تع ان الله هو يقبل التوبة عن عباده
هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند

المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه يقال
مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على
المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه وحكمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تنقل الحكم فتقدم تارة
الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتاخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني
في ومراد صاحب الكشاف ثم هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلذا ذكره
اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية
به والاهتمام لكن ينبغي ان تفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف
الى تفصيل كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل
الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم
هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في
الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما يجيء تفصيله واما

ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفوس كقوله اي قول ابي العلا
المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني
تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيا من الرفات
كما في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقو
ل بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه ولا
ناقة صالح عليه ولا ثعبان موسى ولا النفس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل
المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
لايهام انه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او لانه يستلذ به ونحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل
في الدار وعليه قوله تع ... او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المتكلم
غاية انصباب المسند اليه بالمسند على سبيل الاستمرار لا لمجرد الاخبار بصدوره عنه نحو الزاهد يشرب و
يطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه
دال بمجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا مع قيد صاحب ولان كونه متضمنا
لخبر ثان هو المسكت لا دفي للتبرئ اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمقصد لما فيه
من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه ان نفس الخبر تصور لا تصديق والمقصود بالجملة الخبرية انما
يكون التصور لا تصديقا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات ووقوع الزاهد يشرب فلا يصح لما
سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يعرض عند الاثبات ووقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل انما

يقال وقع الزيد مثلا ثم لو قيل على المفتاح لان اسم ان المتقدم دخلا في الدلالة على الا
استمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية انشاء الله تع وكان وجها
ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس
في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف وكذا في المفتاح اي محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير بزيادة لفظ ليس بشيء وغرضه افادة ايضا
ه كون التقديم مفيد التخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في ... في حاشية و
خبرها هنا اسم فاعل لان خفوفا جمع بمعنى خفيف وتوجيه هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله
تع وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالـ
تخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فلان
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لـ
بان التخصيص نوع خفاء عبد القاهر في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد
يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي او قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما
يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو
ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم ما انا
ي قريب منه نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذ
كور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول

لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان ا
لتخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطو
ق الثاني اعني ولا غيري نفيها عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلت انا ولا احد غيري الا اذا قامت قرينة تدل على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن
المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت
قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه لتطابق كلا
مه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه
لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن الم
تكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم ليتحقق التخصيص قال المصنف لان ا
لمنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكو
ر هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي في هذا الكلام هو الرؤية الواقعة
على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي
لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي
لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت
كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا الذي لم يكن ا
همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا
على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع و
لهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من
احد عنه حاجزين وفي قوله لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق
النفي كما توهمه بعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
به يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجم
وع واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما
فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او
غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا جواز ان يكون احد
اسما بدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى حينئذ ما انا
رأيت جماعات الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم وهو سلب جزئي ومفهوم ما انا رأيت احدا
او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعني ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد
رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان سلب الكل يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي

يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المحقق لانا نقول هو
المفهوم الصريح والالتزام امتناع ما انا ضربت زيدا الا انه نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على
كل احد ويلزم المحذور المذكور والتحقيق ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به
لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفهوم من قولنا ما رايت احدا لما كان عاما
ما لوقوعه في سياق النفي لزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا الا انك
اخطات في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول
على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما و
خصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد نفي
الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا انك ما لم ترا
احدا من الناس واصبت في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فيقتضي
وهم وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا او سلبا لم
يكن الخطأ في الفاعل فحسب والكلمات الدائرة في هذا المقام على التسليم وهي متقاربة ومتباينة
ثم لم يجانفوا على محصل كلام الشيخ ... قولهم ان تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه
على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا
ما قلت كذا وليس هذا اول نادرة كسرت في الاسلام فنقول محصل كلامه ان اذا قدم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما سنذكره عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك

فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته
واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة
انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت مع
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت
انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا
اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل
شيء يؤكل وراى كل احد من الناس فيقتضي ان تكون اياه بهذا كلام فاذا اعتقد مخاطب ان هنالك انسانا لم
يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فتبدو ان تقول له انا ما قلت شعرا قط وانا ما اكلت شيئا اليوم وانا ما رايت ا
حدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا وانا الذي لم ياكل اليوم شيئا
انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يتصف بهذا الوصف على الغير و
يكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت
شعرا وما انا اكلت شيئا وما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في النفي من العموم والخصوص ... بانه يستقيم ... في نفي الفعل واخطا فيمن نفي عنه

مخطوطات

الفعل فزعم انه غيره المذكور واحده او مشاركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا بل الوجه فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور ومخطئا
في اعتقاده ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في الاثبات كذلك
لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا
ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا
يكون ضربته فيتناقض على امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
بل وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور
بعينه ثابتا ومحققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك
ما انا ضربت الا زيدا لانه ينفي ان تكون انت الفاعل لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد
مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب الواقع على غير زيد وانت قد زعمت
نفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق هو ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
ح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل الذي تم الاستثناء اثباته منه لنفسه عين ذلك الفعل فيناقض
بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى الضرب معنى فيكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد ثم
الاثبات لزيد فبان التوفيق لا تناقض لجواز ان يكون هناك ضربان واقع احدهما على من عدا زيد والاخر
على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فلزم ان لا يكون هناك زيد

زيد مضروبا بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول
المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه
هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا جدير بان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذ
كور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون انتقاض
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا وانت
ذكر الا انت فنفيت ان تكون انت ذلك الا انت واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفا لهم في مجرد التمثيل
بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان
يكون احد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم
غير مقروءة له لما مر هذا فتح والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو
يفيد التخصيص قطعا سواء كان معرفا او منكرا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي ا
صلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد
يفيد التقوي والاسناد يعيد فقد يأتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند
اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي
مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع وا

تشبيه في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطا
بقه على دفع الاول بنحو لا غيري وعلى دفع الثاني بنحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره
في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه
يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما نذكره في باب المسند
جدا وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي و
قد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا بما يتفرع عليه الفرق بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا و
لم نذكره بلفظ كذا لانه اي لان هو انت او لان لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقو
لنا لا تكذب يفيد نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا
غيره ومعنى لا غيره الكلام انه عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسندا الى غير الضمير وانما استند الى
الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولك سعيت انا في
حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور الفعل السعي من المتكلم قطعا من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا هو الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وقيل اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان
يكون عند السامع وجود سعي في حاجته ثم وقع منه خطاء في فاعله فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته ي
لمثال الاخير ان لو مفيد السامع صدور السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل
مع ان المثال بمعرض نفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص الشارح بالمثال الاخير لا
ثم هو محل الاشتباه فان الشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يدرك

لا بد يدركه النظر فيه الا على التعجب والتحير وذلك انه قال اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بو
جود سعي فلك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك فتقيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز
او سهو او نسيان لتحقق ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك
فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت في حاجتك انما تستعمل لرد
الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فلا بد ان يكون باعتبار لازم
لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذ
لك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل
بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لجاهله كان تجوزا او لا
كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم نبه على كلام السكاكي
ما فيه التحجج تنبيها على التوهم بهذا الذي ذكره التفصيل اذ بناء الفعل على معرف وبناء الفعل على منكر
افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين
ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر ويصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل
في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا
اعتقد المخاطب بهذا الكلام انه قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة و
تارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف انه قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح بانه يدخل فيه تخصيص الجنس تخصيصا

لنوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم قد كان
م القصد انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر
والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان لا
يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص وههنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ودلائله او عبد القاهر لما
نص على ذلك دل على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا
انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان او مظهرا معرفا او منكرا
مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام الشيخ فان ذلك
موافق لما قال الشيخ فانه قائل بالحصر في نحو الا ... وانما ... المسند اليه مظهرا
معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما يجي وان كان معرفة فان كان مظهرا
فقد يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فهو للتقوي وكم
... وكتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف
محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك في ... التوفيق بين كلامه وبين كلام الشيخ
فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه ا
ي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فـ
يكون فاعلا وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
... مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين با
نتفاء التقدير كما اشار اليه بقوله ان جاز تقدير ان الخبر كما مر ... لكن ... او لم يجز اصلا نحو

زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق
ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لكن اذا اوقعت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يبتدا الا
لتقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل لفظا
يكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا هو قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا
فاعل له وانما جعله رجل جاءني من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقد
ير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط لا لفظ ولولا انه اي وان انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف ا
لمعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر
دون المعرف ثم قال وشرطه اي وشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا جاءني رجل على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب
فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شرا
ن وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قولا
لهم بالتخصيص وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شانه اي شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما
في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمعنى ما اهر ذا ناب الا شر

تر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا واما فيما يمنع من التخصيص الجنسي والافراد فبا في التوفيق بين الكلامين

بهذا الوجه لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف لعدم الاستفادة من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص

بمعنى الحصر حيث قالوا ونحوه بما اهر ذا ناب الا شر وقالوا ان يقدر بهما جعل التنكير للتعظيم لتحصل النوعية لا بد من ا

عتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه لتعيد الحصر فيما في التوفيق والتنكير الوصفي

يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا

لا موقع لهذا الابانات بل اذا اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفاد

من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جائني

معناه لا قصير منه غير بتقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه فسر التخصيص الحصري في نحو قولنا ما اهر شيء الكبر نحوه

وهذه مع ما قررناه كل الاكثر وهذا فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر لان الفاعل اللفظي والمعنوي

كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بلا امتناع

تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما اذ ايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون ا

للفظي تحكم لا اعتبار الفاعل لا يقبل التقديم بوجه والتابع يحتمل على سبيل الفسخ عن التبعية وهو جائز كما في جرد

قطيفة واخلاق ثياب وجرد والمؤمن العائذات الطير اذ لا نقول لا يجوز ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا ولها

اذا جعل مبتدأ او الحكم معا مع ضميره فلا يجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال لا يدل على وقوعه فلولا

ان هذا اعتبار محض منافقي يتبرع جرد قطيفة فليصح في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع

بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله نبهت بها ...

لطائف بلبلة فكان بحاق ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام

السلام على وجه ذهب الوهم لو كان ينجي الى الاموات ما لبغ الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم السكت

لا اشكالي وساكنه قبر سنجار او قبر على قصد فان قوله وساكنه عطف على قبر نحو انا وانت وهو في قولنا

انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم ولعله

فعله وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا ناشئ عن النحو ولذا جعلوا

الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جائني الا

اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا المحقق مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو

التباسه بالمبتدأ في قام زيد قائم ها هنا بعينه واما قوله فكان بحاق كله ذلك الشهر فهو كذلك ليت ما يشهد به احتمال ان يكون كلها

تأكيد للضمير المستتر في كان لو لا انه قوله قبل الحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه ونقب براده ولو سلم فكذلك

تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل

هل وانما تقديم التأكيد والبدل في الشعر على المتبوع والعامل جميعا فيما لم ينقل في احدهم لانه اتفقا التخصيص في صورة

النزاع نحو رجل جائني لو لا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغيره الا بتقدير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في نحو ا

هر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بأن لا

سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة ان اما

التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لحال انا نقول على ما ذكرنا ا

لمخصص بالوصف يمنع تقدير انه خبر فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وكذا في الثاني الحصر مستفاد من الوصف والا فلا

التنوين توجيه لكلام بل الجواب انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان

يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جائني بمعنى لا امرأة ولا رجلان ثم لانا امتناع ان يراد ان الهر

ثم لا خبر اذ لا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم انت لان المعنى الذي هو من جنس الفعل ادنى
جنس الخبر ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيكرر الاسنا
د و يتقوى الحكم وقال العلامة بزيد دون اقرب نظيره لان قائما لا يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قا
ئم وانت قائم وهو قائم تغير الحال اي على الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير با
لخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كالاخبار الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقوله
بصحيح قوله وشبهه بالخالي وقوله لم اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عنه
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول
وقوله وشبهه علة الثاني والاقرب ما فيه من التقوي ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه يكون اوضح ولهذا
اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل
به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي
جملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير روعيت فيه الجهتان
وعنيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالاعراب والافراد في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا
يحكم بالافراد والاعراب فيما اذا اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل حينئذ اذ الفعل لا يتفاوت عند الا
سناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال [illegible] معناه
اتبع عارفا في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا لعدم الاحتياج لهذا الكلام

الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل
وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب و
غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل
عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد انه من كان
على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف انه يفعل كذا وانه لا يفعل كذا لزم الثبوت له او
نفي عنه بطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير ومن سلبه عنه في الايجاب لانه
اذا نفي [illegible] مثلا ثبت [illegible] ضرورة ان الفعل موجود ولا بد له من محل يقوم به ولذا اذا اثبت
الانخداع لغيري من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتعلق بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في
الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او
او مغاير لمن اضيف اليه كان في مثل قولنا مثلك لا يبخل [illegible] وان المخاطب فكم فكانه [illegible] المتقدم فان
التقديم فيه كاللازم عند قصد هذا المعنى [illegible] من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك و
غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير [illegible] حال [illegible] او الكلام [illegible]
ذه التعريض [illegible] فهو كذا معناه [illegible]
فهذا المقام احسن يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه [illegible] فلينتبه [illegible] تكون اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم
[illegible] الكناية ابلغ
سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ
دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم

يرى كالامر اللازم ولم يقع الاستعمال على خلافه فقط قال الشيخ انك اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الا
سلوبين يعتمدون على الفصل ابدا اذا قصدوا بهما هذا المعنى ولترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يعتمدوا ولو قلت تفعل
كذا مشكل ونترك رأيت كلاما منقولا عن جنسه ومصيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع
يأبى عن ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لان ذلك التقديم دال على العموم اى
على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي الحكم عن كل واحد واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك لان افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن
جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان
يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله بيانه لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي وكان التاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملز
وم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ثم ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقو
ى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويجعل هذا الكلام بيانا لسببه
سببه والا فقد ثبت المدعى بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يكون جزء
الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب فلهذا جعلت موجبة معدولة الا انها مهملة
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية ا
عم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول كان معناه نفي القيام عن

عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود
الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما
صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان تحقق نفي القيام عن البعض و
كلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق
لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن
الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى التقديرين يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا
عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان
يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد معنى الاول واما في صورة التاخير فلا
ن قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد
نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل
فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزا
م الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة
الجزئية وقد حكم هنا انها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل
لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم كالمصدرة بلفظ كل فقد

ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لانه رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الجزئية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا
لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فان الاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده
لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد وان جعل بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخرج عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة
النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يلزم ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد
في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظة انسان
وقد زال ذلك اي الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تا
سيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان
لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون كل تاسيسا وما كان
ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لا
فادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولا
نسلم ان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا
حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا

لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا
فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التا
سيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر ولما صار ان لم يقم انسان انما
كان مفيد النفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حمل يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل اذ يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال لا نزاع في ان
لم يقم انسان يدل على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لا
نا نقول لما ان نشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا نشترط فان لم نشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا ايضا لو جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر و
ح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد و
على غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن
جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن
كل واحد من افراد الموضوع لا يقال انما سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المشهور في كتب القوم ان المهملة هي التي لا يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي
لم يبين فيها ان الايجاب او السلب لكل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع

قوله واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد اي رفع الايجاب الكلي على الوجه المحتمل للوجوه الثلثة المذكورة وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخر المذكور فيما سبق

وظ ان الصادق على قولنا لم يقم انسان انما هو نفي الكلية دون [illegible] الموجبة واما اذا لا سور
فيها فلما مر ان التقدير بان يبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد من بيان ان من ذلك يدل عليه ضرورة ولا
نفي بالسور الجزئي او العموم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء او لا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل
ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا ما زيد او [illegible] وغير ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وبهذا يجوز ان يكون
هيئة القضية وكون النكرة الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما
قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب
وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول انه اذا كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان
اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او
معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت
معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتأخر عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة
للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظ واما الثاني فلان التأخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل
نحو ما زيد كل القوم وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل
متمني المرء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظي لم يخرج منه المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من
اللفظي والتقديري يدخل فيه المثالان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف والذي وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا بعض كما اذا قدمتها على الفعل المنفي
العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التأخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير

يقدر بالفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل
ليشمل المثال المذكور والمعنى او اخرت عن اداة النفي المتقدم لفظا على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة
للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم فقدم التاكيد لانه لا اصل
فيه او مفعولا كذلك نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها
لم آخذ ونحو مثال التاكيد اعني داخلة فيما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان [illegible] ولا
لن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورة او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك
فهي في جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما ا
ضيف اليه كل ان كانت في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما [illegible] ولم [illegible] كل ا
الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها [illegible] في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي
الوصف ما كل القوم كاتب وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ويدل على ثبوت الحكم لبعض ما ا
ضيف اليه كل [illegible] او تعلق الفعل او الوصف به لبعض ان كانت كل في المعنى مفعولا
للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها
اياه وما آخذا كل الدراهم فيفيد تعلق الادراك بالبعض منها وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب و
شهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا نظرنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان
ن وبعضا لم يكن [illegible] حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض كقوله تع والله لا يحب كل مختال فخور والله لا
يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز ا
لنفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل

عن كل فرد كقول النبي عم لما قال ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع للانفاق على فصرت ام نسيت يا ر
سول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال
الشيخ المصنف في اثبات الحكم بالحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الشيئين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه بالتعيين او بنفي كل منهما
ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاده ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون
قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض
ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لان الجزئي انما ينافي نفي كل
منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح
والشائع فيما لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما
يكسر وزنا وسياق الكلام انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير
مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان
يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في
كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول رايت كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في
قول ثابت كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على الحسن اذ لا ضرورة تلجئه الى
مكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قبحها ان تستعمل تاكيدا

تاكيدا لما تقدم ولما انها اشتملت على ضمير ... لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه وقطا له
ضيف الى المضمر كان الجملة متقدمة ماذكورها او في حكم المتقدم لانه لم يستعمل ... العامل فيه مقدرا لا يخرجها
في الصورة عما ان عليه فلذلك يقال انما الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كلكم ... كلامه وانما اخترت
فلا اقتضا المقام تقديم المسند ويجيء بيانه في هذا الباب الذي ذكره من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم
وان ضمير كله مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع
المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما في نعم الرجل
جل لحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام من غير تعيين خصلة فاذا
لقدم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلا
السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
تفصيلا باسم مخصوص بالمدح نحو نعم رجلا زيد وانما ابهمنا هذا الباب ... المخصوص خبر مبتدأ
محذوف ومع قولنا ... المخصوص مبتدأ ... نعم رجلا خبره ... زيد ... رجلا فليس من هذا الباب على القطع لانه
حال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم ... فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات التفسير ... وضع الباب ... تفسيره بالنكرة الا معنى لرجح قلت قد ...
هذا الباب بجراه فجمله انه ... خواص ... ان لا يظهر ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى او مجموع
بمنزلة الحكم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيحصل من التزام تاخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار صح تفسيره بالنكرة وايضا جوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل

رجلا زيد مكان نعم الرجل ... ولو رفع نعم المخصوص بالفاعل ونحو هو او هي زيد عالم مكان الشان
او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر واختار تانيث هذا الضمير الا اذا كان في الكلام مؤنث
غير فضلة نحو هند مليحة وكانها لا تعمى الابصار فقصد الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث و
لم يسمع نحو هي الامير في عرفة وهي زيد عالم فانه كان القياس يقتضي جوازه واما لم يوضع للقصة نحو قو
له نعم رجلا وبابها قصد ... وقوله فقضاهن سبع سموات لان الذي من المسند اليه ليتمكن علة ل
وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبلت النفوس عليه من ا
لتشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق
فان الطلب في التعب محل ومكانه لا يكون الحاصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا
يقال هو الذباب يطير وهذا المعنى مقتضى الابهام ثم التفسير فيزاد على التفخيم والتعظيم او لسر لزوم التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا و
شيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في
ضمير الشان دون الضمير في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم انه ضمير فيه تفصيل وقد يعكس وضع المضمر موضع ا
لمظهر في باب نعم بما ذكره فهو سديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انز
لناه اي القران او لانه يدعي من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن
لا يلتفت الا الى غيره كقوله في المطلع ازور عليه السلام رواق وقد يعكس اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقلا
اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه

اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته
عجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاو
هام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع قالوا لو كان ثم وجود
لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زند
يقا كملت العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي
له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد بينا ان الحكم هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فالمعنى اختصاص ا
لمسند اليه بالحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى هذا كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه
من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثم مشار
اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه من غير باب وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير
هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى
على حد علم يعلم واما شجاني فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت
بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء انه قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد
الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي من غير باب المسند اليه قل هو الله احد الله الصمد

في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه عقد نحو وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما

انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال

الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور اي ما يقوي داعيها الخ امرية شيء الى الامتثال ولا

نبان بهما مثالهما او مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمر

ك بكذا وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت

فتوكل على الله اي فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي المتبع الى التوكل

لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله

الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل

انا العاصي ايثارا على ان يكون العاصي عبدا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه

نظر لكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي

الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وثبوت ان الذي

يجب الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب

لنفسه قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير

مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط بل العبارة الاولى تشعر باحتمال ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص

بالقدر المذكور وهو ان يكون النقيض باسم مظهر لا بضمير غائب والاول فيه بل كل من التكلم والخطاب والغيبة

مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين و

لوده مطلقا زيادة من الملك ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او

او بعضها غائب او بالجمع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا في ا

لكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا النوع المقصود المذكور

من نقيضه تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله

او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم

الثلثة كقول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خص هذا ال

ن من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر او

رده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه فسر بانه في قوله ليلك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي با

لتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد

التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر

ويترقبه السامع ليفيد ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يخرج كلام المطعم في الايضاح وانا قلنا ذلك لانا نعلم

قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب

آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعبر بهذا القيد لدخل في هذا التفسير

امثال ليست من الالتفات منها قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذين

صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة باسم الظاهر او ضمير الغائب ومنها نحو

يا زيد قم ويا رجلا جاء يعني زيد وقوله تعالى ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون

ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي

جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو فانه سوء لم حقق

وهذه المسئلة فاني الذي لا نظير له في هذا الفن وهو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا

كل شيء بعدكم عدم فان الالتفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام

بعدهم للمنادى ان يكون بطريق الخطاب فيحصل من نفارقهم وبعدكم جاريين على مقتضى الظاهر وكذا بيتي الى بعض الا

وهم من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والحق انه ليس منه فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا

الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد

في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى الثاني لامنه من الاذ

لباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرة ترديده لرددته ومن الناس من

زاد للالتفات بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلام ثان وهو غلط لان قوله بارزنا حو لهم زيدي

ايانا في قرب بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله بل ايانا كلام آخر

بل هو من متعلقات ثم به وقيل انه وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل

عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها

فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول

ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني و

خبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة نفض منها وبا

شد لبد من الاسناد المجازي كصام نهاره فالالتفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان

في كل بيت من الابيات التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظا

هر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبهم فان قيل يجوز ان يكون احدها في بابت والآخران في جانب احدهما با

عتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في

ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الا

نتقال من الخطاب الى التكلم فيصح انه فيها ثلث التفاتات على ما ذهب اليه الجمهور قلنا الجواب عن الاول ان الا

نتقال انما يكون من امر حاصل واقع على اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات

قد انمحى الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها

وعن الثاني ان لا نسلم ان الخطاب في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلو منه الكلام كما في

قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعد ذلكم وقوله هل يزجركم رسالتي

سل ام لم ينفع في اولادك الوك حيث لم يقل اولادكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذلك النجاح في التبكير حيث

لم يقل ذلكما ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان

قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى

وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء في المتابعة في الجمع بعد المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على

مقتضى الظاهر والالتفات حينئذ يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر

يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني

وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا

مشعر بالحصار وجه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكا

كي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يحصل

خلاف بينهم وبين غيره ثم الظاهر انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى

ومن الالتفات من التكلم

على ما حققناه وفي الغيبة ان اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع

تعظيما لنفسه لعظم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو مستعمل للولد في

ومن الخطاب بلا التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

ومن جملة طروب في الحسان دم طرب في طلب الحسن ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولّى الشباب وكاد

بشرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك ا

لى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذكر القلب ليلى وبطلب بوصلها

وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه ا

لتفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شطّ اي بعد وليها ا

ي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف

والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كا

نت عليه قبل ومن الغيبة الى التكلم في قوله حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي يرسل الرياح

فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الا

فاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالتين واحدا كقوله ايا اياك نعبد

فانه مع تغير هذا الكلام وانما المخاطب الاول من حيث المعنى هو بعينه المخاطب لان ذلك جرى في المبدع

الا لانه مع غيره بخلاف قول جرير ثم بالله لبو لا شريك دمن عند الكلفة بالتاج اغنيت باقد كان وافي

بسيب عطاء ذوات بتاج فانه ليس من الالتفات في شي لان المخاطب بليست الاول امرأة والمخاطب

الثاني هو الخليفة فهذا اقصى تغيير الجمهور وقول ابي العلاء هل تزجركم رسالة مع وصل ام لم يبق منع

يتقع في اولاك اولئك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في فان تزجركم الى الغيبة في اولاك ويقع اولاك

وهو قال انه اضراب عن خطابهم في كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يروى من قبيل الالتفات فليس من الالتفات

الى الغيبة بل تزجركم بنو كنانة وبعدوا اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما

تعقيب الكلام جملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تع وزهق الباطل

ان الباطل كان زهوقا وقوله تم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلام صاحب قصر اللفظ عن الفكرى والغرض

في صياد الفاهر في قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عا

رضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شي فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه

ثم ترجع الى المقصود كقول ابن مبادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

كانه عافل فلا صرمه يبدو وشق وما نصنع به فاجاب يقول وفي الياس وجه حسن الالتفات على الا

طلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا وا حداثا من طريا الثوب ان هذا السا

مع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد

من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك

الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد

مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم

الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك تناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق

بالحمد وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباقي في تخصيصه متعلق بالخطاب نحو رضا

طلبا بالدعاء اذ لا دعون له مواجهة والتفصي يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل

على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل لا لغيره وبالاستعانة في جميع المهمات لا

من غيره وتعميم المهمات مستفادة من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة

ويكون اهدنا بيانا للمعونة لتلائم الكلام ويكون العبادة مقصودة لذاتها لا وسيلة الى طلب الحاجة والاستعانة في المهمات

فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على

وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر ا

لحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب

ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد فيكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا

تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بنفس التميز لترتبه باهليه

ويمكن ان يقال ان ازدياد لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه وههنا لما ذكر الله تعالى اوجب ا

لتوجه الذات الحقيق بالحمد فلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وضوحا ولا يا انه

المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش و

لا مر المعاد وثالثا بانه مالك لهم في يوم معاد العباد فانصرفت النفس اليه بالكلية لتناهي وضوحه و

تميزه بهذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر

الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن

قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة ا

قسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه

كلامه على خلاف مراده ايما الباء في بغيره للتعدية وفي بحمل للسببية والملابسة ومن خلاف مقتضى الظاهر الذي ينبغي

المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها

على انه اي على ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال

كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول

قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس

الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب

ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده

الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب ا

من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال

لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السا

ئل او المهم بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى

بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب

اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا

حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض

من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر

ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم

ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق

مخطوطات جامعة الرياض

لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتا
مى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق وذكر
ابن السبيل للتضمين دون القصد منه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهكذا في
النسخ والصواب نحو ... بمعنى يصعق وهذا في كلام الله اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل وا
لمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال ... لواقع ليقع ومجموع يجمع من غير تجوز فيه الا ان د
لالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض ... الا ان معناه الاستقبال
يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للوا
قع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان قلت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقوله
ان الدين يقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق ... خلاف مقتضى الظاهر وهو المجمل لاجزاء
الكلام ... وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ... كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا
ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ... ان يكون الداعي اليه من جهة

من جهة المعنى لتوقف صحته عليه دون اللفظ كقولهم عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه هنا يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت الخ
القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف
ولكنه لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف فهو هنا الامر بالا
عكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فان الابالي يبعد حول اظفي اكرام حماري حين جهت تكوز
النصر والضيف بضعات اللثام حتى لو يقولوا هذا الوصف سنة لا ابالي ان تجيبا كان ام غير تجيب فقيل
انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان اظفي مرفوع مكان المبتدأ لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الا
سم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل المعادلة بين ما وقع بعد ام وبين ما وقع
بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود كقوله فللفصح المذكور بعد الهمزة
هو ظني لان الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظني مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء با
لنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظني لان دخول الهمزة في الاكثر على ان
يختص ويجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام ولا قلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال ارجل شتمك ام اباك فلم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في
الاصل هو الام والمخبر اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان تكون ام ظبيا وان تكون حمارا فافهم
وقيل اي القلب قبله السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة وتشجيع عليه كمال البلاغة وامن الا
لتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن
اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة

فلما ان مضت ثنتان عنها وصارت حقة تعلو لجذعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فآلينا اليه
عليها ان تباعا وقلنا مهلوا لتنبيها لكي تزداد للسفر الطلاع مما من يد الغريب في قرية كوان

المراد بالارض السفلى وبالسما العلو

مغبرة او متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان هنا ارض سماء فهنا مضاف

محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فاجراء الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها

لون ارضه في التقدير لبالغه ما يبرى في تركيبها ان لون سمائه قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الا

رض في الغبرة والاول وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خرو

ج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي كقول القطا

مي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طين السطوح بالفدن اي القصر السياعا اي الطين يعنى

لبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطيعا

تستطيعا وتعالى ان يقال انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمن قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهام

ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى

الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون داخلا في القلب كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع ا

لبصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب

لم اصب وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب ان يوصف الراي والبصيرة بالقرو

ح ووصف الاقدام والاقحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار

لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في قوله ولم

اصب لانه اقرب معناه لم اكن اصبت الراي والغيبة وحدثه اي لم الق بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الا

قدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لانه ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وطرد عنه الدم والانا خوك

كلام الالاذ على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس علة الحمام وحثا على ترك الفرار في المواقف ورفض ا

ورفض الحذر خوفا من العواقب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم ا

اصب بمعنى لم اجرح وما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام في اثبات الجرح

لا يا فى ذلك لانه اذا جعل البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قا

رح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لانه احسن تادية للمقصود

والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن

انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض لرايه ندم تبرم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدا

م عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال في المفضل ثم انصرفت وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم انالوا

ما ارادوا وقع ورتق على بصيرتي في اولا ولم يتبدل في الاقحام فلا غلط في انصرافي وقد صار افلا

ح في الحرب قارحا لطول ممارسته وكثرة مباشرته الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه

وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوم وشدة الحاجة اليه

المسند دائما في الكلام يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قضاء لحق المقام رعاية للنطقة وهو ان المسند اليه اقوم

كيا في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند حيث لم يذكر لفظا فكانه اتي به لغرض الاحتياج اليه

ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول

ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب وقيار اسم جمل في رحله في منزله

وماواه وقيار اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى لغريب و

قيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا

يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بانزاده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لقولك ان زيدا وعمرو منطلقان

وفي ارتفاع وضيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا
يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لا تقل منهما خبر الآخر والثاني ان يرتفع بالا
بتداء والخبر محذوف والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا اشتراك هناك في عامل كما تقول ليت زيدا قا
ئم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي
العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التحسر لان
ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم ليتاتى الاخبار عنهما دفعة وفي التقديم تنبيه على ان قيار مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى
العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب فصار في التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تع ان
الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة
معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم
ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ومنها
ابيات لا تجمل بها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن
الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني
فان قيل ان بريئا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر
كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال الفرزدق في قوله فاني ممن كنوز والجيب جوده وفيكما
ن منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا هو والبحر ايضا مترعا
ع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لغرض الا
هتمام ولو انهم قدروا المحذوف مع الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البحر مترعا

مترعا وكان البحر ايضا مترعا لكان من عطف المفرد كقولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا
وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت
فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود و
اذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من ذكره فقد يدل الفعل على نوع خصوص فيعد
رجحه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب وحذف ذلك والفاء في فاذا قيل
للسببية التي يخصها براد لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا فاجات فحكم مفعول لا بها لا ظرف ويجوز ان تكون اذا
مكان فيها هو الخبر المحذوف في لا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان تكون هو خبر المبتدأ
اي فبالمكان زيد ولا يلزم منه ما ذهب ان بينها اذ التخطيه لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يعني
تقدير فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع
سافر كصحب وصاحب او مهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وفي
الرفاق فيما تقدم ممن غلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا لقلاق
ما سابقه بقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين في العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان
ن ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وان عددا
هر واستطت ان لم يحسن الحذف او لم تحسن لانها الى ضمير الاخر الاول لكفة تبادر والمترجم عنه وفيه ايضا ضيق ا
لمقام على المحافظة على الشعر والحصر فيه ما قبل للاختصار بدون الضيق نحو ان زيدا وان عمرا وقال وعلم
قوله ان محلا وان مرتحلا يبني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان نكره متصوفا ولم يقصد انه بدون

ضيق المقام فافهم وقد يتغ في لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون

الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل اعني انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند ا

لمحذوف فيما نحن فيه فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الكلام تقرير

مفيد وقد اخرجه الم عن حد الحذف لانه لا يتصل بالحرف دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ

ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد واستعمال من حذف الجملة ولانه لا يبقى حينئذ

في المؤكد وادا اثل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو

ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لا

جل المنفصل ابرز الكلام في صورة المبتدأ والخبر مبني على ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصا

ص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالمجيء لتسديد الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص بجملة

فعلية وانا ليس مبتدأ بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في ما اقتضته فهو حجة عليه لا له وقوله فصبر جميل اجمل

… لاحتمال حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل

الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورد

ترجح حذف المسند اليه بان ذكر فاعل يليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر ا

لجميل … بحصول الصبر وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ

موافق له دون حذف الخبر وبان فيه الصبر قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر … اصلا

قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط للحذف فلا يجوز حذف المسند اصلا ولو … هنا

بهذا انه اذا … مكروه وكثيرا ما … الصبر … هذا الكلام … هذا المعنى …

… حذف المبتدأ ايضا بقرينة … فصبر جميلا فان … اصبر صبرا جميلا وبان الا

صل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وانه كان النكرة موصوفة وبان الم

لمعنى … فصبر جميل اجمل اذ الاجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان الاجمل من الجمع بين السكوت

و … الامرين … ولا تقولوا ثلثة تقولوا ان اي الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصو

ف او الخبر ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا … البق

حذف صفة … مثل بهم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما كان

ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذ

لك لانه اذا وليها … والاخرى جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند … على ايقاع مفرد بعد

ام نحو اقام زيد ام قعد … زيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فهي منقطعة لا متصلة لا

… بالمفرد بعدها … الى الاتصال … ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد … الانقطاع فالعد

ول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع الفرد على الفرد احتراز عن الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام

… واقام زيد ام قعد اذ لا كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع علم السائل بثبوت … ان يكون

منقطعة نحو اقام زيد ام قعد ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خ

لق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من …

… سؤال المحقق … على ان المحذوف فعل … فاعل لان السؤال عن الفاعل … القرينة

فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لان القرينة … السؤال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل … وان …

… السؤال عن فعل الفعل … مبتدأ …

على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السوا
ل جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان الله مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السوال ولان السوا
ل انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على
جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تع ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سوال مقدر
نحو قوله قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه
ضارع اى ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اى
يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى
وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح و
لا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى يسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله
او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتعليقه على التقديرين ببيكي الماضي عدل عنه اليه استحضارا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يبنى الفعل مبنيا للمفعول
ويرفع المفعول لمسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مقدر جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لان في ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند
اليه مفصلا ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فنحو اوقع

وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر اعني من يبكيه لانه سوال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده
اليه على الاجمال فلا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو
يزيد غير فضلة بل في جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكونه مرفوع الفاعل كالحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي
في ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولهذا ضرار نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد
وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل لفظا يوهم ان الا
هتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع
واعتبر واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم
او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله بل فعله كبيرهم
هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اى المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت
او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كما سيق
ولطلق نحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ثم لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب
مع قيام الذكر المنفي عنه في الظن واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي ا
لحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قائم ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فا
فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع

عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فرع مابعد التقوى يجب التكرير نحو عرفت او
بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بطريق المخصوص نحو زيد
قام وانما لم يقل عدم قصد التقوى كما شرح به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا فعلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة
التقوى اعم من عدم قصد التقوى والجواب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وان انا
[تا]كيد مقدم لا مبتدأ او المسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع في قوله غير سببي موقع الفعلي في عبا
رة المفتاح على الباقي لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بان يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه فيخرج الحد اذ يشمل السببي ايضا لان كل مسند فهو محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان ا
لاسناد ثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لان السببي
ان المسند السببي في نحو زيد ابوه قائم منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الى الجزئي و
فهو خبر المبتدأ وكذا الحكم بثبوت منطلق او الانطلاق لزيد لكن هذا غير مفيد لان تلك الواقعة خبر مبتدأ فقد
الثبوت اليه ضرورة وقد قرر الاسناد الخبري في كتابه بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو ما بثبوته له او بانتفائه عنه فرع
ته فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد على الشيء لم يك الا وصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في ا
لباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية نحو
زيد اذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كل المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يفيد افادة ومما ذكره الفاضل في
شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف في زيد ابوه منطلق ثم اسند [illegible] ان المسند في زيد
منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان حكم الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد

هو المفرد بخلاف في زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا منطلق يكون منطلقا
مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق
ابوه جملة فعلية كما انه في سببي والا كان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى
بان يمثل به ويمكن ايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه فانه محكوم به مذكور في
قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا يكون الفعلي ان الجملة بره سببي
نحو زيد منطلق ابوه سببيا لكن لم يقل به في الجملة عبارة للعلامة [illegible] ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي
امثلة منها الكون الى ترتيبين وفي الدار خالد وقال اذ المقدر استقر فيهما او حصل على اقوى الاحتمالين وعرض
المص عليه بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالدا مرفوع بالا
بتداء لا بالظرف عليه لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر بكم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني مرفوعا به على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في
عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما عند المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لا لو قدر مستقر جعل
يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب في جميع ذلك ضبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا النقيح
مفرد كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة وانما ضح نحو
التمثيل ههنا ما فاتا فلذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتقديمه متخيل الحكم وذكره
في تقديم المسند على المسند اليه فلو كان قصده ههنا امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لا
نه وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوى فيوسط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا
وهذا لطف المعروف بصناعة التركيب في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله

ثم ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بان جملة علقت على المبتدأ

بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد

لان تعلقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه

قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته و

نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل

او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب

المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند محكوما عليه بالثبوت للذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او

منفيا عنه مطلوبا التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او

ويكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع

اثبات او نفي نحو ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله سببيا فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع

ثبوته للمبتدأ اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات ثم وزيد غير مبني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ او وقع

منطلق فلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس مبنيا على زيد

لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل استدعى الاسناد الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو

بالاثبات نحو الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله

ان يكون مفهوم المسند فتوهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان

في قوله واما الافادة المفيدة لكونه جملة فهو اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب

ان يقول او اذا كان فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الامر الذي

الذي لا التباس فيه اعني قوله اذ كان المسند سببيا ثم القدر من نقد المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق

وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب لانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس

في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون

مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق ظاهر من ان المسند السببي يكون لا محالة جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان يقال ان قوله

هو ان يكون مضافا محذوفا اي هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا فالمعنى ان المسند السببي

يكون جملة اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او ح يكون المسند السببي اما مفردا من مجموع الكلام

وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو زمان

الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي نترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي

واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا

الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه

يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم

الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وذلك ان الزمان غير قار الذات لا

يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي كقول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيها

ويتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم

اي يتفرس الوجوه ويتأملها ليعرفني ذلك القائل شيئا فشيئا وبعد ومن الفرس حفظه فلحقه يعني ان لي على كل قبيلة جناية

ويرد واعكاظ طلبني الكافل بامورهم واما كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل

فادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت

لا يقال الدرهم المضروب ضرب زيد هو ما يجمع فيه الدرهم لكن يجب يطلبه وهو مطلق بمعنى ان الاطلاق و قابلية لم دا

ثم فرع على اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصد من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم و

ان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون ذلك بالفعل و قال ايضا موضوع الاسم على ان

يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق

فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق

يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد اليوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق

والاسم المجرد اسما او فعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له

او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص و

هو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه وما كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما

هو من المفعول في تقييد كان به يحسن لتربية الفائدة اذ لا فائدة في قولك كان زيد بدون الخبر لكن الخبر لتربيتها اشار

الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة ا

ذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي و

ايضا وضع هذا الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله ونسبته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها

اعني تلك الصفة متصفة بمعنى ذلك المصدر فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود

في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قو

لهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم الانتقال الذي هو الحال الى اشتغل اليها وهذا نوع آخر في

فتقيد كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم

بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحا

ضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان ينقص الحاجب ان المتكلم مختار او

قادر على الكلام فيتولد منه على اوته وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك

فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط وكلماته من التفصيل

وقد بين ذلك اي التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه

فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية

والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة

انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقد ذكر صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة

بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون

الجزاء فليس بخبر قطعا لان الاداة قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمل

ان تضرب اضربك واما ما ذكره اي العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها

ي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لان التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية واحتما

ل الصدق والكذب وبهذه الاشياء هذه بدل في نفسها فمفهومه وخلط كلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون

من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب

وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب

وكذا قولنا فالنهار موجود فيه عند وقوعه جوابا للشرط على مبنى كلامه وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا ا

كرمك على تقدير مجيئك ان جئتني بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم

الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت
للنهار على تقدير طلوع الشمس فيظن ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبا
ومطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط وا
لمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعد
مها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قد خرجت عن
موضوع التصديق والتكذيب وخالفها بان طرفيها مرتفعان لانها خبرية وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها
ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الاخرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومفهومه عند
هم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر
ان الجملة خبرية قيد مسنده بظرف فتنبه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث و
لكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على الحكاية او على ضرب من التاويل و
اصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما ان شرط ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا شرطها ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض المصنف له قلت لانا
نعرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع ا
لشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلهذا لم يذكره ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط لجواز ان يكون مع الجزم بلا وقوعه حيث لا يعلم القائل بكرمه الاقتناء في المثال على اشتراط

اشتراط الخلو عن الجزم بالاوقوع وكذا قال انما في قوله ان لم تكن لكذا فكيف ... على حفظ مسلم في منعم
الجزم لكنه فظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط
الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد تسمح الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو
بوقوع الشرط ولذلك اي لان الاصل في ان عدم الجزم بالوقوع والاصل في اذا الجزم به كان الحكم النادر موقوعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك غلب لفظ الماضي مع اذا نحو لفظ النادر في الاستعمال مع ان لانا
ماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى المستقبل نحو قوله تعالى فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه
اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا ويقولوا انها بشؤم
موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها وبهذا يجيء بان دون اذا
فيها فصدر به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع
بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد مما يدل عليه التنكير فلا لان
القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جا
ءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص وهو قد قطع بكون تعريف الحسنة لتعريف
الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريفها للعهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد الخارجي فقد
هو الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا حقيقة ولا تقديرا ولا دلالة للام اشارة اليها والاعلم فيجب ان يكون

الى حصة معينة من الجنس والتقدير ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع وانتشاء وبهذا ظهر فساد ما

قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته بجعل الحسنة المعهودة التي حصلت بتحقق وقوعها

كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبهم بناء على ان الحسنة

المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما

بينهم وبتوافقي لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبهم وبهذا يبطل

ما ذكره العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي

الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء

الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه النعم من الله ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا

واسوئهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير

لانه قد يسلم للاخصم دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثا

نية واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم

وقوعها من حيث هو جنس على ان قوم العلم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود

دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيتوافق اسوءهم ايضا ووقوع جنس الحسنة لكن

لا وقوع افرادها واما من حيث هو فممتنع فدخول اذا عليها يكون لتحققها لا موجوديتها ولا يجعل الحسنة هي الواقعة

لموجوده لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقصود فتح ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد من الانكار وا

دخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود ولا يمكنهم انكاره والحاصل ان المراد بالحسنة الحسنة

المعهودة بناء على القول بل المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن

حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض

وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ

المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان

قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة مثلا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومنها في قوله تعالى واذا

مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد

للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لتباعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان

مساس قدر يسير من الضر لمثله جدير ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان القصد في مسه الشر لان الغرض المتكبر

المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان البلاء مثل هذا

الانسان بان حقيق ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل

كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

وكما اذا استطلت ليلك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او

لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او لتنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة

الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه

او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه

لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر

صفحا اي اعراضا او للاعراض ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن

حتى يتفطن انه قصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على
مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان
يصدر من العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال الادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي
ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بفرض الاستماع دون ان لما علم من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع
الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه قلنا بلى ان ظاهر الامر كان كذلك بل نقول لو طالعناه لكنا
نقول ان المحال في هذا المقام بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فى
هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا فانه من باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل حتى يمكن الايمان به على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا
لما لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي
ان كان حقا فقولهم هذا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال
ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان
القيام قطعي الوقوع بالنسبة الى زيد غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع با
نهم يقومون اهل الايمان حصل ايمانهم قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتا
بين يحتملها اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الا على
سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله وينادي عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وا
ن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم ارتيابهم يكون مقطوعا به فلا يصح

يصح استعمال ان لما مر لان المقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا
نقول ظاهر انه ليس المراد على الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص
المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على
الماضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذ
كر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما لم يحتمل ا
ن يكون ماضيا قرر كلام المصنف فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانهم
لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا
يخلو من الاشكال لانه بعد تغليب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اي الذين لا قطع بارتيابهم حتى يجوز منهم
الارتياب وعدمه وهو معنى الكلام او تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما قال الشارح فالتغليب في المثال
المذكور ظاهر والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مختصة
بالمذكر منهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم
التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس وكانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل
لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان المقصو
د مدحها بانها صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو
قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى القوم ولفظ القوم

ب كونه اسما مشتركا فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه كالقمرين
لابى بكر وعمر رضى الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضى الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المصاحبين
او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغى ان يقيد الا
خوان بكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا ا
لقبيل ... وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجرى عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل بجعل احدهما متفقا للآخر فى الاسم ثم ثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفى فى التثنية الا
تفاق فى اللفظ بل لا بد من الاتفاق فى المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الا على
الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسى ينال العينان فى عينى الشمس وعين ا
لميزان فمنهم من جوز فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب
مجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية و
منه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله
تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم و
منه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذ
ين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملتهم
قط ثم عودوا اليها وانما كان فى ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب نحو ... او الغائب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله

ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام و ...
قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى قل لهم انت يا محمد وجميع من سواك
من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب فى كلا
م واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اى
جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
فى لعلكم شامل للناس الذى توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بخلقكم لا باعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون وقد جمع فى لفظ
واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذر
ؤكم فيه اى خلق لكم يا ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا
يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام فى هذا التدبير وجعل الناس والانعام مكثرا من التوالد والتناسل فيه وكالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه
تغليب المخاطبين على الغائب والا لما صح ذكر الجميع من الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وا
لا لما صح خطاب الجميع وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان
ولولا التغليب كان الفصيح ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما وقالوا ان هذا الخطا
ب شامل للانعام ... لان الغرض بيان القدرة واظهار الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص
بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم
ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون
وجعلها ازواجا ليبقى بقاؤكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا ... جعل لكم من الانعام ازواجا ...

لكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا وهذا تغليب على ان الوجود على ما لم يوجد كما ان وجعل من

الانعام وبعضه مترقب الوجود فجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله

وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع على وجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى بما قدمت ايديكم

ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما اقليل اهتداء

كان كل قدم ليست لحكم من ذكر امره معللا فيلزم في الفعل استقبال لا يخلو ما يذكر تعليله اي ولكونه واذ

التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على موجب جعل

حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في

زمان التكلم لا في الاستقبال الابدي اي اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول

الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر

لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط

في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ووجب ان يتبين الجزاء

يجوز ان يكون طلبا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان

يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا

لنكتة تغليبا اللفظ بالمعنى دون تعلقا به على مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها نكتة وقوله لفظا اشارة الى

ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن

فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقد نح الا تنصروه فقد

نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وفي هذا افتدروه ما يكبر المقام وتا

وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا او

لكن قد تستعمل ان في غير موضع الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب

وان كنتم في شك كامر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر لها

جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قول ابي العلاء

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وان ذهبت عما احتج صدق

رايها فقد البيت وجدا نفوسه جالب لظهور المعنى المضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي كقوله تعالى

حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا

الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان

اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او لكون معطوفا على قوة الاسباب لدلالة ابراز غير الحاصل وكذا جميعها

عطف جميعه باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك

ان مت كان تعبيرا عنه بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه

اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك الدولة هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ثم اشار الى

بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في

حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا

فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان

اردن تحصنا حيث بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بما

بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بعد وجوده الاولى ثم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء

ونادبل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعرض الصدق كان طلبا بل هو معوب عليه بهذا و

لكن قد تستعمل ان في غير موضع الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنتم في ريب

وان كنتم في شك كامر وكذا اذا جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر

الجزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قول ابي العلاء

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وان ذهلت عما اجنّ صدى

ربما فقد الهبت وجدا نفوسه جالت لظهور المعنى المقصود دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى

حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا ولكثرة ركونه وان القوا

الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله نحو ان

اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع لدعوى ابراز غير الحاصل وكذا جميعها

عطف جوده باو لا انها كلّها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي كون ما هو للوقوع كالواقع كقوله

ان مات كالمستغن لما بعبوع المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه

اي وقوع الشرط نحوان ظفرت بحسن العاقبة فذلك المراد فهذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى

الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في

حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا

فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان ارد

ردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بما

ارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انه لا يلزم من التعليق بالشرط عدم انتفائه

الكلام كما قدروه ويجوز جعل الانعام من انفسها ازواجا وهذا تغليب على الموجود على ما لم يوجد كما الاوجه بعض

ان تلبّني وان جعلت كلا منهما اداة تحا التهمة او فعله ما هو فيه فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان

فقد اكرمتك امس معناه ان تعتدّ باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقد يتعين الا تفرضه فيه

نصره الله اذا اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدروه ما يكبر المقام وما

المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط لا يوجب انتفاء الشرط لان الشرط عبارة عما يتوقف عليه و
جود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الجزاء
بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه مضمون جملة اي حكم وانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلا
هما منقول عن معناه اللغوي بان الشرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لكن الشرط النحوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذ لم
يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن ان اردن العفة
فالمولى احق بارادتها او لان الاية وردت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث انه لا يلزم
من انتفاء حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن
الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يتحقق على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادة التحصن لا امتناع
عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا اذا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اما لما ذكرنا او للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذ
ين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للا
شراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت
اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لا
يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء

من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن
اشركت في التعريض لدفع اسم الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب
بسياق الاية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا
يزيد وليس هذا في كلام السكاكي على ما وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحا
ض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف في نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدرا
ج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاو
رات فان قلت فقد ذكر نحو ان يثقفوكم اي يجدوكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والفساد فقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد
عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض
الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار
الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ار
واحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لو قصد ودادتهم ان يرتدوا
دونهم كفارا الصادقين والظفر بهم لا يحتمل الشبهة مما يحتمل لزوم الا يحتمل كونهم اعداء في

وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها اضخم اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادهم كفر المؤمنين
ثابت البتة ولا احتياج اليهم في كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المقاتلة والمناجزة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما بالدواعي الصارفة
فربما يذكرون ما بينهم من القرابة والمعارفة وتقاتل واعتدى قومهم اذا ملك فانهم ربما انتفى وداد لهم لكفار
كفرهم بان يلزم المشركين فهو وان كانت ممكنة لكن لا يجمع انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف
على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح
فوضع جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير
استاذنت وخرجت وبهذا في المغني على كلاميه اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت كذا في
دلائل الاعجاز فان الاية ان كان من الضرب الثاني لم يكن مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لا يصح [illegible]
وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد وداد الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم
يظفروا فالاولى ان يكون وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان قلت الشرطية وعتبر
بباقي الكلام كثير قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط
والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا
قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار وداد الكفر بسبها مقتضيا لها ولا شك انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا ام لم يظفروا والاية الى
الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عم لقتالهم
فقيل لو ظفر المشركون بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا وداد للرد الى الكفر فاما اذا ظفروا بهم

بهم ووجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداد الرد الى الكفر لانا
نقول هذا انما يصح لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في
القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عم في الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون
الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني
لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع مجيء
مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا نفس المعلق الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف
اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه
لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق
امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا امر لطيف يتنبه السالك على هذه العبارة وغفل عنه المحققون من منع كما
به فقيده بهي لتعليق الامتناع بالامتناع القطع ودع ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
ولا ال واحد في الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا
نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو قولهم لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم
الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني الثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون له سبب اخر
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما

فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الثاني على امتناع تعدد الآلهة دون العكس

اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع

الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط

عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غير

هما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء

اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فانه موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع

مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي لـ

يستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع

المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه

ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من المحققين وتلقاه غيرهم

بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على

الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة

على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفاء الهداية

انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء

مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع

الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على

ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم

رعايا ولكن ما لهن دوام ... الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق

وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ... اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه

لم يطر ذو حافر قبلها قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم

دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم

نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم با

نتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان

علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات

ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا

استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وشيا

انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح حمل

كلام من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم

ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان

وكو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد

استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه ذلك الشرط انسب في اليقين باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء

على تقديري وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو

لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت

كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا نثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لسلب الشرط

مع استبعاد لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويسمى هذا المعنى لولا

ايضا نحو لو لا اكرمتك اياي لاثنيت عليك اي اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده

اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لو لا ولو الداخلة على المنفي فان قيل هل يجوز ان يكون في هذه الامثلة

على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان

يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف مثبتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام

م بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم

م الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني

لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ولحق نقطع قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام

كرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلامه دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته دونه بل يكون مطلقا

للنقل عند الحكم وقيد الذكاء انه وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون

المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو جئتني لاثنيت عليك ان تقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي

فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعص نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوته نفي الحكم لزوم الاثبات

وتناقض وهذا وهم لما مر من ان اعتبار الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى لو جئتني

لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بها فانه فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعص

عصيانا مرتبطا بعدم الخوف وحينئذ يجوز ان يكون انتفاءه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط

بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على الاطلاق فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى

ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فينتج ان يقال لو

علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد وجب بان يجاب باوجه الاول

ان كبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية وكونه فانما تنتج ان لو كانت لزومية وهو محال وكونه فالمحال

النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان

لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه

نقيض التالي لان لو للامتناع اي الامتناع الاول لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام

الحكيم تعالى القياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يتركب القياس الا لحصول النتيجة بل الجواب

ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله

ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة قوله لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على

تقدير عدم الاسماع فهو لازم دائم الوجود وكذا ذكره الوالد ويجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء

الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم

ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي

خير وقد ذكرتم ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو

كان من اهدى بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يرفضوا وهذا كما ان الانسان في فلان لو كان به قوة

لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه

ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في

صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا

رسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ملكا في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبو
ت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا
يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان و
هو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط قال الوا
لهلال ولو وضعت في دجلة الابهام لم تنفق من الخلاف الا خوالك بصف ناسفه على مفارقة بغداد
وشوق ركائب الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائب الابهام في ماء دجلة كا
ن امرا قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو
يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه
كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عم على ما يستصوبونه وانه كلما عنّ لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل
قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ويمدهم بعد قوله انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهز
ئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفا
ف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم
تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا
ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان القصد ان انتفاء
عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الاطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الاطا
عة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا امتناع استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول ولكن في الثاني ايضا وجه لانه كان المضارع المثبت يفيد

يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الا
متناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام وانها كيف اذا دخلت عليها
حرف النفي يكون لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت وفي هذا قالوا ان قوله تعالى وما هم
بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا ما زيد ضربت وما زيد بمضروب لا
خصوص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه يدخله حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في
كلامهم ودخولها على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ
وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا
فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون نا
كسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في
اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر الله بوقوعه بمنزلة الما
ضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الما
ضي المحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وكان المناسب نيار ولو رأيت لكنه
عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأ
يت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا ا
ستشهاد له لان لو التي للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم

ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لا
نها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعد
ها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيو
ن فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصو
فة بيود والعائد المتعلق برب محذوف فاي رب شيء يوده الذين كفروا [illegible] فلا يخفى ما
فيه من التعسف ونبو النظم ورب ها هنا للتقليل بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون وان وجد
ت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل
الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف يدل
ه قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول
زيد حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل
يفهم منه التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قو
له لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متناوبين تلك
المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح لاستحضار
تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والار
ض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذكر لدى المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من
شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك

ذلك الا في امر يشاهد لغرابة او فظاعة ونحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون
دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يخبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول [illegible] حوادث لو تنبغي الى الآن لما بقي مني اثر و
لم يتعرض المصنف لعدم الثبوت لاجل ان الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثو
بة من عند الله خير لدلالته على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا
فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الذي هو مبني في تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
قصدنا الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذو
ف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع او لا يمتنع ليس كلا
م العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله ويكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك و
كذا فيما اذا اضعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ
والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان ا
لاصل في المبتدأ والمسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم ا
لفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء والامتناع

الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلانه وجوب كونه معلوما

لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على شيء انما يستدعي

العلم به بوجه ما ولانه فوت الافادة في الاخبار بالمعرفة مطلقا لا يصح في تعريف المسند ولانه ماخذ

كونه مع تعريف بعضهما انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل

الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله يجوز ان الحكم على الشيء

يستلزم العلم به ثم بلا انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد

غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية

الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح

وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم و

الحال يقيده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة

على الكثرة والشمول فلا نسلم ان النكرة في الاثبات ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم

مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا

شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضرب زيد يحتمل ان يكون من جهة ا

لنفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى انه صح قولك ضربت ضربا شديدا بالوصف

واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة

واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحد طرق التعريف بهذا اشارة الى انه يجب عند

تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باحد طرق

مثلا اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق

التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة

الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليفيد الكلام فائدة واما نحو انا ابو النجم وشعري شعري وما اشبه

فالمضاف باعتبار حال الى اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس

هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا

زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فتوهم انه احد الشخصين الذي سمع بالاخر زيد وهذا هند من غير تاو

يل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف باخر مثله

وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لا

ن ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر

لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر وحاصله ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين

في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق

حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تنبيه على ما يجيء من حيث القصر وما

ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا براء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي

هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة

الجناية الى كل منهما بحيث اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون للجنس فيعني الكامل في الجناية المربي على كل جا

ن اولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح ما ذكر ولا ذكره في بعض الكتب ان تعريف المسند ان

كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه

بمنزلة التشهير لفظ الايضاح لكن فيه ايهام بأمر معلوم على ان حكمنا بأي ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سوا
كان بالاضافة او بغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلا
م زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعر
فة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائني غلام زيد من
غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر ا
لى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلو
ما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسه اي
ونحو عكس المثال المذكور وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا صفتين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحكم
عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به و
هو كالطالب لان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا
بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف ان له اخا ولا يعرفه على
التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا اسود غابها الزما
ح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في باب المقطع بحوض محل نقمم ماؤه ان الصواب ماؤه نقمم لان ا
لسامع يعرف انه ماء ولا يعرف انه نقمم وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف ز
يد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق

المنطلق زيد بناء على انه يطلب على التعيين وتعوده من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيدا
لمنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله نعم واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان ا
نسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب يحمل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق
التعريف والثاني اي اعتبار الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا
لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكمال فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو
الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتدا
د بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا
تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام اذا حمل لكونها
في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس فاستغراقه لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو على طريقة قولك الرجل على كل الرجل وان حمل على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا و
جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان الحمل يحكم بالموضوع في الوجود الخارجي وامتناع حمل احد المتغايرين في
الوجود الخارجي على الاخر ومع ذلك لا يصدق جنس الامير والشجاع على غير زيد وعمرو وهذا معنى القصر
فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الا
نسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم
من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المحمول هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد
منه على غيره ولامتناع تحقق الفرد بدون الجنس تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو
مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا

الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير موقت اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم

في العرب والائمة في قريش لان الجنس قد يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن

يمكن تحقق واحد منه في الخارج بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان

يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القصر فليتامل فان فيه دقة ومما لا يظهر ان تعريف

الخبر في الحد لا يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير

وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في

الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك

في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب

الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقد قصد هبة المائة من الابل حال كونها

مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس

هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا

الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب

معناه انك الكامل في المحبوبية حتى ان لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا الى ان احدا لم

يحب احدا مثل محبتي كما في انه ما ترى الحب شيئا غير محبتك كما في قولنا انت المظلوم على معنى انه لم يصب احدا ظلم مثل

الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني جعلتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني

فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا انه ههنا نوع من الجنس لان المعنى ان المحبة مني قد

جعلتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت

٢٧ اي الذي هو من شأنه ان يسعى في حاجتك

قلت زيد المنطلق في حاجتك غرض فيه معنى الجنسية كما في انت الحبيب وقوله وقد يفيد اشارة

بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء وهو قولها اذا قبح البكاء على

قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه لم يرد حصر الحسن على البكاء الذي لا يتجاوزه الى بكاء

آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا وجه للقصر في قولنا اذا قبح البكاء

على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام بل المقصود ان الغرض ان تثبت

لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا

سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون القصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا

انه لا يتجاوزه الى فرد آخر ومن التعريف هنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ثابت لا ينكر ولا ينازع فيه ومثله قوله

حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان ينسب العبودية ثم جعلها

الامر ثابتا معروفا بينا كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا يناقض القول بكون تعريف

الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا اللفظ

الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالتعريف بلام الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل

فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد قصر المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر

فرد كقولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل

وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم

او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدأ

مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومبتدأ المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه

مسندا ومثبتا للمعنى والذات مع المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فقولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد
يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبره ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد
جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان في عبارتهم
تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من
مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه ولذا
المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى و
اما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب فيها لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا يبنى تاو
يله على ... وان كان في الواقع محصورا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة
الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشاء لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون
ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي يسند
الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو
في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الامر
في نحو اين زيد واني تهد ومع الفاء وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليهذا
... المبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو هم الرجل
... ولا يخفى ان تقديره ... جميع ذكر ... فللتقوى او لكونه سببيا كما مر فان ا
واده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون حال ما هو في سبب
الموصوف لان ... لا يتغير الاحكام وقولهم هذا سبب في ذكر اي متعلق به ومرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل

مخطوطات ... الرياض

الحبل وكل ما يتصل به الى شيء فهو سبب وسببي ... للتقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ
لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به با
ن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم قوة فعلى هذا
يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا لما سبق الا
شارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يوتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة وتقدمة
له للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في
التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الوا
قعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه ... للتقوى كما مر لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص
مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما يشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو دا
خل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فهما فاد التقوى سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوى يشمل
التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرفت ان علامة اعتبار التقديم
وان الخبر لا يفيد الا التقوى واعتبار انه يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كما قاله وقد ذكر في بحث انما ا
ن ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر وهن ما ذكره العلامة في شرحه من ان المفتاح ... يفيد التخصيص فقط
بدون التقوى لانه لا يبقى في التخصيص ... تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم اصل الفعل لا حاجة الى التاكيد و

البيان ثم الحج انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو
انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسمية او فعلية او شرطية اما امر وقد فسر بالاخفا
الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفا[عل]
على انما يحمل على شبهه فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جائني فله درهم فعند التردد يحمل عليه اصح وقيل المقدر اسم الفا[عل]
على ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف سواء المفهوم من قولنا زيد
في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة و
المصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل حتى يكون المقدر فعلا
لا جملة لكنه لو قصد بهذا لوجب ان يقول لان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه في التقدير
يجعل جملة لا مفردا والحق لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها [illegible] ان حملت على ظاهرها افادت ان
الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي
ان يقول لان الظرف مقدر بالفعل فلما انتهى فلان ذكر المسند اليه كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود اي لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها
والمسند اليه المقصور عليه بل هو عاجزته المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا والحصول فيها او
ان ثبوت الاتصاف في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه

لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصو[ر]
على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فيكون من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض و
نظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في نحو قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصو[ر]
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وكيل القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصو[را]
على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزه الى
غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما
ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الفهم
من الخبط والخروج عن القانون وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في
سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب
الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر [illegible] ان يكون حقيقيا بل اضافيا ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سا[ئر]
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على التخصيص اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند
خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل
في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها

علامة له راحة لو ان اليم بعضها لجاد على البر كان البر اندى من البحر

متى يكبارها وهذه الصورة اجل من الدهر فانه لو لم يفرقوا عنه عن المبتدا لو فقهم لتوهم انه تقديرا لا
خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لتصير المبتدا بتقديم الحكم
عليه كانه موصوف معلوم ثبوت الحكم له فانه اذا وقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل ونحوه ان يكون
الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لعدم الالتباس باب لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف
الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة
مخصصة فلا يجب التقديم كقوله واجل مسمى عنده واورد عليه نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب
تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على
ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة
فاذا حصل الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفا
ول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في مدح المعتصم
بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشراقه بمعنى صار مضيئا وقائم
هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها وتضيئ الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلثة وبيانه قد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا
او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله وا
لقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن
ما يستحق وغير ذلك مما يقتضيه المقام ... ولان الكلام في الخبر دون الانشاء وانما
ثاني فلان الاعتبار [illegible] الاعتبارات المذكورة بل ... التقديم وجميع المذكو

المذكورات تفاصيل لما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند
كون المراد بالجملة افادة التجدد نحو عرفت زيد وتركه لان هذا الكلام يفتقر الى ضبط واشكال ويشتمل
على نوع اختلال وذلك لانه قال واما ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا
ويقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى ويؤخر في الدرجة الاخرى احترازا عن نحو انا عرفت و
انت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير اولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى
ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان
خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى و
الى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وهو هذا
الاثنا فقد وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كا
ن الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الا
ولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن
ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف الى
زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا ... عود الضمير ... وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة

ثانيها اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد
تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ فيه كما تحققا
طرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فلكم فكلامهم هنا صريح في ان اسناد الفعل
الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلا
م في تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسنا
ده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم
اما استلزام كلام التناقض واما اقتضاؤه التردد بالاسانيد الثلثة لانه قد صرح في ذكر الضمير الى المبتدأ
ثالثها ان كلا عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كا
ن عبارة كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه لا كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسنا
د الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة عن نحو زيد في
الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي
ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو انه قد قرر ان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الخ لا يصح تقييده للا
حتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمتكلم
اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث ا
لتقوي فان الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورد بعض من الحا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد التقوي دون التجدد والحدوث ثم انه
قصدي لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما فليرجع وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل

الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية وهو بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ
بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقد صرح في المبتدأ انه نفسه محمول على القسم الثاني وقد صرح في ذكر
الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه
الفاعل ومع ذلك لا تناقض هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان في المورد يتحقق ثلث اسانيد والا
لان ان اريد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان ا
ريد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الا
سناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم الا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ
الاشكال وقد اهمله ولا يتم بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة شيء
الجواب ثم تقديره شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا
المقام ولم يره ولا طلبه حيث انه بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى
عليه وانا اقول ان كلام الشيخ انه نظرا الى وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان نحو المسند جملة فعلية في
نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في
الدار يحتمل الثبوت والتجدد حيث قدر حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما
يجوز ذكره اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه
ثم الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى في كلام نص في ان المراد بالاسناد في الدرجة الا
ولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدأ الى نفسه

على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وبعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر
لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غيره وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره الفعل
ية فعل الرابع لانه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد وا
حد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوضع الذي فيه جعل احد اللفظين
مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا ينفي الاسناد الى ذلك الشيء اد
صطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فظاهر وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر و
لو نفيد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسنا
د بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله ثالثا مع انه المتفق على تحققه وجعل المجرد
اسناد الفعل الى المبتدأ قسما مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للا
قتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير ا
لثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به ا
حد ولم يلتفت اليه احد فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الا
ولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اشعار بذلك وكلام الفاضل غير وفي بما
م الفضل فما لك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق اجزائه في نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد
للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية وا
حد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدر

جة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى
ذلك الشيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثا
نية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد
فقام انه مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا في تقدم الاعتبار الاول على الثا
ني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو جملة الى المبتدأ
لا الى الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو الذي يقوم به صرف المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني
متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا انما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر
بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون
الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له ثابت في ذاته فبهذا الاعتبار فانه اذا كان متضمنا الضمير
صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد ان صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير الى مبتدأ
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الا
عتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه ومع ذلك لم
يلزم كلامه التناقض ولا نقض الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو
ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند الواقع في تلك الجملة ويقدم
ذلك الفعل المبني على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بني على فاعله سواء وجد هناك اسناد آخر كما في
زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد هنا من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الا

ولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتداء
فانه في الدرجة الثانية ولا اثر له في افادة التجدد تقديم الفعل المبني على هذا المسند اليه بل يجوز ا
ن يتقدم عليه كما في قوله يوم زيد و يجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورت
ين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله
البتة وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد لما
مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذ
كر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا ا
تقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما اي غير البابين من المفاعيل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون
المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم يصح ان يكون جملة فعلية وا
ما ما قيل انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضا
ف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل غيرها
بر البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الكلية
الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد بحث ومزيد دقة فوضع
هذا الباب فلذا اراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم
مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل

من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل بكل
منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا مختص به وان كان سائر المفاعيل بل
جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهة مختلفة كالوقوع
فيه ووقوعه معه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعو
ل عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود ا
لفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من
غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان ا
لمقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفا
عل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيا
ن جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من
غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا

بمفعول مخصوص دل عليه قرينة أو لا يجعل كذلك فالثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذ
ين لا يعلمون فإن الغرض إثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في أفراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لم يوجد ومع هذا
لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه
أشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة
إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في
بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الا
ستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على
الاستغراق وإليه أشار بقوله ثم إذا كان أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من
غير اعتبار كناية إذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني أفاد
المقام الخطابي أو الفعل المذكور ذلك أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم في أفراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه أن معنى يعطي حينئذ يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة و
قصد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب أن يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشموله لها احترازا
عن ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال إن إفادة التعميم في أفراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفا
عله أو نفيه عنه مطلقا لأن معنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها ولا تعلقه بمن وقع

وقع عليه فكيف يتحقق التعميم لأنا نقول لا نسلم المنافاة إذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
المقصود عدم كونه مفادا من الكلام وإنما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم التعميم لا عدم اعتبار العموم والفرق
واضح ثم المذكور في شرح المفتاح أن قوله بالطريق المذكور إشارة إلى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق
من أن نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لأن معنى قولنا
فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الإعطاء لا غيرها وهذا أقوى فإنه ما فيها موهبة لأن ما ذكره
في الحصر إنما هو فيما يشهد به عقل ونقل ثم إذا حمل على التعميم أفاد أنه يوجد كل إعطاء فيلزم أن لا يكون موجدا
للإعطاء أما أنه لا يوجد إلا الإعطاء ففي المبهم هذه العبارة وفق ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرناه فليحا
فظ عليه فإن هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والأول وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه
أن يرى مبصر ويسمع واع أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع أخباره الدالة على
استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا ونصب عطفا على المضارع المنصوب قبله أي فلا يجد أعداؤه
وحساده الذين يتمنون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلا فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم أي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن
الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق
الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره دلالة على أن آثاره وأخبا
ره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا
يبصر الرائي إلا آثاره ولا يسمع الواعي إلا أخباره فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية

ولا يخفى انه يفوت هذا الغرض عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه
من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو يعرفه وذو يسمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي و
ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته او نفيه لفاعله او
نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب تقديره بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا با
ن قصد اثباته او نفيه عنه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلق الفعل بمفعول لم
يجب تقدير المفعول بل لم يجز تقديره للتعميم كما اذا قيل فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما
من غير تعيين المفعول وقولنا فلان يعطي من غير اعتبار التعلق مع قصد انه يفعل كل اعطاء فالفرق بين تعميم افرا
د الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد
ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام لمجرد وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية
والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول
غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك
شيئا قد علق المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو
قوله ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة ا
لصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس
السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت

ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية
ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فوقع في هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل
اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني
ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم
غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلنا لو
شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما ينبغي ان يتأمل وفيه التدبر في
هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي ولا دلالة ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل الغرض ان الشاعر يريد ان يريد في ضعفه ونحافته بحيث لم يبق في مادة الدمع فصار بحيث اذا اراد البكاء ا
تفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل
لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد
هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والندامة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
في حسن ترتيب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام نحو كان امرته فقام اي امرته با
لقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على
قوله اما للبيان اي الحذف اما للبيان واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني
من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا

الجملة الشرطية ترتبت الى جملتين وبالغت في استخراج الدمع بها
من حيث ضعف الشاق الى حالتها ومبالغة في استخراج اللبن منها

فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بالمفعول كذا كقوله تعالى
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية محل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شد
تها وصولتها اخترمن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما
بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليندفع من السا
مع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذ
كر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه
عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد
طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي طلبنا لك مثلا فحذف المفعول اذ لو ذكره لكان
المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في
ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون ا
لسبب في حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب
لان طلب المثل صريحا يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف
بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان
المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصا
ر حينئذ وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم

كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني يفيد تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل والروية يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول تعميم المفعول
فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان ي
عطي ويمنع من باب التنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول فيما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول
به قوله واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام و
ههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول
بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او
حذف والا فلا دلالة على التعميم فلا نسلم ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكر لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال من ان المقصود
عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص
لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرض هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث انه وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود ونحو اما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فظاهر انه لا يوهم الا ما يجوزه و
لا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصا
ر لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فعلم ان لا يفيد التعميم بالذي لا يوهم خلا

في المفصّل مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه ومنها ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد
من عموم المقدّر ولو سلّم فترك التعرض لما لم يرد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذ
لك اعني التعميم غير مناسب ومنها ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم و
الاستغراق وتحقيقه انه ذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يجب ان يقصد على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سمّوه الله او سمّوه الرحمن اياً ما تسمّوه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى ا
لنداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كا
ن عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث ا
لكتيبة في المزدحم لكن لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وا
يضا لا يصح قوله اياً ما تدعوا لان اياً انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين
وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصا
حب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من
جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع
بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم

لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما و
سقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم
بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام ا
لشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما الرعاية على الفاصلة نحو والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا الاختصار لفظا لظهور المحذو
ف ومثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول
عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او ا
لتمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك فان الاغ [illegible]
بدا اي يتعذر الذي ذكر والحذف لتعينه ولان الغرض ذكر التعدية وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل و
نحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على ا
نسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول في
تأكيده زيدا عرفت وحده فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول لرد الخطأ لا
فادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فا
ن اعتبار رد الخطأ فيه ح لا يخلو عن تعسف ولذا اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة

في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال اما زيدا ضربت ولا اقبره ولا اما زيد فاضربت ولكن ا
كونه اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الفعل الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص في
قولك لا يتوجه غير في نفيه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال اما زيدا ضربت ولا
غيره مما ذكرته فما افلت هذا ولا يتوى وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا الا انه لم يكن التقديم للاختصا
ص بجد دوما اذا كان ثم واما الثاني فلان معنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فيرده الى الصواب في
الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال اما زيدا ضربت ولكن عمرا واما
نحو زيدا اضربه فالتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته و
الا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
ف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد
للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد تاكيد للحالة وهذا معنى
قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصا
ص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء عطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
وتحقيق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض
فيه مجرد تفسير الفعل الا بان كيفية تعلقه بالمفعول فاما قوله ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فيبنى على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان
ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض

وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدو
ن جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو وهو واما الفاء ا
لثانية فالظاهر انها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا الى الاخر وانما هي جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع
في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما
نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد
فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم اى هو قائم البتة اعني يكن من شيء واقيم مقام ملزوم القيام و
هو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا
فليس هذا موضع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التحقيق واقامة اللازم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما
الملزوم حرف ينبغي ان يشغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع
الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف ونحو ذلك من المعمولات
مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان كان ممتنعا في غير هذا الموضع لا
ن التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان الغرض اثبات ان هديناهم ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشترا
ك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه
اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل عن ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته

وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي و
مثل قولك زيدا عرفت وقوله كزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر
المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم
للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم التقديم
لزوما جزئيا اكثريا ولهذا لازم للقطع غالبا بخلاف الصحاح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد
لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او
رعاية السجع والفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها
ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحصى
فهذا اعتبار التخصيص ثبوت القوم عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد
واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري وا
شار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي
لا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا وا
سطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا يسقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد وامثاله مفيد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول
ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والى هذا اشار بقوله ويفيد
التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه

بيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة
على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع انتهى ابتداء كلامه في هذا المقام ما يريد زيادة ولا بد لها من هذا
كلام وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتما
م واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر و
يقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ ا
لذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الا
عطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعول به
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان الاول
لو اقرأ كلاهما منزل منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ
القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به ولا يبعد عن المذهب الصحيح
وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لما لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى
للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر

ليتم الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيتم والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من
معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم
المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له
ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان اولانه ذكره او ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فجعل الا
همية هاهنا سببا لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه متاملا ولعله من الامور المقتضية لتقديم ا
لمسند اليه وكلام المفتاح هاهنا موافق لما ذكر في المسند اليه فاراد المص هاهنا بالاهمية الاهمية العارضة بحسب
عناية المتكلم والسامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول
لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا ده
يقدر عليه ان يقتل رجلا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان
في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن
قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة
اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقد
يم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا ا
ي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها مقتضيا لحذفها ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم ا

كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الخبر ذلك
وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى
لمن قال ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا
جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى
بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مظنة ان
ينتظر السامع للكلام حديثا بذكر القرية هل فيها ممتن خير ام كلها كذلك فعند هذا العارض جعل المجرور
نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه لم يوجد فيه ذلك العارض
وكما اذا وقع في التاخير ما اقتضى الاخلال بالمعنى في قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر
لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هاهنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالـ
فاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بتقديمه والغرض المقصود عليه
بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون نفس جعلوا بلا مشاركة الا با
عتبار تعلقه بشركاء اذ لو فرض انه يكون جعل متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما يكون باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين قولـ
ـهم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالا
خر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والثاني انه ليس في كلامه ما يدل على ان الذكر متعلق جعلوا
بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه يدل على ان الذكر متعلقه بها لكن العناية بالتمام والابراد في الذكر اهم ككلام في

نصب بين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وتابعه انه يجعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او رعاية الفاصلة من القسم الثانى وليس منه وجه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض لا
وجب التقديم كان يكون نصب الهيئ وثالثها ان متعلق من قومهم بالدنيا على تقدير تأخيره وان كان صحيحا كان
جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا الذ
فى الكفر وتقدمهم فى الحياة الدنيا دنت من قوم نوح عليه السلام الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حياة قوم نوح اى كانت قريبة من حياتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق
واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اخى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوا
به ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر ثم قد و
ضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكن عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض
المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديم على العامل فالمقصود بيان تقديم المفعول على الفاعل وانه انما
التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب
الخامس القصر وهو فى اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسى اذا جعلت درّها له لا لغيره وفى الاصطلاح تخصيص
شىء بشىء بطريق معهود وهو حقيقى وغير حقيقى لان تخصيص الشىء بالشىء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان
لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شىء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقى بل
ما خالق الا الله
اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجا
وز من القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقى والاضافى
بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولهذا لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى و

وغير الحقيقى لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقى وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر را
جع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصو
ف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره لان المراد بقوله ثان وآ
خر ما يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير
من امثلة غير الحقيقى ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منع توهم اختصاص القصر بغير الحقيقى ثم قد اورد الا
مثلة فى اثناء هذا التفسير من غير الحقيقى اعتبارا لكثرة وقوعه واحترازا عن وصمة الكذب وكلام لا يخفى ان امثلة
هى ظاهرة فى الحقيقى مثل زيد شاعر لا عمرو وليس عمرو الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرو او
ذا تأملت وجدت تشير الى التقسيم ايضا حيث قال فى ادخال النفى على الوصف المسلم ثبوته لو قلت ما شاعر غيره
النفى بحكم العقل الى ثبوته للمدعى ذات عاما كقولك فى الدنيا شعراء او فى قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو
شاعران فينا والنفى ثبوته لذلك فقلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اى من الحقيقى وغير الحقيقى نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان
يشاركه غيره لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصو
ف آخر وفى الثانى يمتنع ذلك لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد الصفة المعنوية التى هى معنى قائم بالغير لا النعت ا
لنحوى الذى هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى
قولنا اعجبنى هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم فى قولنا العلم حسن وصدقه بدونها

على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما يدل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدق النعت بدونها في قولنا
لنا العالم كريم وبالعكس في قولنا جائني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا
فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على كونه زيدا او اخا او ساجا فليتأمل والاول اي قصر المو
صوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها او غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد
لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على
صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو
من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه
لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان تريد الصفات الوجودية
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار مقصور على زيد
وبهذا تبين ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي كما يشير اليه وقد يقصد به
اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا
زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المعتقد فالقصر الحقيقي نوعان احد
هما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم
الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة

بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر
دون آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا لصفة اخرى فان
المخاطب يعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل
ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والر
تب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير
ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر
فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر
يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما يمتنع وكذا الكلام في الثاني قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خصص بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر
الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع
غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي كل من نوعي

الكلام ومع استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الا
ول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى و
تخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصو
فين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بال
كتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع
الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى
وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد ا
لا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون ز
يد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده انه عطف على قوله يعتقد العكس وفي الايضاح
فصرح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة المذ
كورة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف او اتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند ا
لمخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه
العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب حتى لم يحكم
احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى

الاخرى حتى يثبت المتكلم ... مكانها الاخرى لانا اذا قلنا ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بوا
حد من القيام والقعود فقد خصصناه بالقيام متجاوزا عن القعود ولم نخصصه بالقيام مكان القعود لا
ن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى نوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه
مكان آخر قصر قلب فقط فان قيل مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلنا ما ز
يد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصناه بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى
الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة
والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهو صادق على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصا
فه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فا
ن قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويزهما
واثبات الاخرى فهاهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد
جوز ان تكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز
ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز
انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مقام القعود لان القيام في مكانه قلت بعد
ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التطويل ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه
لا ينافي ان يتحقق فيه تخصيص شيء بشيء دون الآخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود كذ

تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له في تكون فرد دون آخر مشتركا بين الافراد والتعيين

ولا يلزم ان يكون المخاطب حين يعتقد الشركة البتة بل اعم من يعتقد الشركة او من شا و ما عنده وغاية ما يمكن في

هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او شا ما عنده وما

ثاني من يعتقد العكس او شا وما عنده وجميع القصر الذي يكون المخاطب به من شا و كما عنده سواء كان دون

آخر او مكان آخر قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات

ولعله هفوة صدرت منه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لكونه

في الامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة

قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد

به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم

مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فقد ولو فساده ولا يخفى لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان

ثبانها ابدا في القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم

لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي

اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب ليكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير سلوكا منه

حاكما من ان يصرح المخاطب ويقول ما زيد الا قاعد ايضا كما في قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر

على ان قاسم القصر بعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة في تنافي كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح و

لقد احسن في عدم اشتراطه هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فما لا يفهم من اللفظ بل باباه اللفظ

لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا

على وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان لان هذا الشرط

لا يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم

ونفي ما اثبته وايضا فقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم

يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ولما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فيه

على انه دخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد

كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح

مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح ان تكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور هنا اربعة

وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما

شبه ذلك فكانهم جعلوا القصر في الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يحمل

الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند

تعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يتعلقان بغير المسند اليه والمسند كالمفعول

كونه حصرا وكانا في قوة الحصر منها ومنها دون اي يقول الاول والثاني في ابحاثهما منها العطف كقولك في

قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل لهما لان احدهما ان

يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر

هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فقط كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا

للقصر ولم يذكره هنا وقد اشار الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد وقعد القعود وابن علم من انما

في القسم بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه الى طرف معتقد العكس فلم يبق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف

مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد في قصرها او قصر الصفة على الموصوف زيد

شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان

عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر

على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل لان اصلها العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه

صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد

وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فانه مثال واحد يصلح

لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي

والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا

زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد

في قصرها كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما زيد قائم واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر با

ن لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انها

تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل

ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهذا الكلام مع من غلط فزعم ان

الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءا معا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكو

ن قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهذا الكلام مع من ظن ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا

وعمرا جاءاك فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فذلك انه تطفل والكلام هو الاول ...

الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم لانه كلام واما كان مفيدا للقصر لتضمنه معنى

ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا

على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون للاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون

اثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان

لا تدخل الا على الكلام وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى

كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون الشيء في معنى الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق فليس كل كلام

يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول

المفسرين في انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة

الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم

مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفا

عل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فا

ذا فسر على قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمنة معنى ما والا فتناسب هذه القراءة قراءة الرفع لان

ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرم الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف

المسند انه نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة

مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر انه ليس كافة

لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح

وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان الواقع والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة

لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل ابو
علي عن الزجاج انه اختار ان يكون كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها او
لى الانسب ان ما حمله على ما هو الاصل واشار الى الثالث بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم
المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد لاثبات الجزء
الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على الصفة معا اي مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو
انه لا يصح الا وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق وصرح باسم
الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق
انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم
يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه يصح ا
ن يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذ
ي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار من المتكلم بصدور الذود والدفع عنه فليس
بمستحسن ان يقال انا الذائد والدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في
المقصر فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب ولو سلم الا انه

لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما قام الا انا او انت لا يكون غائبا في
نو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو الشيء المقدر العام وهو غائب وقد يستدل على تضمن انما معنى ما والا با
عمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل قائم الا ابوك وقد نقل في
تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند
اليه ثم اذا اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك
لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد وضمنا في قولك
لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان ظن هذا اثبات
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة
الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره وحينئذ يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا
فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم
بم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن
ان يكون مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التعيين والقلب ان ثبتا لم يصلح لقصر الافراد الا على ما لم
يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير و
تعيينا لمن اعتقد انفراد احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد
اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فالحكم صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب
نفي الموصوف على احد الوصفين او نفي الوصف لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب

ايضا كونه لا احدهما والحاصل يجوز كل واحد منهما على الت وتختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى
اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فهم من مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فيه القصر وان لم
يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء و
انما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص
على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول
فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو ويفهم منه لا التصريف والعروض و
اما في الثاني فمعناه لا غير زيد ويفهم منه لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمذكور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير
مثل لا ما سواه ولا من عداه وقال الشيخ ذكره قد شرح في المفتاح وهذا القسم يجوز ليس غير وليس الا واعترض عليه بان
هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا
زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه ولهم و
في العطف يجاب يجوز لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل
ليس غير وليس الا فانه لا يبقى العطف فليتامل والاصل في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيها على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
يعني بلا العاطفة لا يطلق النفي الا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو الا قاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في
المفتاح لان الكلام يختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم

١١٩

وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغير
ها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان يعيد بها النفي في شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع او نحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها
بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فاذا قلت لا عمرو كان نفيا لما هو
منفي قبلها بحرف النفي وهذا قريب من وصفها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكانه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا
العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى ا
لكلام او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بكونه من كلمات النفي واما ما ذكرت من العطف فقد يقع
بان مثل في قولنا ما ابو رجل كريم ان لا ابو ذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او
غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقد نفيت بغيرها اي بغير لا العاطفة الذي نفي بها ذلك النفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها
اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ بهذا الوهم مذهبا وزعم انه احتراز
عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء
لا هند لا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا
تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الا خبرا

بامرجا في النفي فلابد وان يكون امرجا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها

ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول
ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا
فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما
معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا
عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو
من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما
فالمنع لا يجيء اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم
جواز قولنا اني زيد لا القيام لا المفرد وقراءة الايوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي بلا ليس منفيا قبلها عن كلمة
النفي اللهم الا ان يقال ان التخريج بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به او لم يرد زيد الا
القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما
ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعو
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما
يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص
كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا
هذا الشرط في التقديم للوجدان ولا كذا فكان دلالته على العطف هو من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه يتقدم
تارة نحو ما جائني زيد وانما جائني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جائني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر

وقبيح لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جائني زيد بل جئني عمرو وملكا
محمد زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي و
الاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصلها ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وفيه بحث عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان
يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عا
لما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا
يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان لخبر
بدا لقائل يسلك مع مخاطبه كلام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصليين اخراجا للكلام على
خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى الاصل الاول ونزكيهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبا
ر مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى التبرؤ من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير
جامع بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكار
هم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشد
ة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني
في حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين

فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا
منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان ا
لكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم و
عكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا
مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على ا
لبشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى الجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم اي ارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو
الزلة لا من العثور وهو الاطلاع وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة
فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله قد من علينا بال
رسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
كما هو دأب المناظرين ولكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه يستعمل في قولهم ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع
ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يترددون والاولى ان يقول فليفهم وعلم مما ذكر ان تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قد قيل في قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قولهم ان انتم الا تكذبون فقا

فانظر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذ
بين لكن عرض صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا
المخاطبين وتيقنهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكو
نوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند الامتحان فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقو
لك عطفا على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك و
يقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه عالم بجنسية على الخبر فكانه احضاء فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصرح بذلك وقد
ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب ولا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له
ثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعاء ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت و
تعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ا
ن مضمون الكلام مما له خطر وعناية ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو
قوله ولكن لا يشعرون ثم اعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان
دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في ان الاصل التنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كا
شتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على ا
لعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد ويعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر في اول الامر

واحق مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كا
لبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى
ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا
نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار
وان يقال انهم من فرط العناد كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا
زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت
زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد و
كذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا
للتاديب وما طاب الا زيد نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبني زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفا
عل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة
تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يلي الا
داة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقد
ير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد و
منه قول الشاعر فلا اشتري بالقوم الا كلا ريها، بارى الامير ولا دفاع الحاجب، وقوله كان لم يمت حي سوا

سواك ولم يغم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على
زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضر
ب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل
فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي الاداة في الاستثناء سواء كا
نا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض
النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا
احد الا عمرا زيد وفيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة
واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك الا ان كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا
يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في
التقدير مقدما ويجعل ما يلي الا مقدما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لفعل
العامل في المستثنى نحو ما ابكي الا من يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول يبقى والعامل في الموت

يتو ونطلب بيان ذلك في كتبهم وقالوا الظرف في نحو ما تركه الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب

بمضاف اي بحدوث بادي الراي وكذا ياي الامير في البيت الاول اي لا انتهى باب الامير والنوائح في البيت الثاني

مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وقد يجب لان الفعل الاول يبقي بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخرج عن نفسه ثم يصح هذا فيما اذا

دام المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضربه

الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب عمروا فاذا الحصر وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك

لان من ضرب لا يستقيم بجميع من وقع عليه الفعل حتى اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت

زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون عمرو في المثال المذكور مقصورا بالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد

فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتوهم ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المقصور

فيه اداة القصر في ان يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا و

يمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع اي الشيء اي فلاة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر وا

لفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل الا

شغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتنا

ول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص فان صاحب الفتاح ذكر هاهنا في علم النحو قرانا

بت الضمير كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وقرئ الحسن فاصبحوا لا

ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وقرئ بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والا

صل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى

منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ وان الصيحة في حكم فاعل الفعل

الفعل كما في الكشاف وفهم صاحب المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه

المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المذكور وخرج الفعل منه واذا كان الفاعل في الحقيقة هو ذلك ا

لمقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن

عليه وكذا في ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف

الفاعل في مذهبهم تكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن الترم في هذا القسم الابدال

لعدم النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما يتبع اللفظ والنظر في الفاعل ا

لى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد الا زيد او في نحو ما كسوته الا

جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما

صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه جنسا يصح

اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة ثوبا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل

الا اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى

هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة فيما

عدا ذلك النفي على صفة الاستثناء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ جملة وظرف لما يعبر مبتدا نحو ما زيد ا

لا ابوه قائم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا ابوه قائم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثير اما يقع الحال بعد الا

ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذ

لك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال في الافعال المنفية يعني

عامل الا على تاويل القسم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم من طريق من الطرق الا اتاهم من قبل النساء

كقولهم جزء الاخير من صفرها ذاته عند اجمل الفروع عليه الجزوم به كالواقع الحاصل فى انما يوخر المقصور عليه

تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز

تقديمه اى تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز فى النفى والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء

على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن

لمعناه فلو قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا فى ما ضرب زيد الا عمرا

ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقد

يم المقصور عليه جائز اذا كان فى التقديم مفيد للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد

لابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان ا

لكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا فى افادة القصرين اى قصر الموصو

ف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى قصره ما زيد غير شاعر افرادا

وما زيد غير قائم قلبا وفى قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفى امتناع مجامعة لا العا

طفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو لان انتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها

من كلمات النفى الباب السادس الانشاء الانشاء قد يقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه و

قد يقال على فعل المتكلم اعنى القاء الكلام الانشائى كالاخبار والمراد ههنا هو الثانى لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم

الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما واورد بيانها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقوله واللفظ المو

ضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمنى لا للكلام الذى فيه التمنى وكذا البواقى ولا يتوهم

ان هذا البحث كالبحث عن احوال اللفظ لان المقصد بحث احوال الانشاء وضربان طلب كالاستفهام والامر و

والنهى وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب وكم ا

لخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر فى بحث الخبر ولان كثيرا من

الانشاءات الغير الطلبية فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق فى الاعتبار ا

ن هو الخبر والطلب فى الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو

ض ان جميع صيغ انواع الطلب يستدعى ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها

بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهى على ما ذكره المصنف خمسة التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء لانه

ان استدعى كون مطلوبه ممكنا اولا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كا

ن المطلوب حصول امر فى الخارج فان كان ذلك انتفاء فعل فهو النهى وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء

فهو النداء والا فهو الامر منها التمنى وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكا

ن المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجئ وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب

يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى وما ذكره

هو موضوع للتمنى اشارة الى ما سواه فى التمنى مجاز افعال وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع

حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه وا

لنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه

وقد يتمنى بلو نحو لو تاتينى فتحدثنى بالنصب على تقدير فان تحدثنى فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها ا

ذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان فى جواب الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمنى وكما فرض

بلو بتر الواقع وانما ذلك لطلب بليت وقوع ما لا طماعية فى وقوعه وقيل انما التمنى بعد هل ان معنى التمنى

نحو ودّ لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
مالٌ فأحجّ اي اودّ لو كان لي مال قال الله تعالى فلو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأنّ حروف التنديم وا
لتحضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها مأخوذة من هل و
لو اللتين للتمني مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن ا
لشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزا
م جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد عنه لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس لا
فادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولولا
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا لا يخ من ضرب من التوبيخ واللوم على
ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعول
ثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بها
لتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وبهذا يشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما بالرفع على ما ينبغي و
كذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح فانه قال فاذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا منه
معنى التنديم واذا لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على
مقتضى الظاهر فان هل ولو قد يستعملان للتمني وكل منهما معنى يناسب التنديم وما يستعمل السؤال والتحضيض وانما
ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير ا
عتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جواب

المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع
في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكرو
ه نحو لعل الموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام و
هو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها
فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي و
كم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بالتصديق وبعضها لا يختص
بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادرا
ك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب
تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا وتطلب تعيينه وفي طلب تصور المسند
أفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فا
لسائل في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله وتعيينه ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا

عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غاية انه
محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ويريد
لطلب هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما يجيء والسؤال عنه بما اي
الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بحصول ا
لفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت
احدهما فقيل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بالجواب الا ان فحو
ذلك او فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان
الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول
من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا
ضربته والراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارأيت
اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو
في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى
هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال
ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولا

ختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها ام
متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تكون الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو
وقبح هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما يجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور
مع حصول التصديق بنسبة ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذ
كورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما و
لهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحا
صل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكن يقبح
لعدم اشتغال الفعل بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص وفيه نظر لانه لا
[illegible] بقبحه مع ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحمل على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير الفعل قبل زيد
اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة ان ما يتبع وجود الفعل في ا
لكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من
ايلائها لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل كما سبق من ان اعتبار التقديم وانما قبح نحو هل رجل عرف وجاز ان اصله عرف رجل على انه بدل من
الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف

ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فصحيح لكنه قبيح بعيد لانه انما يحسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان
يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على
ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصلها اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها
لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا
ما هو بمعناها فان قيل هذا يقتضي ان لا يجوز او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم
قلت الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام ان الفعل اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته فلم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت
عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا
ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع
في الحال الى ان التقييد بقوله وهو اخوك قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستقبال
ع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وفرق اي كان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار
فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في
هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا

لا يصح وقوع هل في هذه المواضع وفي هذا نظر لان فسادها قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا
يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع لان اريد
الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف
جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم
لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما نذكره في بحث الحال فهم
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول الحماسي
دليلا على كلامه وهو نادرة على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ونحو ذلك
الغرض لاظهار هذه الملاحة مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يتبعوا فيها غيرنا
من ويتخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي ولكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
لغير التصديق كما يقال انه مختص بالعبادة يعني لا تتعدى غيره وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها
مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر موصولة وكونه مبتدأ وغيره اظهر وزمانيا خبر كونه اي بالشيء
الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه
اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول
اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء لانها
هي الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولذلك اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

عن فعل مجدد و فيه لان ابراز ما يتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله كقوله

على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي انتم فهل انتم شاكرون لانها داخلة على

الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر

من افانتم شاكرون واي كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه

معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما يتجدد وكذا اي ولان هل ادعى للفعل

من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي قصد به الدلالة على الثبات على ابراز ما يتجدد في

معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى بان يدخلها على الفعل

كما هو اصلها وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة

او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة

فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان هما الحركة والوجود او الحركة

وغير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلهذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة

رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بها هو

شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه واذا لا تعين وضع

فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا

ما الحركة اي ما حقيقته بعد العلم بان مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب

بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود

المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف

انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية

ما به الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي

تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل

عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لها كان لها

مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات

لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع

في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما

اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء

فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد

في وقتين ويسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا

من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وتعينه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او

نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب قد يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في ذات

معينة في تشخص وان كانت تلك الاوصاف في نفس الامر مما لا تفيده لكلية وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك

اي اي جنس من اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي

اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ موضوع مفرد وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى

في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث فقد سبق

المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات

بأنه من الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس
وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التشخص
وتعيينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى فمعناه ابشر ام ملك ام جني فمقتضاه يطلب من جواب
موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا وبهذا يأتي على ما
وأي للسؤال عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عليه السلام فان الكافرين والمؤمنين و
ام اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فالسائل يطلب ما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم لان تركيبه هو مضمون ما اضيف
اليه اي ويوضح قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي ثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما
يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى ما يشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة [illegible] او
[illegible] علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير [illegible] وكم للعدد نحو سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام
مستفهم [illegible] مميز كم بزيادة من فالواو اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة
من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يجئ مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول وسل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وكيف
للسؤال عن الحال واين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم
اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف زيد واخرى بمعنى من اين نحو انى
لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان

١٢٩

وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا او بالعكس وقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال
لا يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين
فقال المصنف انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات
الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان
يقع بعدها سائر الكلمات الاستفهامية سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي
هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وام هاهنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله ام انا خير من هذا الذي
هو مهين وبهذا يتحلل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون ان ام ان كا
نت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة
بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب
من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا والا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي
نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى
نصر الله وبيت السقط الم [illegible] تتقلقل ركاب ونأمل ان يكون لنا اولى والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد او
والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فيها
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده

نحو ضربت زيدا بايلاء المقرر به الهمزة او بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مرّ في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا جئت وغير ذلك وعليه جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى
حكاية ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بانه منه كان كيف وقد اشار الى الفعل في قولهم ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض بعضهم عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام الذي هو كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه
يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد
علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه
يكسرهم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانما يلي الهمزة
المقرر به كالفعل والفاعل والمفعول وغيره بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار ولا
سيما الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعلت ونحو ذلك والا
نكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فانه يجيء للانكار لكن لا يجري فيه هذا
التفصيل فهذا مثل [illegible] كم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن ابن ذا
[illegible] وما اشبه ذلك واما الهمزة فيلي الانكار ما يليها كالفعل في قوله البغلي والشرع [illegible]
فانه ذكر بانكار [illegible] من الفعل فهو كان للانكار الفاعل وانه ليس [illegible] من الفعل على ما سبق الى الوهم [illegible]

ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسم وكالمفعول
في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما
آلهة فان المنكر نفس اتخاذ الآلهة فليتأمل وفي الفعل الهمزة وكالحال في قوله اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك
من المتعلقات ونحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل يجب تقدير المفسر وكذا ا انا قمت ارجح
على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مرّ وقد يكون الانكار على ان يكون التقديم للتقوي
فحينئذ صاحب المفتاح قوله تعالى أفانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان
المخاطب وهو النبي لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه
لم يفرط تشغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يتأتى بهمزة الانكار بمنزلة حرف النفي و
قد مرّ ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فيتعين حمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لا لانه لم يسلم ان الهمزة بمنز
لة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مظهرا ومتعينا
للتخصيص ان كان مضمرا والتقوي ان كان معرفا وقد اشار بهذا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل قوله
تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء وتقديم الاسم لتقوية حكم
الانكار وبها ابهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا
خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المنكر لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم و
منه اي ومن مجيء الهمزة للانكار نحو اليس الله بكاف اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا
المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي و
هو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار

وقد يقال انها للتقرير وكلامه احسن فعلم ان التقرير يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب

من ذلك الحكم ومنه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام

من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة وقد

لما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت

ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له

من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم

من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في

النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو

أعصيت ربك فان العصيان واقع فهذا الاستفهام لتوبيخ المخاطب وانكار انه لا ينبغي ان يقع وعليه قوله

فوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي

ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او التكذيب

في الماضي اي لم يكن نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو أنلزمكموها

اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني

لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقولك أعمرو يهدد الخير ... فيه

... الذي لا يطعم نعامه وقد يكون الاستفهام للانكار الذي بمعنى النفي ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله

ودلالة عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والاول مصلحة ... والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك

تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء ... كقراءة ابن عباس رضي ولقد نجينا بني اسرائيل

من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين

والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا الكلام والحاصل ان كلمة الاس

تفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص

ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر

في ذلك على سمعته او ما اوردته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي ومن انواع

الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة

الاستعلاء اي طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه كف

عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر

المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك

بينهما وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر

المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على انها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك

لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل بقوله اما رده فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر

زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذه اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة

ويختص بالغائب والفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال

على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على

سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا

اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اكمالها يسمى امرا نظرا ... موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي

حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك
الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا
يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب
الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك فاضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص
بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن
تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة واياما يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر
لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون طلب الفعل اصلا او يكون طلبا لكن لا على
سبيل الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم
من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا
بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب
منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة
تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض
اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح له الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لليل الطويل ...

بطيئا الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اكابد الهموم نهارا كما اكابدها ليلا او لان نهاري
مظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك
تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها
ولا يتوقعه فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الا
ستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد
الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين
القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل انما يفهم من الاطلاق استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى
هذه الصيغة نهيا في اي معنى يستعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وفي كالامر
في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا
الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك للساكن
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض
او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضدا
ده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في الجملة وقد يستعمل النهي في غير معناه وذكرنا

ب يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظهر ان ليس المراد طلب كف عن الامتثال وقد يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تعذبني او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك كاهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجوه احدها ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب في الذهن الحامل هو معنى ذكر الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدمة في الذهن على المعلول ومتاخرة في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل سببا في الطلب في الخارج من ذكر الطلب ورد عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط وهي ان ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فاجزم المسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيها ان كل كلام لا بد له من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الطلبي افادة المخاطب مطلوبه وهو على الطلب كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده كلاما غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء

ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهوم مبادئ قصد السببية بخلاف قولك اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على امر آخر نحو ان توضات صحت صلوتك واذا لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا اي جوابا عن سؤال مقدر استئنافا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وانما عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد عنه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في الحقيقة همزة انكار اي لا ينبغي ان لا تنزل وانكار النفي اثبات ولهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يكون مثبتا فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او تسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لا انه قوله ام اتخذوا انكار وهي في سواه فان قلت لا شك ان انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء وقع يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع سليم حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى

لنفي لم يقصد وانه لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح
وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا
بها حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه ينبغي ان يكون له عنوان الى حيث ان الحي جدا لا يفي بما هو حقه من الاهتمام وان
بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل بعيد منه واي والهمزة لنداء القريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه
حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في
القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل في البعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان الحي اطيع من نكم على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو
ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما التنبيه على بلادته وانه
بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض
الاغراء على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل ا
صله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
وهو ههنا في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو
انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او مجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا التفاخر ولا التصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد
به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء

النداء اصلا فكيف التصريح باداته فقولهم ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموع
اي وصفه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تقديره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما
يكشف الضباب وقال ابن الحاجب العرب وبنو منصوب لا على النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول
عن قطعها والتفات ويحتمل ان يكون العرب فيكون منصوبا بالباء مقدرة وكونه مثل الرجل فيكون منصوبا بتقدير اعني واخص قال
الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب ان الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع
على الخبرية انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخرج عن تعريف نفسه وجهل من المخاطب
بانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء
الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء وبالدواهي فكانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه و
منها التحسر والتحزن والتفجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله
بالي وقد وقد اقفرت ان كلها صبرا وعزي واهلك والناعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك
تدعوه وتقول تعال فاني مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام وتستخرج بالتامل وحسن النظر ثم الخبر قد
يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى واما لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل
اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتمل اي
التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى

ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخا
طب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني
غدا مقام ائتني لتحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر
فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع الى الامتثال ومنها القصد الى الا
لحاجة بحفظ النظم ومنها التنبيه على كون الطلب قريب الوقوع في نفس تلك الاسباب المتأخرة في وقوعه وغير ذلك من الا
عتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند و
متعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي ذكر في الانشاء والخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطا
ئف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف ومقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او نحوه والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة
مذكورة او محذوفة واسناده ومتعلقه اما بقصر او غير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا
يخفى عليك اعتبار ذلك بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الا
عدام انما تعرف بملكاتها واما في اصل الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض
الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام و
الجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة

المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او
شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالا
ولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك
عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او صفة او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع
المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما اي بين الجملتين الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما
بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمشي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط
كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط
قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا
الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وغيرها معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان تصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له
هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم
اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما
جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما

كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل ذهبت ضمير للحبيبة والخطاب في سواك للنفس وجواب القسم ابدا الذي
بعده وهو قوله ما ان ترى لسنى الوداد ولا غدت نفسي على الف تحوم سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم بيان
قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مقولا لهم فكونه مفعو
ل قالوا فهذا باطل لانه ليس من قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم
حكمه على الثاني اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو عطفت بها اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو
اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما عدا الواو من حروف العطف تفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك انه في نحو
العاطفين لا نقصان في عطف الجمل بالواو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات ولست او ... قوله
... وهو ... وقوله ... الفاء ... للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب ... بل ... لكن قد
عرف فيما سبق ... الجمل مثلها في المفردات الا انها ... لا تدرك ... بل لمجرد الاستقلال من كلام الى كلام آخر ... في
الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم السكوت ... بل هم في شك ... بل هم ... اما الفاء وثم فا
لفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاول بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من
غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان
... ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ... وقد يكون ...
المسكنات ... لانه موضع التفصيل بعد الاجمال ... للبلاغ ان يكون فيها ... السيئة ... ونحوهم

نحو يقوم زيد فيقعد عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني في الترتيب على الحصول بمهلة في زمان طو
يل اذا كان ... كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
... عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة طويلة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع
التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشأ
ناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله
ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا واستغفروا ربكم
ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب
والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك
وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشتراك فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع ايضا بين مضموني
الجملتين في الحصول قلت لانك اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو واحتمل ان يكون ... رجوعا عن ...
لم كان في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية
فيتبين ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن هو الذي يشكل فيه الامر والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذ
لك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان
تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم مخلاهم

هم وما سوّلت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل

هو متصل لا انقطاع في حال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو

الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقدير الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على

مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت ذكر الشرطية هي بعينها الظرفية استعمل استعمال الشرط ولا شك ان قولك

اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار التقديم

الا انه يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او

قولك ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط

فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف

عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع

استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ

يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس

استهزائهم ولا دائمهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع الاذى عن انفسهم

والتقية من شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن

للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة الاولى او يكون ذلك ولكن قصد اعطاء

ثم للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود

او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام

ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة

بينهما وان يكونا بينهما مقارنة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه فالحاصل من احوال الجملتين التي لا

محل لها من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال

الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط

بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة الباقية الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما

في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما

كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء

لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ

للنزول ارسوا اي اقيموا من ارست السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال

رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل

الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم

يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر بالجزم بالعكس فيفيد تعليل الارساء

على المزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاية كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل

من الاعراب والجملة الاولى ههنا في محل النصب على انه مفعول قال قلت بل هو قد ذكرتم

ان يكون بين جملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب ولا يكون في هذا المثال كمال الانقطاع بين الجملتين وقد

تبين ان المقصد بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من

التعسف لان المثال المقامي هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب محلا ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل

من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء

الفصل لكمال الاتصال

وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي اللهم ارحمه فهو انشاء معنى فلا يصح عطف على مات

فلان او لانه عطف على الاختلاف بينهما والتمييز لانه لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم و

لا الفصل حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز

عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه في البيان بالكلية وهذا انما يتحقق في الجمل لم تنزل الثانية من

الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانها اما ان تنزل

الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى

فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك

الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهنا وجوه اخر خارجة عن المقصد فانه لما بولغ في وصف

اي في وصف الكتاب والباء في قوله بلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ

يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذكر ما يدل من تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه

وانه بلغ بجعل بعده درجة اي بتفخيم وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو

حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل بان يسمى كتابا كما تقول

هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم

السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه

على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي لما جاز ان يتوهم

ان قوله ذلك الكتاب جزاف اتبعه قوله لا ريب فيه نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه

وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة

درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم وكذا انه في غاية الهداية حتى كانه هداية محضة حيث

جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد

بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يعني بقدرها وعلى حسبها اي على قدره وعدده و

تقدم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها قد تتفاوت الكتب بحسب

جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز نظمه فليس هذا داخلا في الهداية لان ارتفاعه بالنظم

نه ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك ا

لكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة

التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب و

زيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله موكدة

كدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد

او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لانه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغر

ض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي ذلك المراد

مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا

يطلق عليها ان بين البدل والمبدل منه كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير

لفظ متبوعه وان المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب

فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المر

اد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم با

نعم الحزم اولى وبادية اى بادية المراد لدلالة اى لدلالة التى عليها اى على فهم اللازم بالتفصيل من غير اجماله
على علم المخاطب عن المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعا
م والبنين والجنات وغيرها والثانى وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال قوله نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به كمال اظهار
ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اى بتأدية المراد لدلالته
عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت لا
تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه و
مقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار هاهنا لا تقم عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار
كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد كراهة حضوره فالتأكيد با
لنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما
يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا او صريحا بخلاف ارحل فان دلالته
على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله
والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وذكر
صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه الصريح طلب الس
فر وقد حصل في ضمن ذلك التنبيه على الاقامة اظهار الكراهة لها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم
ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر بالشيء يستلزم النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن
على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تسامح ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا او ولا

ووزان حسنها في اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن عندنا تأكيدا
لقوله ارحل ولا بدل كل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع
ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى في ارحل مخصوصة المحل لكونه
مفعول القول كما مر في ارسلوا اولها وفي ديوانه كلام لتبين هي الآية او البيت اذ ان الثانية اوفى بتأدية المراد
على ان الجملة الاولى فيها نوع خفاء والمقام يقتضي ازالته لكنها تكثير الواقعة اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في
دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا
للاولى فتنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح والمقتضى للتبيين ان يكون في الاولى خفاؤها اى المقتضى لتبيين الجملة الا
ولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى فان وزانه اى وزان قال يا آدم وزان قوله عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله
فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يكون ... الفصل ...
وطلبا النفل على الفاعل في الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا للوسوسة فليتامل وقد تقطع الجملة الى تصلح بيانا للاولى
عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة البقرة وفي سو
رة ابراهيم ويذبحون بالواو وعلى طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبت الواو جعل التذبيح لانه
اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة مما يقتضى بيانا وتفسيرا لفرد من
مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى الله وهو قادر على كل شيء فكانه
قادر على الشدة ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يبين ما بينهما فقال واما كونها اى كون
الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما هو كذ

الى فساد المعنى والتنبيه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المقصود كما

ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين الذين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دون ذلك لان المانع فيه

خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة وسمي الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم

فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها وا

لمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على ابغي وهو اقرب اليه

فيكون من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال

ومن هذا القبيل قطع الشرطية في الاية عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفها يوهم

انه عطف على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسدان لما مر فظهر ان قطعها عن الاخيرة لا كما في هذا البيت لا لوجوب كمال

الانقطاع لانه لم يبين امتناع عطفها على الجملة الشرطية لا يفهم الا بتذكر ما مر وامتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وفيه ان بينهما

لا جامع بينهما لان تقديم الاولى ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه

ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الشرط في [illegible] والمناسبة بين ا

لمسند بين [illegible] استهزاء الله بهم [illegible] المقالات او قات [illegible] لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما

متقابلين [illegible] بالاخر [illegible] قطع [illegible] قالوا او جملة انا معكم [illegible] لا جامع بينهما [illegible]

واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته

اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال

قال السكاكي فالتنزيل [illegible] ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك السؤال الذي دل عليه بالفحوى

منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار

اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا

له او كراهة سماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك

العاطف او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف

نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها [illegible]

تنزيل الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان في الجملة الاولى منشاء السؤال كافي في كونه

الى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف وقال انما قطع قصة الكفار في قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية

عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين وان هذا مسوق لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين ا

لجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي

جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين

ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله

الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة

كالجاري عليهم وسمي الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا

كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت

قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته

وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من

ابعد اسباب المرض فتعين ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا يشير بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم

نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء [illegible]

كيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا التقرير يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال
الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء الاقتضاء على سبيل
الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له
واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لعلة طلب الشيء ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل
خفي تقديري هو الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة ثم وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت
هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما في غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم
ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي
نسلم سلاما وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ينكشف كما
هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا لل
سؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل ... لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون
على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان السائل حاصل بل احد من الصدق والكذب اما
السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع منتشر المحاسن وايضا منه هذا التقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم
ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف واصل الكلام استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه ... الجملة الاستينافية على صفته من
فصل الاستيناف الحديث عنه الى صفته تصحيح لترتيب الحديث ... العبادة او صح من ... ومنه ما ياتي باعادة صفته اي
العادة ذكر ذلك الاسم بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما

فيهما لماذا احسن الى زيد او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ
واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور بالنسبة الى الفهم من ترتب الحكم على الو
صف ان الوصف علة له واما اذا اعقب المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرت في الاستيناف بلفظ الا
شارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من القبيل الثاني وعليه قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء
كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب في قوله تعالى قالوا
سلاما قال سلام وقوله قد زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا
اثبت الحكم ثم قد يرد سؤال عن سببه ... بان سببه كذا ان سبق ذلك الحكم والمسؤل عنه فهذا الجواب يكون تارة باعادة
ذلك الاسم فيفيد ان سبب ذلك الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان السبب تحقق الصفة فيه وهذا
لو صح ولم يجر هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له
فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على
قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل
المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم
الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
في اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ... وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قا
لوا صدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال المقتضي لجواب المحذوف ... كما قال المصنف

كذبتم قال لهم كذبنا فقال لهم الذي هو لهم الاول فيجعل في البيت استئنافا كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه

الاول بعينه ... لهم الذي بالنسبة اي كذبتم المحذوف ولا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا له وبيانا لسببه فيا

فيهم ان يقام السبب مقام المسبب بل يحتمل التاكيد والبيان فلذا جعله في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون

ذلك اي بدون ان يقام شيء مقامه نحو قوله لا ... اي نحو على قولك ... قد يحتمل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو نحو

فرق المبتدا والخبر جميعا ... يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالين

المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل

لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها دعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم

هم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فقد يقع هذا الوهم حتى بالواو العاطفة لان

ليه الدعائية على الاخبارية المنفية ... ترك العطف في صورة القطع ... دفعا للايهام

واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان ابا بكر ...

عظيم والمراد ... بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام او اما للتوسط بين حالتي كمال

الانقطاع والاتصال فقوله اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء

لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا

ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا

والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية

انشائية وبالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان

الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتفقتين ... وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا

ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه

على قسمين من الاقسام الستة واعاد قوله كقوله تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط ... كقوله تعالى واذ

اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس

حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الا

نشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال

فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب ... اي وتحسنوا

بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون من الاقسام ... وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا

او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين

عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله الا

نه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وقيل ... المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي

وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم

واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح

عطف وبشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل قوله يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد وبشر او على محذوف اي فابشر

يا محمد وبشر ... فابشر اي سر ... ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط وان تباينتا في

معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم

ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لان الاستفهام للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف

عطف الانشاء على الاخبار حيث جعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل ... عطف الحاصل من ...

على الفاصل من مضمون الأخرى حيث ذكره قوله تعالى فإن لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا الآية ليس المعتمد بالعطف فيه

الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة

وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن

لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره من التناسب ولهذا قال ... في قوله وبشر الذين آمنوا

عطف على محذوف يدل عليه ما قبله وهو فاتقوا النار التي اعدت للكافرين اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح عطف على

قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكأنه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قولوا

ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للاعداء وقد ضربتم زيدا قل ... فينبغي ان تقصد غلامي وان المتكلم

بانواع التهم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة

الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة

بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما

عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة

بينهما اي لا بد ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالأخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يكون احدهما سببا من الآخر

وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين وبخلاف

ان كانا متحدين ايضا وبهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا

اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز

... المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى

الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع بين

بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا فنشأ منه ... ولا بد لهذا الكلام ...

بقا لما ذكره السكاكي ثم اشار الى ما في نقل المصنف من الاختلال ... القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات

ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة

وة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها

بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها

المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها

مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فا

ن استعملتها بواسطة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي ا

لمفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من

جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور ...

العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد

من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور ويراد

به المتصور ... على العلوم التصورية والتصديقية او تماثل هناك ... اشار الى سبب التماثل

ثم التقييد بسبب العقل جمعهما في المفكرة بوجوده فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل

يجرد لا يدرك الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي على ما ذكر فالمثلان

ثلاث اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر واما فرقهما بالتشخص في الخارج لا

لان كلما هو حاصل في العقل فلا بد من التشخص ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته

ثم لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب
ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت
يجب بهما التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما في الجزئيا
ت مبنيا على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مخصصة ببعض فما وصفنا نقدر وهذا انما يتم اذا كان جامعا لم يتو
فرضا صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على ملاحظة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما مما لا تشترك
كما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد انهما لا تشتركا في وصف نوع اختصاص بينهما وسيتضح ذلك
في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال
او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فيعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشيخ العلامة ان التمثيل الاول مثال للتضا
يف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهو
مي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب غير بالقياس الى تعقل ذات المعلو
ل وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الجوز مثلا بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اريد
ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والسرير والكرسي فانهما
محسوسان وان اريد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على عقلي
قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة يعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي

ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الو
هم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الصفرة والسواد ولذلك اي ولان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين وجيد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة في قوله ثلاثة تشرق الدنيا
ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في
عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة
اعني قبول النفس ذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان
والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا وما
يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبا
ر اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان او
ذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه التضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما
وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض فلا يكونان متضادين والاول اي ما فيه التضاد يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على
الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الو

صفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فا
ن قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو
السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت ان الوصفين المتضادين في
نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الارتفاع لهما خارجان واما الاول والثاني
وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما الا انهما ليستا غاية الخلاف لان الثالث ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في
مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبهه
التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضر الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغاير [...] فلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض
يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر [...] مما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي
عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل مع قطع النظر عن ذلك غير مقتض لذلك
[...] وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسباب التقارن في ا
لخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في
خيال اخر لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب في خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة
الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر [...] ذكرناه في المفتاح فظهر [...]
ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان ا
لتضاد وشبه التضاد ليسا في المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال

بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف
يصح ان يجعلا من الوهميات واجيب ثانيا بان الجامع بينهما كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدرك
الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اريد ان تضاد هذا السواد وهذا
البياض جزئي فتماثلهما ايضا كذلك وتضايفهما ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل
بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة
مرتسمة في الخيال [...] وجميع ما ذكرناه يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او
في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه وا
لسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب [...] قلت
ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا
الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا مناسبة بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم انه لا بد
مع ذلك ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان الكلام في بيان الجامع مسوق [...] اصلاحه غير الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشيئين واوهم ان الاتحاد في المتصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما فظهر الخطا في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه والخيالي ان
يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما معتقديهما حتى يكون له وجه صحة واما [...]

اراد بالشيئين الجملتين وبالخصوص المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على

السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التفسير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يرد عليه النقض وبالجملة فقوله في الخصوص

مفرقا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن

والله الموفق ومن محسنات الوصل اي بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او

فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير

تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح

وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشيخ العلامة انه انما يحصل بقولهم وكذا الاحسن ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو

مبتدأ وقام وقعد خبرهما او ان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد فاعليهما بمعنى مجيء الجملة بعدها

اما اسميتين او فعليتين لا ان تكون احديهما اسمية والاخرى فعلية ولو كان كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر

مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية

كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا محافظة على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام و

عمرو قعد وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية

واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية اي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وما

عدا ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باثبات الضمير

وقد اعتمد فيه على علم السامع ولا ذلك يتعجب كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات

جهتين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف

الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وانه ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير

من الخصوص الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او

يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة نحو قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا

كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط نحو اكرمت زيدا وان

جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ذنيب لتعقيب باب الفصل

والوصل بالبحث عن الجملة الحالية فكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء و

فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له وللحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية

على ما اي ومضمون الجملة معطوف على ما اي وللحال ان الحال التي ليست مما انتهت تارة وتترك اخرى كثيرا ما تقع بعد

الجملة الفعلية ايضا فيجيء اشتراط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزوم ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة

وتسمى دائمة او ثابتة فيها الجملة الحالية غير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث هنا

الا في المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في

الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها

وبين عواملها فيكون مغنيا عن تعلق معنوي آخر كالواو ولاستدلال الصيغة على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فعلى

لان الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة

الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى كذى الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا

تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد به معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد

ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبعي بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي

ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على

هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود حصول هذا

الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود وا

لابيض والطويل والقصير ونحو ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها احوالا وبالجملة كما ان من حق الخبر

الحال والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب

كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقوله ما احد الا وله نفس اما

رة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف و

دلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب

معلوم ونحو ذلك قلت انما ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تعالى ولها

كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو

مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها

جملة لان مضمون الحال وصف لصاحبها وقد يجوز ان يكون مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا

من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل

متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لانها لا يقصد بها الى اثبات الحكم ابتداء بل تثبت الاحكام توصلا بها

الى الحال وتجعلها من صلته تثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى

ما يربطها بصاحبها اي الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار

عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

والواو اقوى في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تقع بعد تمام الكلام تحتاج الى الربط فتصدر الجملة

الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بان الجملة لم تبق

على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته

للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول

لا يتم جزءا للكلام بدونها فقضى ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وقد يكون بهما فتقول الجملة ان

لم تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حا

لا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملا

بسة على قلة وما يقال ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجو

ز ذلك فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا او

معرفا او منكرا مخصوصا مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان خبر المبتدأ هو فعله يصح ان تقع تلك

الجملة حالا عنه اي مما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الكلام اعني وقوع الجملة حا

لا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخا

لية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه

حال في الجملة وذلك لان قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناول للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير ا

لمذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا

ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى شامل للجملة الا

نشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بو

قت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت

المراد بالجملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الشرطية
حالا قلت قد منعه بعضهم وزعم انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو
جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها
بما يقتضي لصدر الكلام لا تتحد بشيء قبلها الا ان يكون بفضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر و
لنقص فائدة المبتدا او لعدم استغنائه عن الخبر جرى الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين ا
لمنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الدا
خلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق
الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى
انها الحالية والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي اكر
مه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين في حواشيه انها اعتراضية و
نعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق وا
لطلاق عزيمة ثلاثا وقوله ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها ما
ضيا او مضارعا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجيء فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الا
مران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان سببه بقوله فان كانت فعلية وفعلها مضارع مثبت امتنع
دخولها اي دخول الواو نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفردة في الاعراب وتطفل الجملة عليها بوقوعها موقعها وهي اي المفردة تدل على حصول صفة

صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لا
ن الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص و
قوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل
على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول
اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على
الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفي هذا نظر وهو ان الحال الذي يدل عليه المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته
اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل
المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فلا مدخل للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل
ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو
انه قد جاء المضارع المثبت في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول العرب قمت واصك وجهه وقوله
اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم
فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول
اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وفي
قوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت و
نجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا
الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مثبتا

مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئها بالواو

فنحو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت

النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا

تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئها بغير الواو فاشار اليه بقوله ونحو

وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما

انما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث

انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل

هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او بلا دون لن لانه حرف استقبال وشرط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن

حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان الفعل

كما في قولنا جاء زيد عند الركوب بهذا المعنى غير جار بالمقابل للاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب

ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان هذه اللام

على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاني وابن ذبي ولم تعد وقتي وكنت وما ينهنهني الوعيد

ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا يمنع

جعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الحالية

ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون

الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فعني به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع الى الماضي

واشار الى امثلته بقوله وقوله تعالى اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم

سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واما مثال المنفي بلما المجرد عن الواو

فنحو لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته

على الحصول لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم

دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال فيرد ههنا الاشكال المذكور

وهو ان الكلام في الحال المقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم فاذا كان العامل والحال ماضيين يجوز

ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال التي تقابل الاستقبال وهو زمان التكلم فربما تكون

قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو الحال

التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير بعد ايام والخباب بين يديه

لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغايته ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله

وقد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استحسنوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة

كانوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما اتفقوا على ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد حسن

لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر من سورة الاستبعاد

كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة

لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السجاوندي من انه اذا

قيل جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا ان كان شرع في الكتابة ولم يفرغ

منها اذ الحال ملتبس بها مستمر لها فلانقضاء جزء منها يجيء بالماضي ولتلبسها ودوامها عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا الا

لاتصاله بالحال واما المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في

١٥٨

تحقيق المقارنة اي الزيادة بيان فقد واما المنفي اي جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون ا
لحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحين التكلم وغيرها اي غير لما مثل لا وما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم
فيحصل به اي بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل
استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء
الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا
بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستمرار
فوهم بعكس ذلك استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا ادا
ثم مثل ما ذكر ... ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا
يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولو
جود الحادث للابتداء من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والا
صل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الد
لالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على

١٤٩

حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه
وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأ ... المقصود وان دخولها ...
دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة را
بط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
يب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال و
جب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الوا
و حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني
زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا
تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأ
نف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر ورد
في المعنى من قولك وجدته حاضره او حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الاسمية منزلة خبره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون مع
ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد وهذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه انه وجوب الواو في نحو جاءني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع او هو منه في نحو جاءني وهو يسرع او مسرع وقال الفاضل مو
ضع آخر اذا قلت جاءني زيد والسيف على كتفه او خرج والتاج عليه كان كلاما فالاتحاد يقع في الكشاف لانه بمنزلة قولك جاءني

زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج فان المعنى على الاستئناف كلام والابتداء اثبات والكلام مرة جائني كذلك
ولكن جائني وهو كذلك فظهر من هذا ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بتعسف من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا
يشعر كلام صاحب الكشاف في ذكره قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جائني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح وا
ما جائني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضكم بعضا
بانه فاولوه بتنزيله منزلة المفرد وهذا جعل قولك جائني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث
والاولى ان يتبين ذلك بما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه ا
سراع وتوصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جائني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلا
مه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمو
ن الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو
الحال لا يخرجها عن كونها للجمع لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطف في انها جائت لربط جملة ليس من شا
نها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جائني زيد يسرع بمنزلة الجزاء الذي يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان الجمل نحو على كتفه سيف قد
لا يكثر فيها الا في الحال ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا
لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا البازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من
ظلم الليل غير منتظر اسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في
مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا
ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال الفقه لعل اختيار تقدير اسم الفاعل لرجوعه الى الاصل في الحال وهي المفردة ولهذا كثر ترك الواو فيها

الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الار
ض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو
وهذا كلام وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالجواب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافرا
د في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقد
ر عند وجود الواو هو الماضي الا ان الاختيار تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو فيه ا
لمضارع ولعل نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو فا
لدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان تكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولا
ن مما يجوز فيه ترك الواو والاحتمالان مما يمتنع فيه الواو فترجح بهذا كثرة ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جائني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا القرية الا لها كتاب معلوم
ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع
من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي و
جوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي
ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها الا
ترك الواو والحال ان معنى الحمد وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كا
لكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال
السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا

فان كان القصر فيهما اصدر به سواء وجد سواء كان مبتدأ او خبره الى قوله فابطوا بعضكم لبعض عدوا او خبرا او خود
جلة حاصرة الجود والكرم فلا حكم بحذف مجرد الى الواو كالواجد في اول الحكم وهذان البيتان من هذا القبيل والافيد
ضعيف لكونه نقضا للتمام اما عامة البلغاء كالسكاكي في الايجاز والاطناب والمساواة فان السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اى من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطـ
ـنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن التنصيص على التعيين وا
لتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه مطنبا با
لنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يحكم على التحقيق والتعيين بان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اى والا با
لبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اى كلامهم في مجرى عرفهم
في دنايا المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم ا
لنعيق والايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع
تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذي ذكره
المتكلم وبين لا ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب انى وهن العظم مني واشتعل الرأس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض ا
لشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون
الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما يقتضيه ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو قول

اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول
بدون الثاني كما في قوله اذ قال لخبيني نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من
مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن
العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة
بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم في كلام البعض
ان الفرق بين الايجاز والاختصار ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف وايضا لم نقل الايجاز الا اصطلاحا
لانه لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه
ان المراد بتعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري
ولم يرد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لانه قد ذكره السكاكي بتفسيرهما ثم البناء على المتعارف والبسط المذكور بانا نقول
الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الحوالة لانه لا تعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان
المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدر الذي يؤدى به المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر
السفر في ذلك يجب مراتبه المتقاربة الا ما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد
معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم من الحوادث اليومية بدل حسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فا
لبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط ومن

يعرفون ان اى مقام يقتضي البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضي من البسط على ما هو مبيّن في ذكره في الابواب السابقة فلا رد الى

الجهالة والاقرب اى الى الصواب او الفهم ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المعنى اما ان يكون بلفظ مساوٍ له اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا

عليه والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان

اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساوٍ له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافٍ او بلفظ زائد عليه لفا

ئدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه

لفائدة واحترز بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ بيانه كقوله اى الحارث بن حلزة

والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن عاش كدًّا اى مكدودا متعوبا اى الناعم في ظلال

العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير

وافٍ بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد شاع في العرف ان العيش المطلق هو العيش الناعم وانما يعيش الجملة الخرقى دون العقلاء

المتأملين في عواقب الامور فحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق على عيش العقلاء المتحرين

في امورهم واشار بالطوق ... العيش في ظلال الحمق والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل

لانه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالمناقض ... على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ

زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اى عدى بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الابرش وقد

ددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع

والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وفي الخبر قصة

اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة لكن الزائد متعينا وهو ضربان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا

للمعنى اولا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى في قول ابي الطيب ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى

والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واللام فيها للضرورة فا

لمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في

الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمهالك لعدم

خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه

صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هيهات ان

لى صبر ايوب فى ابن عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه فيكون بذله افضل مع

فضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما

يقال من ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى

لبذل النفس الا على التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهو بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن

جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا

يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى غير الحشو المفسد للمعنى كلفظة قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم

اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا حشو

لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما ...

ما كتبت بهذه الكتبة بعينيك هذه واما قوله تعالى ذلكم قولكم بافواهكم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون

به لا معنى تحته كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه

موثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير وكذا قوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قد

تقدم انها الاصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو

مذكره وابن خلت اى انكشف بدى كم الموضع من انشائى اى ببعد عنكم واسع اى ذو سعة وبعيد تشبيه بالليل لانه وصف في حال
سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح واين ابعد في الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه في
جميع الآفاق وتطبيقا لاوامره برد كلما درب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف الحشو منه وفي البيت حذف
جواب الشرط فيتضمن ايجاز الا مساواة قلت اعتبار ذكر امر لفظي رعاية لقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المر
اد حتى لو صرح بذكره لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ثم على انه قد صرح كثير من
النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص
حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فا
رتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قيل اليس فيه حذ
ف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا ح
ان تقدير اليس فيه حذف مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد له ان يتعلق بفعل و
فضله اى رجحانه على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره
منه اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لا
ن قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر في العدد والتنوين ولا
فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمراد الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة و
النص اى بالنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم القتل انفى للقتل فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم
لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او ا
لنوعية عطف على التعظيم اى ولكم في القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع

مخطوطات جامعة الرياض

1

بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع منها
سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى وبكثرة قوله ولكم في القصاص مطردا لان الاقتصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه الاقتصاص لا مطلق القتل لان القتل
ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار اى بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو من التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا
يلزم من هذا ان يكون التكرار المخل بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه
ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وبهذا الاعتبار رجحان الخالى من التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد ا
لعجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اى استغناء قوله ولكم في ا
لقصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وكثيرا
له على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا عليه من الغرابة وهو ان القصاص
قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف
قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين الا في موضع واحد وخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التنا
قض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وعلى ما فيه من تقديم الخبر على المبتداء للاختصا
ص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء المنكر في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف
على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة نعنى بالجزء ما ذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف كقوله
الرجز انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب

لصفة اذا كانت جملة لا يجوز موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقولهم منا

وقطعناهم في الارض امما منهم الصالحون ومنهم دون ذلك وكقولك ملأ القوم دون هذا وفي غيره نادر كالاستعمال

ذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا هنا اسم وحذف التنوين منه لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد

وظلما علينا لهم فديد لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل

لانه اوله زيادة كزيادته وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم

المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير

معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ السفينة الصحيحة

دون المعيبة او شرطا كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اى اعرضوا بدليل

ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني

حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور

مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل الامر عنده الا ترى ان قول الله

فان الهيبة والهول ... قف ... لكن الصبر ... الا تمنعه عليه من الظنون المفترضة للوعيد ما لا يتوهم لو نص من مواخذته على فرد من العذاب

وكذلك اذا قال المبتهج اذا رايت فلانا او سكت جالت الافكار فيه على ما تجلى به لو ذكر بالجواب مثال لهما اى مثال الحذف للدلالة

على انه لا يحيط به الوصف وللذي تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن وقوله ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون

موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف

على قوله جواب الشرط اى او لجزء غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول للفعل كما مر في الابواب السابقة وكا

وكالحال نحو البتة الكبرى ... والمستثنى نحو ليس الا والمضاف اليه نحو ... وجه الكلام

ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لا نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف وحرف العطف نحو لا

يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين

انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل

منه فوردت الطيب ... الزمان ... فى تشييبه ... وانبناه على ... ان قصدنا ... مذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك

الحجر فانفجرت اى فضربه بها فانفجرت فانفجرت جملة محذوفة ... سبب مذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس

امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضرب بها فقد

انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت

تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام

المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور تمثيلها بقوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

غير هما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر

مبتدأ محذوف واما اكثر اى والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلوني الى يوسف لاستعبره

الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط حربت لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي اى طربن فا

حذف ... لان ... لانسكن ... ثم اعاودها وتذافعني الى ان قضيب الجنب كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين اى

لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله

متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء لما بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقامه المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها

ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دال على

ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دلالة على

ن المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل

شرب الالبان فانه ايضا حرام وقوله ومنها ان يدل فيه شارح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة

وومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو جاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجئ

على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وقيل المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب

فلينا مل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه

فالمحذوف اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه وقياما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله

قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت

على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح

ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها ان يدل العادة

عليه ما ذكره ومنها قوله لو نعلم قتالا لاتبعناكم اى مكان قتال والمراد انهم اشاروا عليهم بالبقاء فى المدينة ومنها

اى من الادلة على تعيين المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع فيه انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى شرع فيه واما الدلالة

على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لابد له من متعلق وهو ما تشهد به القوانين النحوية ويدل على

تعيين الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ

وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى من الادلة على تعيين

المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان هذا الكلام مقارن لاعراس

المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق تقول رفأت الثوب ارفؤه

ارفأه او اصلحه ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احدهما مبهمة

مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشئ

اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان

عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالجهول الذى لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به والذى حصل به الشعور بوجه

دون وجه تتشوق النفس الى العلم به وتتألم بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به

لسلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكان هناك لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم ومما يؤيد ذلك

ما نقل عن بعض الحكماء فى قوله هل تنظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب الذى يأتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة

ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اصعب فكيف اذا جاء من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما

لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما للطالب وصدرى يفيد

تفسيره اى تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون

ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى

واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على

احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل

زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد

يطلق على ما يقابل الاطناب وهو الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر

من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الا

مجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو مورد الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل
الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يلتذ في النفس عند وجدانها
نادرة والغفلة عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدقا على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما
عليها على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى
في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الا
مل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ووجه تسمية هذا توشيعا ان ا
لتوشيع في اللغة لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف بعد الندف واما بذ
كر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذكره على سبيل العطف دون الوصف او الابدا
ل فلو في اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنز
يلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء
آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في نفرده وحافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام غير قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون
بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا والاول المصابرة بالصبر على الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما
بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه
على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم
اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد للردع والانذار و

وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ واشد من الاول كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار الترا
خي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ
عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه
الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة موضعا ويا قبر
معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وبهذا التكرير قد يكون مجرد الربط
كما في قوله تعالى ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر
لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع الربط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعد المفعول
الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا بعد فيها او من الخلق في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع
في راسه نار فقولها كانه علم واف بالمقصد وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيا
دة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع
الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض فشبه به عيون الوحش تكثر
لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا
حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت وا

طول كثرة الصيد كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وجه بيتي بطلان ما قيل ان المراد به
انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الف الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا دفع توهم غير المقصود
بيت السقط فسقيا بكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خالي فانه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر
وكان الكأس غالبا ما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كأنه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك مثلي
فكيف غيره فعلم ان هذا لا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها و
مثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص
منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل با
فادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل
نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يراد وهل نجازي الجزاء عام لكل مكافأة فيستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفر
هم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج
مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبلها جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
افإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس

ذائقة الموت تذييل من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ
ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني فقط وعلى انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم قسمة اخرى ا
ي قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه
فالتذييل الذي يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله
وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في
سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا ... لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
لم تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل
بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما با
لتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء ومنه ... وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام
وقد يكون في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها وهو حال من فاعل سقى في قوله
صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها دفع ذلك بقوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على
المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على ا
نهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم وفي هذا التقسيم نوع ...

سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من

عجزه فلم يصفه بالحلم لاوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما الحلم

على الشيء فنعم المقام انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله

فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة ففيه هذا تذييل لتاكيد المفهوم لا تكميل كما زعم وفيه

نظر لان المراد انه لم يكن حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو ويجوز ان يكون غضبه على الاهابة ولا يهابه العدو

بخبر بانه اذا مع ابي الحقوق والاتمام بتنبيه كلام المصنف ان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم

انه في تلك الحال ليس مهيبا لان من البشاشة ولطافة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فيضع ذلك الوهم بقوله الحلم في عين العدو

مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يحب يهابه العدو ويمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم

التتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه اي مع حبه ويحتمل ان يكون

الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه

لتاديه اصل المراد وكتقليل الذي في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على

التقليل وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة

او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما هو

متعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كا

لتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء

الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء

في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان

ترجمان يقال في ضمن كلام ... فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها

اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله

ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو الا اهل ... والحوادث جمة فان قوله تاكيد و

جواب تابع ملة ولو جعلنا عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومعظم ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت

وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير في التنزيل

والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال

اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله وكا

لتنبيه في قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف

ان المقدر ات يأتي البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم

فائدة الاعتراض هنا التنبيه الى ان العلم ينفع ...

ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر

من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينهما اكثر من جملة نحو قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب

المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى

وانسب الى الصلاة ما يقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم

الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض اي طلب النسل

والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين

بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين

ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة

خصوصا وتذكير الحفص العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت
لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب
لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان طلب هجر الحبيب
مطلوب المحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقد علم ان النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر في التكميل
من دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه ... ان القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد تكون لدفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها
جملة متصلة بها بان لا يليها اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا صريح
في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة فانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة
بها فيتبع الاشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل و
هو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع
الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار
من قاتليهم وكلام صاحب الكشاف ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا ما اشعر به تقريره
لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب عقبت جملة او جملتين مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا
يكون الغرض منها التاكيد الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين
التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او

في احد الموقعين اي ...

او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض
صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتفسير كلامه على ما ذكرنا اولا
على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احدهما ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر وفيه اختلال لانه اما ان
يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح قوله غير جملة لان
المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب و
ان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له
محل من الاعراب او لا يكون التتميم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان بجملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب
واما قوله جملة كان او اقل منها او اكثر فمعناه ان ما هو اقل من جملة لا بد ان يكون له محل اعراب وفي الجملة كلام لا يخفى فخبط واما بغير ذلك
اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به
لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها وفي الامثلة التي اوردها المصنف في هذا
المقام قولهم رايته بعيني وقبضته بيدي ووطئته بقدمي وذقته بفمي ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم الذي فيه بفضلة
لكنه مع التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على ... من غير ان يكون تم حقيقة في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة
بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو في مثل ذلك للاباحة في نحو جالس الحسن وابن

سرني الآية انه لو جاء بهما جميعا او واحد منهما كان مستقيما وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اي الاتيان بما يدفع

خلاف المقصود ومثاله قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد

ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر ترك قوله والله يعلم انك لرسوله والاقتصار على ان المنافقين لكاذبون لان مساق الآية

لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وهم دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه انما

يصلح من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب

باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة

حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا

اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة

التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر

اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر الخمول يعني ان السيادة مع التعب احب الي من الراحة والدعة يصف نفسه بالميل الى

المعالي يعني ان مصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل

هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالنسبة لتقدير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب

يقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون

القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا ولا احد يجترئ على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال

يصفهم باستيلائهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المشكلات الى رايهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان

ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فكان يلزم منه عموم الافعال ... وقد تم علم المعاني بعون الله

وحين تم تبيين ما يتعلق بالفن الاول شرع في الفن الثاني علم البيان وقدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة و

ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس

الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس المقصد بعلم بالتعريف هنا ادراكها اي

والاعتقاد بها على ما توهموا او اراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطا

بقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الد

لالة العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد

المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو كان عرف شخص بهذه الملكة ايراد المعنى قولنا

زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعد

دة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاخ

تلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الو

ضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح

الدلالة وخفائها لان كل واضح يكون خفيا بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها او

ضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد خرج ملكة الاقتدار

على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث مع ان الاختلاف في الوضوح

مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا اولى من تعريفه

بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة

قابلا للوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها الدلالة هي كون الشيء بحيث

يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية و
لا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على
النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع
دخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى
وهي التي سماها وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الدلالة الطبيعية كدلالة أخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون
وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وانما قيد بالنظر ههنا بالتي
يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك
كالتقييد لوضوحه ولكون سوق الكلام في بيان التقسيم وقد يذكرون في تعريف الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من
اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على
العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام وا
عترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وا
ن كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالا
ولى ان يقال الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة ا
للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او الفهم منه مركب لا يمكن اشتقاقه [illegible] مثل انتقال اللفظ
منفهم هذا المعنى الا يرى انه يصح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول
صورة الشيء في العقل والا [illegible] فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلا

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلا
لة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني دلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء او
الخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول
الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلث وضعية يعني ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل
الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء و
اريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة
بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن
بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع الموضوع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها ليست مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يتعرض لتعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان
يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما الموضوع له من
حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث
انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذه القيود لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ
ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا

الارادة باحد المعنيين لا ان يراد به المعنى الآخر ولو اريد المعنيان لم يوجد تلك الارادة على قانون الوضع لان قا
نون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يراد الا على معنى واحد فلذلك كان علم ا
لموضوع له فطابقة والا كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون ا
بعد للارادة بل للوضع فانا قاطعون انا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللا
فظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل كيما في التضمن والالتزام
ثم ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد با
للفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل
يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ الواحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن
والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل
اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخترت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين
الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له و
الخارج عنه اي يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بالتامل في
القرائن والامارات فنسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره او ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجه العلامة في شرحه بان
بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم

اللزوم بينهما اولا ذهنيا او بغيره من قرائن الحال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل
المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من
معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن يوجد الا قليل الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضو
ح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالة المطا
بقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان
لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده
يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام مؤد لهذا المعنى بدلالة
المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانه اذا اقيم مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع
ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان
لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون
ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمعنى من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد
منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهو اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا
يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون
كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل واياما كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت يتوقف فهم
المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على
فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وفيه بحث مابقي ان فهم المعنى يتوقف على الحال اي العلم السابق بالوضع وهو

وموقوف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن
بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تا
م لطول العهد بها وقد تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء
ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في
اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقية فان فهم المعنى المطابقي وا
جب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل و
بطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية
اي الايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في
نفسه ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظ لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه
من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة
الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض الآخر فيمكن تا
دية ذلك بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هو ان يكون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة
وسواء كان اللزوم عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد تلزمه عدة لوازم مختلفة الوضوح
م مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة

دلالة من بعض وكذا في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء
الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوا
ن على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل بل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسا
نية قلنا الامر كذلك لكن القوم قد صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه
الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل
من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال وقت فهم النوع بالبال ولم نزا
ع التنبه ربما في هذه الحال امكن ان يقيس الذهن فيجوز ان يخطر النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلا
م فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما
ذكرت هنا في التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر لا يدل عليه اللفظ
ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد بأسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في
المعاني الافرادية لكنا ما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ا
ن يكون بسبب بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا في معنى تركيبي مر
كب بعض مع ان ما اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية المعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في
الوضوح بهذا الاعتبار ما يتركب منه الكلام في هذا الفن وهو بهذا بوضع نظرا في اللفظ المراد به لازم ما وضع له
كاللفظ يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فكناية والمعهد قرينة على عدم الارادة ما وضع له فكناية وهذا

مبنى على ما يجيء فى اول باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره
السكاكى من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم وا
لالتزام انما هو الدلالة على اللازم الذى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد
اللازم وهذا لا يصح الا فى قليل من اقسامه على ما يجيء وقدم المجاز عليها اى على الكناية لتنزل معناه منزلة الجزء من معناها لان المراد
فى المجاز هو اللازم فقط لقيام القرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق الوضع
الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها على التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
اى المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ان تقتضى
ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة وينبغى ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على ما ذكره
على السكاكى وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاولى ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم
يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التى اوردها فى بحث هذا الفن التشبيه اى هذا بحث ال
تشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة وما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعنى التشبيه اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى
عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول
للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال من ان المعرفة اذا اعيدت فهى عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى

اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر فى معنى فالا
مر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير يتناول مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجا
ءنى زيد وعمرو وهذا التشبيه ذلك والمراد هنا ما لم يكن اى التشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر
لامر فى معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكنا
ية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد على ما يجيء فى علم البديع فان
فى هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر فى معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح
فى التجريد فانه قد صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو
الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والا
ستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر
فى معنى عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقى على ما يجيء ان شاء الله تعالى فدخل فيه اى فى تفسير التشبيه الاصـ
طلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة و
ما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثانى نحو قوله تعالى صم بكم عمى بحذف المبتدأ اى هم صم فا
ن المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر بحث التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا فى اركانه اى البحث فى هذا الفصل

انما هو على اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اعني المشبه والمشبه به ووجهه والاداة وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو
قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم بحث الطرفين لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والا
لاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما
منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالضعيف
الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي
ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح لا
في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق
طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد و
شممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي اد
راك على ما صرح به او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اي
الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه ان يكون والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان
العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس
فاذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذا لو حاول محاول
المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا

من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذ
لك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان في المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة
العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا
للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تفسير
الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي هو المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع وا
لشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض
مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه في قوله وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد
قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صوب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية يا
قوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك بالحس لا
ن الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب
هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد با
لعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس
فيه مدخل لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس
المذكورة ولكنه لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني
والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضا
جعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية الاسنة الا الحدة ووصفها

نشأت بعد

لتصاكّ بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوّة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالى الصور المرتسمة
في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهمى المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما ينبغي تحقيقه في بحث الفصل
والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها الحواس قط ولان ا
نياب الاغوال ونحوها ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل
لو وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا يخفى كمدرك زيد علاوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان المراد بالمدرك
ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كا
نسان له جناحان او رأسان او كالاغوال ونحوها لانها لا تسكن يوما ولا يقظة ولهذا يحملها مستعملة بل النفس هي التي تستعملها
على اي نحو تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من
عند نفسها كما لو اسمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب
لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم
الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما خلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحلم وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل
لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فهو ادراك القوة الغضبية او الشهوية ما
هو خير عندها كالكيفية الذائقة بالحلو والباصرة بالعين والسامعة بصوت حسن والشامة برا
مثال لما هو خير كمال عند القوة الشهوية لا ادراكه كما يتوهم من ظاهر
ئحة طيبة واللامسة بصورة تنحى وجهه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان اللذة العاقلة كالا

١٢٦

كالا وهو ادراكها انها الجهات اليقينية وانما ذكر هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الا
صفة مفعول موصوف
لم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة وا
لالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا في ا
لعقلى وذلك فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة ا
لى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكلها
كل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والافز
يد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا
منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد ا
لقاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد وا
لنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو
ما في قوله اي وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير للنجوم
لي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من
حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل
وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها
كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم
بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ا
اذا اريد التشبيه صح
ن النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة و

نحو قوله عليه السلام

بالحنيفية اى الحلة الخالصة

كل ما هو علم مما لا يباح عنه والنزاع نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل

يملا سوادا وظلاما كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخييل ان الثانى مما له بياض واشراق و

الاول مما له سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيههما اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب

فى سواد الشباب اى ابيض فى اسوده فيما سواده مخلوط او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين ا

لنبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى

كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذى سواد على طريق التخييل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن

لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان للطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدع

هى التى تلمع فى بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قو

ل القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى

النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد

حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فا

سدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عماد الهجوم الوحشة عليه كما يوجب الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل

القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه هو استعمالهما مصلحا و

اهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو

فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح و

من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة

ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اى وجه التشبيه اما خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون الجامع

عام ما بينهما النوعية او غيرها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لهما عن غيرهما كما فى تشبيه ثوب

باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل تلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او

من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة ان يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما

حقيقية اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات ا

لجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيا

ن فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتا

ن كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع او غير ذلك والمقادير

والمقدار كم متصل قار الذات والكم عرض يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء حد مشترك

تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون لاجزائه المفروضة ثابتة لزاما وبه احترز

عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض

فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول جسم فى مكان بعد حصوله

فى مكان اخر اعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى

الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى

يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بها

المقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما او بالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما

وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصوف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع

الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء وا

لتجذب والتفهّا الداخلة تحت الشكل وغيره ذكرها او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في ا
لعصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين
بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من تموج الهواء المحمول للقرع الذي هو امساس عنيف
والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف بقوة المقاومة وضعفها
يختلف قوة وضعفا ويحب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممدودة او في قصر المنفذ
او ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب ا
لمفروش على جرم اللسان الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسو
مة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروا
ئح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة ا
لى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك الملموسا
ت من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تنفعل الاجسام العنصر
ية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي ا
صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية
تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وعدم سيلانه من اليبوسة و

والصلابة وهي ما يقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الا
نسان من الحجر اذا اسكنه في الهواء قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجده من الزق المنفوخ فيه
اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او
عقلي عطف على حسي اي الصفة اما حقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات
الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم والعلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثا
بت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغرا
ض صادرة عن البصيرة بحسب ما يمكن ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام
والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر
الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفرق بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو
ملكة تصدر عنها الافعال من غير روية الا ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم
والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على
ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة

الهشاشة وهي سهولة تفرق الجسم وصعوبة الانفصال والافتراق عكسه

تمس فاننا الحسن بشي مقرر في ذات النجم والشمس ولا في ذات الحجب كذلك فذلك يطلق على ما يقابل الا
عبارة الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصور الوهمية الشبيهة بالحب او النابه المنية والى كليها اشا
شار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصا
ف الشي بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشي تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين
فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على الكثير
من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة التي فيها اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعددة
اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل
من عدة امور وبهذا يشعر لفظ وقد نظر مستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما
متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد با
ن ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه
لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اما حسي
او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي
او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسي طرفاه
حسيان لا غير يعني ان وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين
ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شي بمعنى ان وجه الشبه امر ماخوذ
من الطرفين موجود فيهما اذ كل ما يؤخذ من الشي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس

بالحس الا ان يكون الاجسام او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وا
يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شي اذ لا امتناع في ادراك المعقول المحسوس
بل كل محسوس فلذا وصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي
بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح فيه التشبيه بالوجه العقلي دون العكس الا مر فان قيل هو اي وجه الشبيه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه
فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره ما نفاه عن وقوع الاشتراك فيه فكل وجه شبه فهو كلي ولا شي من الحسي بكلي لان كل
حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شي من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب
قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة جزئياتها
بالخاصة في الورد تدرك بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا ينبغي
جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون غير عقلي لان القصد لا مدعى التحقيق الا ما
ثم كما ذكر فوجه الشبه الذي تنوع في تعداد انه الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او
المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى منها ستة عشر
فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء من الفائدة والجراءة على
وزن الجرعة وهي الشجاعة يقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة علما فرقا الحكماء

مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها امر ا
لهداية اى الهداية دلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طر
فاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا
يسقط ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من ان التشبيه الهداية انما يثبت بهذا المعنى من معنى ذلك او حكما من احكام كالنبالة
للرجل الشجاع والاسد والعلم حكم النور لانه يفصل به بين الحق والباطل كما يفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت
للرجل القليل النفع هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شبها من شيء بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء
ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى قصد قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
قال لانك لا تقدر على هذا القول فلا معنا بقيمه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه
عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفى الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفى جعله بعض الامثلة شاملا لما فيه
من مشابهة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحياة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو
مثلا والحياة شرط للادراك والسبب فى ... وكونهما طريقين للادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بال
العلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان
ايضا صوابا والمركب الحسى من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسى مطلقا لا يكون طرفاه
الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الا
فراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بالتركيب

تركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين فى قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا فى وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحد لا متعدد
ومتروك الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع
منها هيئة ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بالمركب
بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا
المعنى اعنى ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء قد يكون منها داخل فى تعريف الحسى لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعنى ان يقصد الى متعددين وينتزع منهما هيئتان ثم يقصد اشتراك الهيئتين
فى هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر فى المفتاح من ان
وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما او
صافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون فى حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسى فيما اى فى التشبيه الذى طرفاه
مفردان كما فى قوله اى كوجه التشبيه فى قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى
كعنقود ملاحية بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء تشديد اللام فى هذا البيت حين نوّرا تفتح نوره
كذا فى اسرار البلاغة يقال نوّرت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها وهو الزهر بيان لما فى قوله كما لحا
صلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى وان كانت كبارا فى الواقع على الكيفية
المخصوصة اى تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة
انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
المتباعد فى نسبة قريبة مما نجده فى راى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرناه فى تفسير الكيفية جملة

الشيخ عبد القاهر تقديرًا المقدارٍ مخصوصٍ اى مقدارٍ فى القرب والبعد وعبّر عنه صاحب المفتاح بالكيفية
والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده
الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة المخصوصة منها وا
فا قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره ويجىء ان المفرد قد يكون
مقيدًا وانه لا ينافى التركيب وفيما اى المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان كما فى قول بشار كان مثار النقع فوق
اثارة الغبار اى هيّج فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تسقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذف احدى التائين وفى جعل ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخذ كثير من الطائفة التى قصدها الشاعر
على ما نستطلع عليه فى اثناء شرح وقوله من الهيئة بيان لما فى قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام
مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ
فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه
السيوف بالكواكب من جانب آخر ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى التشبيه تفرق
ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان
الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس كان تقول لو تركت الناقة
ولو تركت فصيلها فيخرج الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب
كونه على سبيل التبع الليل ولو كان استقبله بتشبيه السيوف بالكواكب لكانت منونة بنفسه مع ان الكلام السيوف
فى انها متهاجنة كالكواكب فى الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلّت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب

وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
ان للسيوف فى حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان
لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف
باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبّه على هذه الد
قائق بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها فى تهاويها تدافع
وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهى على صورة الاستدارة هذا كلام
ه وقوله ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الا
ثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا ان زيدا ضارب عمرا وبكرا ان بكرا فى حكم الصلة للضرب وليس
المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسى فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والاخر مركب
كما مر فى تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة
مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه سيجىء فى تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجىء لذلك
زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسى ما اى وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى
تقع عليها الحركة اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها
التركيب ويكون اى ما يجىء فى تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون
وقد عبّر المصنف عبارة الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجىء فى الهيئات
التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف
والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما فى قوله اى وجه الشبه الذى فى قول ابن المعتز والنجم

والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة
ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداله الى الانقباض
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهنا
كان ايضا يجب كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات
كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق
التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة
المصحف في قوله اي في قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق
انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح الى
جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم تتحرك الى جهة واحدة في شانه ان يعرف
تتردد فكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول
الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها
تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة
كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق
من جدل الله لا من جدل الانسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة

جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه
من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الهيئة التي فلطف بحسب
التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا واما
التركيب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه
روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار
جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا
انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرقت القوم اذا اصابهم برق وابرقت
الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس
ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي ظهرت لهم فحذف الجار واوصل الفعل
فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ
لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور
الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود من المثل
كونه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس ولان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم
يفوت ويبقى بعده وزيادة ترح فالباء في قوله بالاتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به مثلها في قولنا المشبه لان معنى
لمعنى مشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل

فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وانه احد ما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يشبه ابتداء مطمعا بانتهاء موئس وكونه ابتداء لانتهاء امر زائل على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر الا الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت يصفو ولم يتعرض لذكر الكدورة جرت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله من اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنقرره ان شاء الله تع ثم قال فقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها الترتيب و الثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد وقد فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كالطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يقع بعض وجه الشبه بالسكون وهذا التحقيق المراد هنا ما به التشابه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وبين قولنا اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابن وعلة قول لعيشة اللقاء المقبلة لم اشرب ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت فما فرق بين هذا وبين التشبيه الذي وجه الشبه فيه التضاد كالضدين فيتوهم ان وجه الشبه في الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل والحاتم وذلك لا يقتضي تمليحا ولا تهكما لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء وايضا الاحاجة الى قولهم ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الاصل في التشبيه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة اذا كان الخبر جامد نحو كان زيدا فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والا ثم اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كان زيدا قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل ان للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الصفة كانه بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء

كالخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيد اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وشاق

معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في

الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وماثل وشابه ان يليها المشبه به اما لفظا كقولك

ان زيدا كالاسد او كولد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به مثل المستوقد اي حاله وقصته

العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف

ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لما

القرينة التي عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به مقدر بعد الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذكر

من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة كماء انزلناه ليس المراد

تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فظهر ان الا ان المشبه به مفردا [illegible]

وقد صرح المصنف رحمه الله في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من

انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله

على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصار الله

بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما ... عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه المؤمنين انصار الله بقول عيسى للحوا

ريين من انصاري الى الله فان صاحب المفتاح جعل مما وقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى من انصاري الى الله وانما

المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من هذا ان التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الا

التشبيه ان يشبه بهم فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين

لا وجه له وهذا غلط لان مراد هذا القائل انه لو وقع في لفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول

عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في

الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه ما ذكره في توجيه هذا المقال كما

في ... وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد اي الذي بين كون

الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان التشبيه كون المؤ

منين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو

صريح لكن المراد هو الاول الا ان في الاصح التشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون

الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام الحواري الرجل صفيه وخلصاؤه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد

يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله

تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف و

هو المثل اي الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات

الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد

تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات يكون اخضر ناضرا

شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون ا

لمشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من

مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لما كنت متفطنا لتقدير كون ذوي صيب لان في الكيفية

المنتزعة سواء [illegible] الحيوة الدنيا كماء

وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء والنبات حتى يتجه ما قيل من التقدير وانما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار
واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع ثم شبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم و
فنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية فهذا كلام فان قيل هب انه طلب مرجح لتقدير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بمجموع القصة المذكو
رة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه فانه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الا
قتصار على تقدير ذوي لانه ادل على القصة وانسب ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا قلنا مثل وقد
ظهر بما ذكرنا ان في فلان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يلاحظ كونه محذوفا فقد سوى بينهما
بينا وقد يذكر فعل ينبئ عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في
علمت من الدلالة على تحقق الشيء وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على
الظن دون التحقق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل
منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا
وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه في ا
لقرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكا
نه بان يكون امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس حيث لم يبق بينه وبينهم
مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل

الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت
اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاق عليه حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل
هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في
تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال او مقدارها اي
بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في
شدته اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية
شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأ
نه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت
وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجد في قوله ويوم كظل
الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتوهم وكلمح البصر
وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل
سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه و
لم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الارتياح ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه
عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم و
هو به اشهر او وان يكون المشبه به بوجه التشبيه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك

بين الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويجعل دليلا على امكا
نه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان
متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو
يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما
كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما التقرير فيقتضي الامرين جميعا
لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك
قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد ا
لسواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان التشبيه المتنز
كتشبيه وجه المجدور بالسلحة الجامدة المنقورة ليست السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كا
ن المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه
لا حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به
لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لايراده في معرض التزيين او التشويه لامتنا
ع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه في التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نظرا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع
وبهذا الفحم المذكور لا يستطرف المشبه بصورة الممتنع لمنافيه اياه او للوجه الآخر ان يكون نادر حضور المشبه
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه مثل ما ذكرنا ليستطرف النوادر كذا ذكره الـ
علامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف غالبا

١٧٦

خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه و
بالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة
التقرير ثم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة
او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو المعنى المشترك فلا وجوب لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد
الاعم من وجه الشبه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما
اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على
حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او
زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض امكانه او تزيينه او
تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي
بين المشبه في نفس السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه
اي وانما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في
صورة الممتنع وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو
اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني
الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب

لكن يتبدد حضورها عند حضور صورة البنفسج فتستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية
التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهيب نار في جسم مستول عليه اليبس وباد للجفاف
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح
كأن غرته وهو بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم يقال غرة الشيء لاوله وغرة الصباح لبياضه وجه الخليفة حين
يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث
يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار
المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود
الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه
الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما
ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى
الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله
اي كقول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر

اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت الشيء فالباء في بالخمر للتعدية وقد تثبت بزيادة علما
ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد والآخر
ناقص حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى
المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات
الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام ان الناقص كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع
وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم
يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما
هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل
لقصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب
على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا اتمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما الطرفان ففي اقسام
فهو ان تقسيمه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه
الاربعة على الترتيب السابق وابتدأ بالاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام
لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للآخر
في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون
صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت أليس قولكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا

اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والاصابة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو
كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير
مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بالمركب
كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ووجه في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال الاعرب تأخذ
اشياء فرادى معزولا بعضها من بعض فتشبيها بنظائرها وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء واحدا باخرى مثلها ثم
تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله
وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة
في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ والمشتري قدامه في
شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعه فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر كل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل اي ان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف

١٧٣

تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات و
ما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام با
لصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فا
ن المشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار ابتر مشقوق الشفة وا
لحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كا
لراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلية هو المجموع المركب من الامور ا
لمتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلية من تشبيه المفرد بالمركب يقتضي ا
ن ذلك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشر
قها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع و
كان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه ولكن ما ذكره المصنف اولى فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة ا
لجبلية بانه في الثاني الى ما لا يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله
يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيت اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي
ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي
ليل ذو قمر لان الشمس الذي اختلط بازهار الربوات فنقصت باخضرارها في ضوء الشمس حتى صار يضرب الى

السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ههنا من التسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله
اى كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها
العناب والحشف وهو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله اى قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم
والبنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما
كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحتري
بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضود او
برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور تشبه به الاسنان شبه الثغر بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن
لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب تشبيه بخمسة اشياء وفي نحو هذين البيتين في باب التشبيه نظر لان
المشبه اعني الثغر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا لان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة و
ستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بلا
ابياته تفضل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا
نسيم الصبا وصفو الدنان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه
بنفسه ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما

تمثيل وهو ما اى التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدر والمصطلى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو
وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا في قوله كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك
فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة
ان التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه تمثيل ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب
مثل وان كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا ويقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة
للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا
يكون وجهه منتزعا او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اى فهم الوجه ا
لفهم المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها اى هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمت
الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا وما يقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت
عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها

سألت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة و

قال الشيخ عبد القاهر هذا قول فيه وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم والتضامن أي من المجمل وقد يخلو عن دون أي

بقوله أيضا أما كذا وأما كذا استعارة كأن هذا من تفصيلات المجمل لا من تفصيلات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه

ظاهر ومنه خفي أي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو زيد أسد فقولنا

زيد الفاضل أسد بكون ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي أن يفهم ومنه أي من

المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فإن وصف

الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فإنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم

يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله أي قول أبي تمام في الحسن بن سهل صدفت عنه

ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث إن جئته وافاك ريقه وإن ترحلت عنه لج في الطلب

كالغيث إن جئته وافاك أي أتاك ريقه بالكسر أي أفضله أو أوله وأصابك ريقه المطر وريق كل شيء أفضله

وإن ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض عنه أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه

يصيبك جئته أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الإ

قبال عليه والإعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير العطاء لمن يحضره ووصل مواهبه إلى طالب

عنه ولم يطلب كالغيث وكأنه تركه لعدم العثور على مثال له في كلامهم وأما مفصل عطف على قوله أما مجمل وهو ما ذكر وجهه

كقوله وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي وهذا على قسمين أحدهما أن يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني أن

يكون أمرا لازما له وأشار إليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه و

جهه أي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها أي وجه الشبه

الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لأنه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص

المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون الشبه في وصف اعتباري كميل الطبع وإزالة الحجاب

وينبغي أن يكون تركه التحقيق في وجه الشبه حيث فهم أن الحاصل عقلي مع أنه في التحقيق لا يكون إلا عقليا كما مر تسامحا

يعني أن ذلك التسامح كأنه من هذا القبيل ومتفرع عليه وذلك أنهم لما لم يحملوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا

يعلم حقيقة قطعا جعلهم ذلك على أنهم لم يجعلوا وجه الشبه منقسما إلى الحسي والعقلي الصحيح قولهم وجه الشبه ههنا هو

الحلاوة التي هي من المحسوسات قطعا كذا ذكره العلامة وفساده بين لأن جعلهم وجه الشبه ههنا في هذا التسامح هو

الحلاوة لا يدل على جعلهم وجه الشبه على التحقيق وقولنا إن كان لو دخل في الحسي الأمور الحسية أيضا فينبغي أن يكون الحاصل

على التسامح وترك التحقيق هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال أن معنى كلام السكاكي لو تسامحهم في تقسيمهم وجه الشبه

إلى العقلي والحسي وتسميتهم بعضه حسيا إنما هو من قبيل التسامح في تسميتهم ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لأن وجه الشبه

في تشبيه الخد بالورد وهو الحمرة المشتركة بين الحمرة الحسية الجزئية المحسوسة فهو بهذا الاعتبار كلي وجه الشبه من هذا حسيا

فليتأمل وأيضا تقسيمه إلى الشبه باعتبار وجهه وهو أنه إما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به

من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي أي في ظاهر الرأي إذا جعلته من بدأ الأمر وهو أي ظهوره وإن جعلته مهموزا من

بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لأمرين إما لكونه أمرا جمليا لا تفصيل فيه فإن الجملة أسبق

إلى النفس من التفصيل الأدنى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه

جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه

في التعريفات الكاملة وكذلك إدراك الحواس فإن الروية تصل أولا إلى الجملة ثم إلى التفصيل ثانيا وكذلك عن النظرة الأولى

ولا يحظى فلان لم تعمق النظر ولم يمعن وكذا يدرك من تفاصيل الأصوات والطعم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية

ما لا يتكرر في المرة الاولى او قليل عطف على اجماليا او تكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيلا ما حيث عين المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه
به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كا
لشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذ
هن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي انما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المنا
سبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى
والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير
وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله قريب مبتذل وهو بخلا
فه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم ا
لظهور يكون اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او لند
ور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا ولند
ور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر انفا او لما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف
الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق ان يرى مرآة في يد الاشل والغرابة قد

دور حضور المشبه به بسبب العدم ظهور وجه الشبه لان نزع الطرفين ومتى ما ينتقل اليه لكونه الاشتراك والجامع
بينهما فلا يجد وان يحضر الطرفان اولا ثم ما يشترك فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من و
جهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في
امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف و
تدع بعضها اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة ومحصولها ان معك
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بعضها بالتامل عن بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في
اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضها وتدع بعضها
كما فعل امرؤ القيس في البيت حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها
في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون والاجتماع على مسافة مخصوصة
في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا
تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما لها من الصفاء في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف
والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانه عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما
كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع و
لا منسوجة عليها العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وهو

فمن النقول المطوّل وبالمرة الاولى ونسبه اضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونفع بعدم الظهور في بادي ا
لراى ما كان سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول
ورده الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهذا احلى في النفس اذا صادف نفيجها عوضا وطريقا مستقيما يوصل الى الكلام
ونظفر بالمقصد والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى
المذكور الى المعنى المقصود وقد تصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابي الطيب
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه وجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحيا
قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلو ان كان في نفسه بعض الغرابة فالتشبيه في
بيت غير مصرح وان كان في نفسه بعض قابلية وعارضه فهو فعل مبني على التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه في الحسن و
البها الا بوجه ليس فيه حياء وقوله عزت الاعادي السحاب ثنيتي اذ نظرت الى نداك فقابلته بما فيها وقوله اى كقول الو
طواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور
اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يد
ل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك
ساكن اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وبا
عتبار اى التشبيه باعتبار الاداة اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى من
المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الما
اى على ماء كاللجين اى الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب ويوصف بالصفرة قال الشاعر و
رب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه ويعبث الريح بالغصون

وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة اصيل الشمس اصيل كالذهب فيعلم هذا ذهب الاقرب مع لجين الماء

بالغصون عبارة عن اماتتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي يا لياليه
انتحالا وفيه هواجر كما خصلت والشمس تنفض هكذا ابيات بنقد الذهب واللجين لا لكونه الاداة في البيت
لا كما سبق الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر القاصرة من ان اللجين انما بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط
من الشجر وقد شبه وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه الورق الذي اصفر ببرد الخريف
وسقط منه على وجه الماء وفساد هذا الوهم بين الوجهين ابدع من الآخر او مرسل عطف على قوله اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر
اداته وصار مرسلا من ارسال المتقادمين حرف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر في الامثلة السابقة ا
لمذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه
اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اى في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اى في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن
افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبا
ر ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا
و فاما ان المشبه يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالا
داة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالنمر
مثلا في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام ولهذا قال واعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان ا
على المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان

يقول لياليك الربيع كالاسحار طيب هواؤها وهواجره مما تلك الاصال خضلت اى صارت رطبة بسبب رش المطر عن الغمام والريح خيبة غيوم

كان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار
عن زيد ثم الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في مقام الاخبار
في مقام الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد
في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربع
الباقية متوسطة بينها وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فكل ما
اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل
المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ... وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد ... ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا
بدا اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام
لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت
في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه
به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب ان وكان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فصيغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد
فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو
لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صيغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات

التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق
ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والآخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ
في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجراء اسم المشبه به على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيت منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به
على ما يكون عبارة عن المشبه ... ولا لاثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها
ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة عليه وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان
تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان تكون نكرة موصوفة بصفة
لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير لصورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من
اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا
سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت وقوله ... وبدر اضاء الارض ...

شرقًا ومغربًا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لو جعل فيه الى التشبيه الصالح حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم
ان يكون قد جعل للبدر المعروف موصوفًا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرًا له هذه الصفة العجيبة
التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام مصوغا لاثبات الشبه بينهما بل
لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فلذا لم
يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فتبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على ان كون الممدوح بدرًا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة فكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه
يمتنع دخول كان وحسب لاقتضائهما ان يكون الجزء المفعول الثاني امرًا ثابتا في الجملة الا ان كونه امرا متعلقا بالاسم والمفعول الاول
لا مشكوك فيه كقولك كان زيدًا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدًا اسد وانما يكون فيما نحن فيه غير ثابت فدخول كان وحسب
عليها كالنصوص على الجحود وايضا هذا الفن انما تمكن وتحقق متى وجدت خصوصية كذلك تدعي حدوث فرد هو من الجنس الذي
كون الاسد اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جواز ثبوتها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه
وصف عجيب اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جواز ثبوتها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورًا او مقدرًا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في
الشرح اورد بحث الاستعارة في اثناء الاشارة الى تقسيم الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد البيان والمقصد الا
صلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على ا
ستعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم الحقيقة على المجاز ولان المجاز فرع يتوقف على ان يكون
له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن لا الاعلى غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالغرض الاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي

١٨٦

او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا الحقيقة فعيلة في الا
صل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكا
نها الاصلي والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر
لان فعيلا بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني
فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة للمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه
المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا
للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في
الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع
التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الا
ستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازًا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هاهنا قد استعمل في غير ما وضع له غلطا وليس بحقيقة كما انه
ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاست
عارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناوله الا الوضع بالتحقيق دون التاويل وا
حترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالص
لاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع
انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الاولى
ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لا نسلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة

غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ بتعيين اللفظ للدلالة على

بنفسه اي بدون القرينة تنقسم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة

فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى

غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما ذهب

اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في

جل ولما في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي في جملة قام زيد ولئن سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا

في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على

كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك

كالقرء مثلا مدلوله لكن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما

ولم تتنبه الى الوضعين الاتية المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين

كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه يتعين للدلالة على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتعيين ذلك الدال

الوضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا الدلالة عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض

لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احدهما

لا بعينه عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الاصح وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال

ان الاطلاق عند وهم احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بان الاشتراك ان معناه الحقيقي

ان لا يتجاوز الطهر والحيض ...

الطهر والنفساء ... قوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية

لفظية وفي اكثر النسخ بدل قولهم دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة

الى المعنى الذي هو ممكن او هو موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة

الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة

اللفظ على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قولهم بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من

غير قرينة لفظية لان الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة

المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج من تعريف الحقيقة المجاز

دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقيتين

وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في اللازم

الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه ويجيء لهذا زيادة تحقيق

في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير

الائمة وحذاق العصر وهو انه نقل الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي

بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرها فاسد توهم ان السكاكي

اراد بالدلالة بنفسه ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحتاج الى الوضع فلا يحل كلامه على غيره لحمله على معنى فاسد فرد عليه بهذا الكلام

واورد كيف حل كلام السكاكي على معنى هو بري عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين الواضع اللفظ

للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فالحق ان هذا الكلام من المصنف قال حققنا ...

وغايته عن اثبات ... فيقول هذا المذهب يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى

جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص عند هؤلاء دون ذلك هو ارادة الواضع والظ

ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري ومن تبعه وضع الالفاظ ووقف عباده عليها بتعليمه بالوحي
او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او
جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة
اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب
ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل واحد يفهم من
كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشر
عية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا بعناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا ورد من قولهم لان الاسم الواحد
لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول كلامهم بدلالة اللفظ لذاته السكاكي او صرفه عن ظاهره وقال انه
تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيهما
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من
جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي والى الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها
مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز واسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا

الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في
التسمية بذلك كما هو يغاير اعتبار المعنى في وصفه بتشبيه كتسمية الفتى الاحمر باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التنا
سب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه فيشترط
لذلك الارتباط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك
واعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما
تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به
التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الا
ستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي
به الخطاب فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخا
طب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وهو
متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط عن تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على
وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له
مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي لم يوضع له اولا ورجح مجازه الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى

الاول مجازًا في الثاني وفي الاصطلاح المنقول عنه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة

وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد

انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوص جنس الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما من

حيث العرف فهو بخصوصه لم يبتدأ ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية

المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى فيه انما

هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح

اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة

والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي ونحو ذلك او عرفي

عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية

عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير

ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي

عام او خاص كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص

يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع

لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف

النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في

الاول مجاز في الثاني فذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد مما ذكره من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي

والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة

فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا

ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق

ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار

بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد للنعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها لكن

ايضا نظرا الى النعمة من حيث انها بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي

وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان

القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه

السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اذ هم مع كثرتهم في وجوب

الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك

سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد

ههنا استعارة مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان محذوفا حتى دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الا

ستعارة عليه مجاز من القبول وما ذكرنا ههنا اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود

الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا

لها وانما ذكر للمرسل عدة امثلة اشارة الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلا

قة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا

يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها

مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز

موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة قد تنتهي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد

الى تسعة عشر ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة

ثم المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع

لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء ولا ان نقل التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة

في الربيئة وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان ما عداها

من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص

بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي

ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من

الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من

الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم

مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم

المسبب قولهم فلان اكل الدم والغرض انه سمي الدية بالدم لان الدم سبب الدية والعجب انه قال

في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي

نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك

الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر وتسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه

ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ا

بيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في

الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذ

كر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم

فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما اخص اوصاف المشبه

فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستفاد للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقا

ل الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بالتأمل في كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على

غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز بينهما

ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت وان كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة

فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة ولا بد ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير

الاعمى او منضم الى لزوم خارجي يجب الافادة او يجب لوقوع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد

او خارجا عنه واللزوم بينهما فقد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او بسببية احدهما للآخر او مجاورة بينهما او

يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس

مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس

من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين

علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا الفن وفي الاستعارة وجه

ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الا

ثم ان فاد الربط تشبيه ما يشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق

المرسن على الانف من غير قصد الى تشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة و

ان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيق وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها اما تحقيقية لتحقق

معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية

او عقلية فيقال ان اللفظ نقل من مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي

كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف

اي رجل شجاع اي مقذف به كثيرا الى الوقايع وقيل مقذوف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة عام له لبد اظفاره لم تقلم

لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو

امر متحقق حسا وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان اللباس عند اصحابنا الاول على التخييل و

الا كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة

هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية وهو يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه

ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيهم هو ان يريد بالضر

الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس هو بحيث

يعرى الامر لما ذكر عنه فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له

والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الايتان في قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ

المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء بشيء نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له

او رايت به اسدا صحيح

هذا تفريع على التفريع واشارة الى ابطال قول من قال لكسر فاله ...

له ثم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ها في قولنا ما تضمن عبارة عن

المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها فالاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه

مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاسد في نحو قولنا زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل

في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا

تشبيه ههنا محذوف فيه وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بان قولنا

قلت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداة

ثم قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان الاسد مستعملا في معناه الحقيقي واما

اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا

استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن متحقق موصوف

بالشجاعة فقولنا زيد اسد اي زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون

استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب

نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليهم من يدعى بسوائهم وانه كثيرا ما يكون

لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر في كذا الكلام في رايت اسدا اي شجاعا كالاسد وانما الذي ذكر

تشبيه بالكلية لكن في حصة التشبيه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله وقد حتى من برج البدر بعد ودهما

تبرج بالكناية ففيه اشكال لان ذكر المشبه لفظا وتقديرا واجراء حكم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة

وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولا حسن في قصور مثل برج البدر في

البعد فبينهما تدافع كذا ذكره الفاضل صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد

بقول التشبيه مقدر لانه اما ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت

اسد الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان

الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف في

ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات

سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر

ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه

موقعها ولا تفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر

بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية

تلبسونها ينفي عنه انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع و

الكافر خلو من النفع فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار والحقاد

كذا ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا

يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لا

عم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير

ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا موضوعة للمشبه به اعني ال

لسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما

حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له

مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام

العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت

انسانا او رايت رجلا فلفظ الانسان او الرجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا

اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا

الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا مما يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخا

ص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الا

طلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف وقد سبق بحث التعريف باللام

اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله

اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في ا

لمشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق الا بعد الادعاء المذكور

لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعا

رة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال را

يت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين

كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى

المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع

له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا

مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول

ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قا

من تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا والنهى عنه اى ولبناء الاستعارة على تناسى التشبيه صح النهى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بملابسة انسان كالقمر فى الحسن ورد بان الادعاء اى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها اى الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بانها مستعملة فى الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة وهياكل الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى عنه فى البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على التاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل فى الكذب وايضا لابد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر

الظاهر بخلاف الكذب فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الكلام على ظاهره فان الباطل عامة على خلاف الواقع ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو الخبر المطابق للواقع بفتح الطاء اى الواقع يطابقه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بكسرها فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون اى الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتاول فى حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طى او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله فى غير المتعارف يكون استعمالا فى غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد له من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اما امر واحد كما فى قولك رأيت اسدا يرمى او اكثر اى امران او امور يكون كل منها قرينة كقوله فان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا فان فى ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة

بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لا يخفى صحة كونه فيما قوله أو أكثر كقوله أي قول البحتري وصاعقة
وي بالجر على إضمار رب وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله أي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي
أي تنقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على أرؤس الأقران خمس سحائب
أي أنامله التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب أي يصبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بأرؤس
الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح لأن كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة تستعار للأخرى ثم استعار السحائب لأنامل الممدوح ذ
كر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الأقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل
فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل وهي أي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة
وباعتبار اللفظ وباعتبار الآخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين أعني المستعار منه والمستعار له قسمان لأن اجتماعهما
أي اجتماع الطرفين في شيء إما ممكن نحو أحييناه في قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار الإحياء من معناه
الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء
وهذا أولى من قول المصنف لأن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما وأما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل
إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال أحييناه في أومن كان ميتا فأحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق وإما ممتنع عطف على قوله إما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود
لعدم غنائه بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود
والعدم في شيء ممتنع وكذا استعارة الموجود لمن عدم وفقد إذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم
في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم فإن الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما
في شيء قال المصنف ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى فكل

من كان أقل علما وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم الميت لكن الأقل علما أولى بذلك من الأقل قوة
لأن الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لأن أفعال الحيوان المختصة به أعني الحركات الإرادية مسبوقة
بالإدراك وإذا كان الإدراك أقدم وأشد اختصاصا كان النقصان فيه أشد تبعيدا له من الحياة وتقريبا
إلى ضدها وكذا في جانب الأشد فكل من كان أكثر علما أو أشرف كان أولى بأن يقال إنه حي هذا كلامه ولا يخلو
من اختلال لأن الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعمل أحد
هما للآخر بل المقصود أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذ
لك المعنى فيه أشد كان إطلاق ذلك الاسم عليه أولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن ا
جتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما
استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه لما مر أي لتنزيل التضاد أو التنا
قض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم أي أنذ
رهم استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للإنذار الذي هو ضدها بإدخاله في جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة
باعتبار الجامع أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهاهنا جامعا قسمان لأنه أي الجامع
إما داخل في مفهوم الطرفين أي المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما
سمع هيعة طار إليها أو رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع
منها وأصلها من هاع يهيع إذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد في سبيل الله أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معا

ثم وجه التشبيه بانه الموت استعارة الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين
العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في ا
لطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين رايت اسدا ان في الشجاعة الا
شتراكهم في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب
اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في
كل من المرسن والطيران خصوصية وصف ليس في الانف والعدو ان خصوصية الوصف الكاين في طاير ...
في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور كاتم ولهذا
زال وحظ فيه التشبيه كما في غلط الشاق عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك لاني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها
بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بين الاستعا
رة المطلقة وبينها ... في الكلم الى مجانسه كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد فهذا
بخلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما اصلا فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ا
ن يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة و
الضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية
الا ترى ان السواد الجزء من المجموع المركب من السواد والحل مع انه يختلف بالشدة والضعف فوجه الشبه
انما يجب الاختلاف في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية و

وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع
كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر
لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هو لازم له في الاكثر كالجراد
للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها
ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الا
جتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب
للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه اشد في الاول واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان
قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا لل
شجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل
في مفهوم الطرفين وعلى هذا فقس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف با
لشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا
لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في المستعار منه ا
عني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور ا
لجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا
ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله

قوله وكذلك كلام مخاطر اى مثل ذلك الاجمال فعل كل من
يلقي نفسه في الامور الصعبة او مثل زيادة
الاحياء كلام امرئ خطير مدلهم به في التعويل
او مثل ذلك الوجل يريد نفسه كلام مخاطر
في تعويل فرسه

اى قول يزيد بن سلمة بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه اذا خنى قربوس اى مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بفتحتين على الشكيم
الى الطرف او الزاد الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزاد ... بدليل ما
قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر ووقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا
الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان
قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي
ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرناه اولا لان الركبتين ... الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد سفلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان عال الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما
قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي
هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهماء وهي السود والمهارى
جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق
الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وا
رتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في
سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة
على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني قوله

سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما
في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة
استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان ذو الصلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والضغط له فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به مثقلا
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما ... الاستعارة باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له
مع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة
ونعني به الجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقر والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقر وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل وايضا
الجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ... وقوله واشتعل الرأس شيبا
فالمستعار منه النار والمستعار له الشيب والجامع بينهما الانبساط الذي هو في النار اقوى والجامع حسي والقرينة هو الا
شتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية ...
ستعارة التصريحية ... وزعم المصنف ان الجامع بين الاول والشيب ... النار

في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والذي فيه التشبيه في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط

مع تعذر تلافيه وهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني الا ان الاستعارة التي

طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف

الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر

آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك

ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء

الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وقد وقع في عبارة الشيخ عبد القاهر

وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل

فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام وحيث

يحمل [illegible] على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار [illegible] ظلمة الليل وبيان الظهور

هنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي في ذلك عار ظاهر اي زائل قال

ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن

ظلمة الليل فالفاء في مقام [illegible] موافقة للكلام [illegible] وذكر العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب

عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني

ونظرا الى [illegible] واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون [illegible] على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها

موضوعة لما يعد في العادة مترتبا على [illegible] وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والمهلة

[illegible] يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج

اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي

ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل

بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه د

خول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففا

جاءه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلا

م فكيف [illegible] دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فهذا ما يرجح السلخ بمعنى الاخراج دو

ن النزع انتهى كلامه واقول تحقيقه ان كلا [illegible] الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستبعاد [illegible]

الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما المختلف وهو

بعضه حسي وبعضه عقلي فكقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة

الشأن وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته ووقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي

وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع

تنوع التشبيه اليها كما ذكر في باب التشبيه الا [illegible] الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطر

فان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم و

المستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة

تبعية قلت سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر

سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في

هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر [illegible] فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر

فيكون قوله والمستعار منه الرقاد تقريراً للكلام وتحقيقاً وتكون الاستعارة اصلية وهٰهنا بحث وهو ان

الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار

له اقوى فهو لا يصلح جامعاً فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه

لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن

جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت

لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما

مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فا

ن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابا

نة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة

او الخيمة من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار

منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم و

الجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون

القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو

المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر وا

لجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان

اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية

اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين وا

لثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولاً باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتماً والا فتبعية اي وان لم يكن

اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه وا

لتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه او بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه وانما تصلح للموصوفية الحقا

ئق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكو

نها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف

في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وهٰهنا نظر وهو ان

هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس

فسيح ومنبت طيب ونحو ذلك ولا تتبع اوصاف الابنية وهم ايضاً قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة

وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولم نجد لهم تصريحاً بان نحو الصفة مما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح

لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقصود منها المكان باعتبار وقوع الفعل فيه فيجب ان تكون الاستعارة

فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع

الذي ضرب فيه ضرباً شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره

فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو

المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهو ظاهر فاذا كان المستعار صفة او كلمة مثلاً ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود

الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح تكون الاستعارة في جميعها تبعية فا

لتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف

قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا
بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معا
ني رجع جميع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح
كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحا
ل بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار له
لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان اطلق بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارا
دة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا
مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذكر المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشا
بهة والاخر غيرها كما استعمل المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مر
سل باعتبار استعمال المقيد في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على
الدلالة ويصح التمثيل على احد الاعتبارين كما يجيء ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته
اي بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في
العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
وهذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال ومعنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز

المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان التشبيه
ان يكون متروكا في الاستعارة المصرحة على مذهبهم سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في
التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ ثم هذا موجه على ان تكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور اللام
اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه وذكر عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو
لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر
المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك
انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في ترتب اللام الموضوعة للد
لالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به في المشبه فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في
نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معناها ... التشبيه في امثال ذلك
في مدخول الحرف فالاستعارة عكسه والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما لا يخفى في نطقت الحال التشبيه الحال
بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك كانت الاستعا
رة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت ا
لحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماح فان ال
قتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا
عشية نجري بالدم الوادي ونحن نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد من الاسنة
القاطع فان الدليل ... على ان نقريهم ... الى الاسنة القاطعة او ... الاسنة والتشبيه للمبالغة ...

قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية وان اتبع وجه من الوجوه لان الاستعارة التخييلية عنده حقيقة ... الاستعارة بالكناية التخييلية ...

لقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها اي المقصود الثاني اعني اللهازم سابقت قرينة على ان نفسه استعارة و
قد يكون المعقولان بحيث يصح كل منهما قرينة كقول الحريري واقريت المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموس
سلسا فان تعلق كل من المسامع والبيان دليل على ان استعارة فالمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب
قرينة على ان بشر استعارة او الجميع اي الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي
بالسيوف طعنات واما مثل السكاكي في ذلك بقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الا
جفان ايقاظا ففيه نظر لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من ان قرينة على ان
سرى استعارة لان السري في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة واما قال
فلا قرينة على كذا الجواز ان تكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما
لقرينة في المرشح وفيه منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لا
نها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار
منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد
والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله
غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه
بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شا
رعا في الضحك اخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا
تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها فا
ن الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعارا

بشدة الاصابة بخلاف الكسوة واعلم ان طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مقوي لما يفيده لفظ
اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجو
ع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فلم يكن تجريدا قلت المراد بالاذاقة ا
صابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قال فاصابها بما لباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم
مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما اصرحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوا
دث باللباس لاشتماله على اللابس فاستعير له اسم اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك
من طعم المر البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث
مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه ا
ستعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظائر الترشيح با
لصفة قولك جاورت البحر بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلا
ح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا الترشيح لانه موصوف
بما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية
ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى
على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد
الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا
انه قصد ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا
الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت
تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي
التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الآن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب
اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار له ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف وجه الشبه لكن المشبه هنا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه
وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل على ما ذكرنا لفظ الايضاح
وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قول العباس
بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع
اليها الصعودا ولن تستطيع اليك النزولا وجه تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة
فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز
لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اي المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام
عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي
يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد وقد احترز بهذا عن الاستعارة في المفرد

للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى
الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في
بيعته اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده
في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فا
ستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة ا
مور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به وار
يد المشبه كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعا
رة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد
يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير
ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فاذا كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير ا
ستعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار ا
لتحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله كما
المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا
اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به

المستعمل في التشبيه فلو تطرق تغيير إلى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق
ذلك أن الاستعارة يجب أن يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه
تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية للمشبه فلهذا لا يلتفت في المثل إلى مضاربه تذكيرا و
تأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا بل إنما ينظر إلى مورد المثل مثلا إذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول الصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأن المثل قد ورد في امرأة وأما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على
لفظ التذكير فليس بمثل بل هو مأخوذ من المثل وإشارة إليه وكثيرا ما تستعار المثل لحال أو صفة أو قصة
إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا أي حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى و
لله المثل الأعلى أي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون أي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة ا
لعجيبة فصل في تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على أنه في مثل قولنا أظفار ال
منية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما
هذان اللفظان وتحصل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال الأول منها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب إليه السكاكي ونحن نبينهما
والثالث ما أورده المصنف ولما كانا عنده أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا في ذكر
الاستعارة تتميما للأقسام وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس أي في نفس المتكلم فلا
يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه فإن قلت قد يستعار في ذكر التشبيه ذكر المشبه به وأداته وأنت تعلم أنه تخرج عن
ثمانية باعتبار الأركان ذكر الأركان وتركها قلت ذلك إنما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق أن المراد به غير الاستعارة بال
كناية ويدل عليه أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر محقق حسا
أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية أو مكنيا عنها أما الكناية فلأنه لم يصرح

يصرح به بل إنما يدل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى
إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص المشبه به وبه
يكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه ليخيل أنه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما
لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار إلى الأول بقوله كما في قول أبي
ذؤيب الهذلي وإذا المنية أنشبت أي علقت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة أي
يعني إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي أنه هلك لأبي ذؤيب في عام خمس بنين وكانوا
فيمن هاجروا إلى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله هلكوا وأودى بني وأعقبوني حسرة بعد الرقاد و
عبرة لا تقلع روي أن الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وأنشد
وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع فأجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال وإذا المنية
أنشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة
لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فأثبت لها أي للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية و
مثال الثاني بقوله كما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق شبه الحا
ل بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فأثبت لها أي للحال اللسان الذي به قوامها
أي قوام الدلالة في الإنسان المتكلم وهذا هو الاستعارة التخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الأ
ظفار والمنية حقيقة مستعمل في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وإنما المجاز في إثبات شيء لشيء
ليس هو له وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

معنويا امران معنويان وهي اقتصاد المتكلم وبلا زمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية
يجب ان يكون قرينة المكنية البتة وهي لا يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فاذا يقول المصنف في مثل قولنا ا
ظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت لا ان يقول نعم لا نسلم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قوله
لكن في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف في
تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان استنباطا منه فما
تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولا
زمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا
لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو
لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن
ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه
تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو لفظ المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوا
زمه لكنا قد استقرينا من ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما في
قوله النقض لعهد لابطال العهد كما يجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الا
ستعارة بالكناية واما ذكر ان قولنا اظفار المنية استعارة بجعل اثبت للمنية ما يكون لها بناء على تشبيهها
بالاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على ضربين
احدهما

و المقصود انه يجب له الحكم المنتزع في الذهن عبده عن الحكم

احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا
الثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول
لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل الشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك
مشار اليه يمكن ان تجري اليد عليه كاجراء الاسد على الرجل ان يقال اذ اصبحت في مثل اليد الشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد
واعلم انه ليس كالتشبيه في هذا بعد ان تفتر الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها قوة تاثير في الغداة
تشبيه المالك في تصرفه فيما في يده فجعلت يد للتوهم لا يمكن عن المستعار منه بل ما يضاف اليه لا لكن جعل الشمال
كمن في يده من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال اخذا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون كذا في
قال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فيقول هو عن باطله ولا حاجة
اليه وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال الاستعارة بالكناية
والتخييلية اراد على ما تقرر في التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية
للتحقيق والتخييل بل قد يكون تحقيقية لا استعارة بالكناية ضرورة فامثال اولا في بيان التخييلية و
قال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكب زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته
اي آلات ما كان يرتكبه وكذا المضمر في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة
قضى منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك
الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا متحرز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت

لم يبق بعد أن شبه الصبا بالجهة المذكورة أثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة أعني الأفراس والرواحل التي بها قوام
جهة المسير والسفر فلفظ الأفراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أي مال إلى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بفتح الصاد يقال
صبي صباء مثل سمع سماعا أي لعب مع الصبيان والثاني التحقيقية بقوله ويحتمل أنه أي زهير أراد بالأفراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو أراد بها الأسباب التي
قلما تتأخذ في اتباع الغي إلا أوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والأعوان والإخوان فتكون الا
ستعارة أي استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا إن أريد بها الدواعي وحسا إن أريد
بها أسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعا
رة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع أراد أن يشير إليها وإلى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا
وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز با
لقيد الأخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على أصح القولين وهو القول بأن الاستعارة
مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها وأما على القول الآخر وهو أنها مجاز عقلي
بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسدا وأن اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الا
حتراز عنها فإنها أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل
وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف ثم قد قلنا المستعملة
فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل وهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أ
ن يفسر به كلام السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لأنه قال وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة

الاستعارة في أن الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا
لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل ولما كان قوله على أصح القو
لين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح أيضا لأن الاختلاف
إنما هو في كونها مجازا لغويا أم عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما
وضعت له في الجملة وإن أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل
فالوجه أن يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ثم تركيب كلامه قلق وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النو
ع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة
أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت
في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع أنه أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح وأتى السكاكي بقيد التحقيق في قيد الوضع في قوله
ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من أنها مستعملة فيما
وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف إذ لا يصدق عليها أنها مستعملة
في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لأنه قال وقولي بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الا
ستعارة وهذا فاسد لأنه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة مثلها في
قوله تعالى لئلا يعلم وقال أيضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها احتراز عما إذا اتفق كون الكلمة

مخطوطات جامعة الرياض

مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات
الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا
بيضا في النظم فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح ان يحترز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروجها
اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه
نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه قال بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا
شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف
الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك نحو
لم يحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل و
التقييد يقول انه ينقسم الى تحقيقي للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه على الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا دخل في الوضع كما في الكناية فان المستعير يدعي ان افراد
المشبه به قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف وتعيين المراد من غير المتعارف لا لنفي الاسد
مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح به التخاطب ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة
وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراجها
استعارة فاهماله هذا القيد في تعريف الحقيقة تحكم ثم لا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بعد ما
تعيين مما في قولنا في اصطلاح به التخاطب للاشارة الى اعتبار الفتاح اذ لو قيل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه

فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها والى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان الحقيقة
ما خوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا الاعتذار انما يصح في تعريف الحقيقة لكونه متقدما في الذكر وفيه يذكر في
تعريف المجاز لكونه الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاستيماعه في التعريفات وكذا
ما يقال ان تعريف الوضع يلائم المعهود لا يخفى على هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما
هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي فيه وقع التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا بعد
الموضوع في قولنا فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يخفى ان التعريف سوى هذا بل الجواب
ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا
اي باختلاف اعتبار المعتبر
ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس
والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجا
زا لكن بحسب الوضعين كما عرفت فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوع له من حيث انه موضوع له
لانه مع قطع النظر عن الحيثية [illegible] ان تعليق الحكم بالوصف [illegible] ما يقال ان الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان
استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الارم
الموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول الاصل ذكر القيد وما ذكرنا
انما هو اعتذار عن تركه ونبانا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل
من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز ذكره في

تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا

لنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة

الموضوع له وهذا غلط لان الاشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة

على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة

المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف

السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول

المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما

يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها

فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاعة قد كنيت باسم الاسد كما كني به الحيوان المفترس

والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن الاستعارة فان المستعير يبرز مع الها

[illegible] في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما ما له والآخر ليس له كذلك ويسمى المشبه سواء كان هو [illegible]

المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على

ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية

وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء في كلامه ما ينافي

جميع ذلك في فصل قد وقع منه على ما زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم

السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه

هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان

لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة

للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او

عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث

قال وفي قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين

عن امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده

من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين

ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم واجيب بانه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي

هي قسم من المجاز المفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا

كما يقال الابيض اما حيوان او غيره فالحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وغاية [illegible] قطعا على انه يجعل مطلق

الاستعارة من اقسام المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قال بعد تعريف المجاز ان المجاز

عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى

قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز

العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب [illegible]

فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ الشامل للمفرد والمركب وفيه نظر لانه لا يستقيم اطلاق الكلمة في

اللفظ المجازي في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان التقسيم الى الاستعارة

وغيرها هو المفرد سلمنا ذلك لكن لا نسلم بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان الدال بالوضع

الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول

الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون

طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه

يقع استعارة تمثيلية فهذا لا يصلح رد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه للتركيب ولا يصح لتوجيه كلام السكاكي

لانه قد عده من التحقيقية مثل قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس عبارة عن التشبيه بمفرد

ولا المجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التر

كيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كما في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترا

نها بالشيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة هنا هو تقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى و

المستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا

ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه

الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة

يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر

اي السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا

يشوبها شيء من التحقق الحسي او العقلي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها

ثم فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع

واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس

به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي

هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفا

ر المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية

عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال

الشبيهة بالمتكلم وزعم انه الشبيه بالكناية فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول الحج عم لا تسقني ماء الملام فزعم

السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة لما عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ

الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة

بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كلجين

الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب

مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للقطع على هذا وفيه نظر في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق

لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو انه لو

كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يسمى

حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي

ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخيلية وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين

الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ومخالفة

تفسيره التخييلية بما ذكره تفسير غيره لها اي غير السكاكي التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظ

كالمنية اظفارها فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد
عليها استعارة مصرحة تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد
للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان
اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولبعض الاعلام انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف
لان الاستعارة في نوع يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء عين
الشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لكن تعريف الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية تصيرا
للنزاع لفظيا فيكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول
ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما يليق بها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة التي
هي شبيهة بالاظفار لا يكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة المصرحة كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع
ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على
خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكر السكاكي في التخييلية من
اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما
اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى
الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية

وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية
مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن
الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الا
يضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه
الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فا
عترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي
هي للمشبه به وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في
الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذ
كره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام
ره للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة الفرق بين ا
لتخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه
على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لا
ن جعل المشبه به كانه هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلا
طم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار
المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لتجعل اضافتها الى المنية قرينة فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا

عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد
السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويريد به المشبه به على ان ا
لمراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير
السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به
المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون
الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره في تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعا
رة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والا
ستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها اقساما من
المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قر
ينة للاستعارة امر قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال
مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعترا
ض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعا
رة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية
على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته الذي هو كالتصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه
ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فكما ندعي هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل
كما مر حتى يتأتى لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص

المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسم للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تد
خل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا
يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع
ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجا
ز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما ان [illegible] مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصير استعما
ل لفظ الاسد فيه جاريا على الحقيقة بل كان مجازا لغويا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر ا
ستعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل حقيقة فلنا امر ولا بد ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية
بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجا
زا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه به وهو السبع وهذا ما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو
السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية ف
هذا الكلام بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو مو
ضوع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت
في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان ا
ستعمال في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه مو

ضوع للسبع مراد له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف فيكا في اظفار المنية فاستعمال الاعتبا
ر الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مراد للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما في مو
وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية
المراد له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعا
رة بالكناية بذكر المشبه واراده المشبه به ادعى المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد
به اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكا
ل عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى
غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكا
ل فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها الاصطلاحي المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه
في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما
يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية
واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل ا
لقوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو
يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله نقر

نقريهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى
اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله بلغ لهم عرقا وحرفا بجعل الهداوة وا
لحرفا استعارة بالكناية عن اهلة انثاني للاشفاق ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تع و
لاصلبنكم في جذوع يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة والاستعمال في قرينة على ذلك وبا
لجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة يجعلها هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعا
رة بالكناية وانما اختار ذلك لقربه الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان
قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لان ما
ى التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها الذي هو من اقسام المجاز المفرد بذ
كر المشبه به وارادة المشبه الا ان فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة والا لم يكن ا
لتبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهها بدو
ن التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم مح وذلك اي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي
وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان
مجاز المرسل ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكا
كي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لا
نه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بل لزم ان يقدرها استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد ذكر العلاقة مع المشابهة لا يكفي
في ثبوت الاستعارة بل لا بد ان يكون الا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فيما

لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كا
ن حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها اثبت في نطقت بل في الحال بان يجعل لسانا ناطقا وايضا فيه قوله في المفتاح
لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطقت الحال واردنا
بالنطق الصورة الوهمية للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا يصح استعارة التكلم للحال فههنا استعارة مكني عنها و
تخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها في المصرح بها ولا تصريح بالمنية في
نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي ولا يخفى على من يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر
فان قلت ان اريد بالاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فلا يقوم دليلا على ابطال كلام الذي
يصدق الخلاف منهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتنبيها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون ترشيح الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اريد اتفاق السكاكي وغيره فذلك باطل لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف ومذهبه لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية المشبهة بالسبع
وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قوله انبت الربيع البقل والهزم في قوله هزم الا
مير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفا
ر فيجب ان يقدر امر وهمي يشبه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا لا ينافي الاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه ا
نه يمكن ذكر التركيب المشتمل على التبعية في التركيب المشتمل على المكني عنها اذ اعتبر في المكني عنها والتخييلية بتفسير المصنف مثلا
في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة

حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك
على مذهب السلف بان يراد بالتخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعا
رة ان حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كا
ن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة التشبيه لفظا اي وبان لا يشم كلا من ا
لتحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعا
رة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحا
قه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولهم [illegible] صدقت [illegible] بالبكا فقاعدة
التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير مقفية بصفة او تفريع كلام ملائم
لاحد الطرفين فقد اخطاء لان الترشيح من احسن انواع الاستعارة نعم التجريدة كالفاقد الحسن بالنسبة الى الترشيح
كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطر
فين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية ان اريد بالالغاز الغرض في كلام لا تنب
ع مراده ومنه اللغز وجمعه الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا ان روعي شرائط حسن الاستعارة واما
اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا وا
ريد انسانا ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة في انه يوجد في الناس الكامل كالابل المائة التي ليست فيها راحلة والراحلة البعير الذي يرتحله الرجل
جملا او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول

ثان لمجرور وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كما قيل لان الحالية غير موجودة فيها لخلو

اوهي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه

التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فتصير تعمية و

الغازا او تطلق على الابطال كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن

الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن

التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كا

ن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية

في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا

تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح

فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها كما في قولك لسان الحال ابلغ

اذا كانت غير تابعة لها ولهذا قل استحسانها والسلام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة

مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم

ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره و

ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا اظهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع

في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح با

ن الجر في ليس كمثله مجاز والمصنف قد اشتهر المجاز بالمعنى الاول ولكنه حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف

واحتذاء بانصيع الصانع من الزكوة عند الصانع في وصف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة

تغير

تغير حكم اعرابها الظاهر اي اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وجه بتغير لفظ المفتاح او يتغير اعرابها الاصلي من نوع الى

فالاول

نوع آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء

امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا

على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع

في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان ي

يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال

سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في ا

لاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس

وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون مثل مثله والاحسن

ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم

يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم له لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو

زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا

نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني

ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن

ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه

فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه وحينئذ لا فرق بين قو

له ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى

وانما كان غير مناسب لانه ينافيه قوله بعد نجد لك طبخه اى نحسن لك طبخ ذلك المسؤول
وذلك لانه على تقدير ان يكون اقترح مأخوذا من اقترح الشئ ابتدعه بغير
المعنى ابتدع شيئا من الاطعمة المطبوخة واوجده نجد لك طبخه والمعنى
لايجاد المطبوخ لبطبخ وان حمل على ان المعنى اوجد اصله ليطبخ نافاه
سياق الغالب لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة كقطاه
وليس المراد اتمنى بطعام نطبخه لك قاله ابن يعقوب دسوقى على المختصر

قوله وهى اى الصفة وقوله الخاصة اى الهيئة المخصوصة وقوله التى يقع عليها
اى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ تحقق العام فى
الخاص دسوقى

وجه فتح اى حاصل ان الخلخالى زعم ان كلام المص فى صدر هذا البحث والاتيان ب
كان يكفى فى خلا تجريد وان المكاتبة لا يصح لان الخطاب فى قوله
يا خير من يركب المطى ان كان لنفسه فهو تجريد لانه صير نفسه امامه وخاطبها والا
يصيرها لذلك بالتجريد واذا كان هنا تجريد افقود ولانه حسب كان يكفى
فى خلا كناية عن الكريم فيكون وصف للمجرد اولا ولا تجريد فى الكناية
نفسها لان التجريد وقع اولا والكلام فى كون الكناية تتضمن
تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وانما ان الخطاب لغيره كما هو
والمنسب كان يكفى من خلا كنايات عن الكريم الذى هو ذلك
المخاطب بواسطة دلالة الحال عليه فيسب بكفى كرم مع العلم بان الكف
كنف وليس من التجريد فى شئ قوله الصنعة من انما فى التجريد الذى قوله ولا
فلينع الخ وقوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ رد لقوله انه ان الخطاب لنفسه فهو
تجريد محصل كلام الشارح انا نختار ان الخطاب لغيره والتجريد حاصل ولو شيئا

لا ينافي التجريد وان كونه الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل بعد الا انه
لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ كناية بل انه والمصنف جعله
فيما بانه ذكره

واحد وهو نفي المماثل عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد
له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب فى
قوله او كصيب من السماء اى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله اى فبرحمة فالكلمة لا تتصف بالمجاز والا لقد
يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب و
المعنى الى ما يخالف الاصل كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثانى فى قولنا زيد منطلق وعمرو و
نقصان مثل ذوى فى قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان فى من قولنا سرت يوم الجمعة لبقاء المعنى على
معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ فى غير ما وضع له فى هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل
القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع فى بعض كتب الاصول فهو ليس فى شىء من هذا
النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثانى يسمى مجازا
بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه
بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت فى يوم الجمعة وما يغير المعنى
فقط نحو الرجل من زيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان
تغير المعنى والاستعمال فى غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من
زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت فى يوم الجمعة والرجل قائم وان زيدا قائم وما اشبه ذلك فان صاحب المفتاح والاتى
فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشتبها به لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجا
زا ولهذا لم يذكره المصنف لكن العهدة فى ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق

لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فى ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من
اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسر بتفسير مثلا او لم يوغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجود كون ا
لمجاز مستعملا فى غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم فى تعريفها كما نقله السكاكى عنهم فهو
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له فى وضع واضع لملاحظة بين الثانى والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من
المجاز لانه مستعمل فى معناه الاصلى والا لدخل فى تعريف السكاكى ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف السكاكى هو منا رأى تفرده والله اعلم
الكناية فى اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهى فى الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى
مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى
ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول ا
لنجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقى ويجوز فى قولنا رأيت اسدا فى الحمام ان يراد بالاسد
الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفا
ء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشىء
معاند لذلك الشىء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف الجازل
كون المراد فى الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية لا
تنافى ارادة الحقيقة فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو

لحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة فلقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد واية
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتا
ح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى واللازم جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير
معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر كلام المص انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى مع ارادة اللازم وان كان مشعرا بان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من
قولنا جاء زيد مع عمرو وليس ذلك في جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المص
ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق مبناه
بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة اللازم فليس بصحيح لعدم الا ان يراد بالمعنى ما عنى
باللفظ وهو اللازم لا المعنى الموضوع له وباللازم المعنى معناه الموضوع له وفرق اي وفرق السكاكي وغيره بين الكناية
والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه
وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان
يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل
عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا فلا يتبع لجم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي حين اذ كان اللازم ملزوما يكون الا
نتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقا
ل منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان

يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان
اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان
مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كا
لضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز با
لعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية
ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة ثم بها اي فمن الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين لعارض
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم
القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة
فتضم الى لازم آخر ثم آخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القا
مة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين القسمين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الا
نتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وفيه
نظر لعدم وجه النظر اذ فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال فيه بلا واسطة والبعيدة بما يكون الا
نتقال فيه بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع المعاني كلاهما خالية عن الواسطة الظاهر
ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب هاهنا باعتبار كثرة
وهو سهولة المأخذ لعدم احتياجها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلافه وذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة و

طول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال في الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة
قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى ا
لفرق بين الكنايتين الخ فقولنا طويل نجاده وطويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح
وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على
نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل وهند طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف ثم اضافتها الى ما هو عبارة عن المضاف اليه لكونها جا
رية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت تتبع الصفة المذكورة في نحو
زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي
متفق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت
اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر الطرفين جعل تشبيها لا
استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لجريا
ن اللفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال
منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما
يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه

عليه كل احد وليس ينتقل منها الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر
وبهذا امتاز عن البعيد وقد جعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا
عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله
والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون
الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فتعينه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما
هو كناية عنه هذا على انه لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
لهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق الى كثرة
وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا
وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فان الكثير ان يختص الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات ا
مر لامر آخر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح انه للطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر
اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن
الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فترك
التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور عطف على ان يقول اي او غير القول او منصوب عطف
على مفعول ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كاضافة
معناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول كان ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او
حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني با

عنها باضافة الطول او اسناده الى الموصوف او ضمير به لا يرى ان طول القامة الكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير

موصوف في قولنا فلان طويل النجاد ومستتر الضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وعنى هكذا

في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص هاهنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها الى الكناية بان جعلها اي

جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج

وانما احتاج الى هذا الوجود ذوي قبة في الدنيا كثيرين فافادت الصفة المذكورة لهم اذ ثبت الامر في مكان الرجل

وحيزه فقد ثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل

عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه

وذكر في هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل النجاد

بناء على ان اضافة البرد والثوب الى الضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد

تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا با

ثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين

فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير والقسم

هنا اكثر من ان يحصى فان قلت هاهنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو

كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد

كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين

يعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون

من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في هذا الكلام واما القسم الاول في عرض

من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره اي الا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه

غير مذكور في الكلام ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح

بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير

مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض من العرض بالضم اي الجانب بناحية من اي وجه جئته يقال نظرت

اليه من عرض وعرض اي من جانبه وناحيته قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر

وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم

وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب

ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد

به جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير

لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اراد من الكلام

ما له الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال بعض الاثير في المثل السائر الكناية ما دل

على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى

لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج

فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب

لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح

هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز

لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت انه من اللفظ بسبب

وأراد بالوضع
الجامع بينهما الربين
الجانبين كون اللفظ
معناه لما لا حوبها بلا
قرينة ولا قرينة
عبد الحكيم

لوسائط بلا خفاء على فوز او ما زالت المجد الفي احد في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال

السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه وان اردت المخاطب

وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي

في ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان

الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس

هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشيخ العلامة

معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب

فيما هو غير موضوع له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه الانتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصو

رة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا معه غير الموضوع له وليس بكناية

اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا امر هين لم يذهب اليه احد بل ا

مر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام مجرد عن معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا

ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولك آذيتني

فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم هذا المعنى تهديد كل من صدر عنه الايذاء فاذا ا

ستعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه

للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان

المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء مع بينة فا

ن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا هو الاشكال في بيان اللزوم

اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من

المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنية

عند البعض من انواع المجاز وقال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والكناية والاستعارة ابلغ ان وا

حدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده

خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول

افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات

تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه

لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعا

رة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل

شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دو

ن شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه

ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك ولكن المراد ان تلك المزية تجيء في الصور هذا

يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد

زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ

ان نشأة هذه العبارات لا توجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلت رايت اسدا فهو لا يوجب ان

يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولك رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ في الخبر لا يدل

على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منتفي وقد بينا ذلك في بحث

الى تحرير والدليل على ما ذكرنا انه قال في قرينة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساو بالاصل في انهما

على ان المساواة في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر و

لا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان تدل عليه بان تجعله ا

سدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن الخصم كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى

تامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والمذكور على نواله وهو المسئول باتمام الفن الثالث بالتعميم

واله اجمعين الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدا

دها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله و

تتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح ا

لدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا

لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بو

جوه التحسين مفهومها الاعم الذي يتناول المطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا

سواء كان داخلا او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلا

غة مما يبين في علم البيان والمعاني واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من الخارج التابعة

لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي

راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى

تحسين اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقا

ل اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق

والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد

بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد و

البياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا

او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف

او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا

وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع

وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها

غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت

اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل وا

سم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما

يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب

وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو قوله تعالى و

لكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق

ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية

او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل

صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية

ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر

اى ازرق الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الا وقد صار الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية عن د
خول الجنة وما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينبغى الا من لا يعرف معنى ا
لكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومى الا
بيض وابيض فودى الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر
هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية وبالجملة يلحق بالطباق شيئان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة لل
سكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من رجل
يعنى نفسه ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه
عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد لان المعنيين
المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر
والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق ما يخص باسم المقابلة التى جعلها السكاكى وغيره قسما
برأسه من المحسنات المعنوية وهى ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى
بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى المتوافقة على الترتيب فيدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقا

بلين فى الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل حتى لا يشترط ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما
يظهر من الامثلة ثم خص كم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين
ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى قول ابى دلا
مة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح وا
لكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا تقابل الاتقاء والاستغنا
بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اى عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الد
نيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففى هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد
تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكى فى تعريف المقابلة قيدا
آخر حيث قال هى ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوا
فقة امر شرط ثمة اى فيما بين ضديهما او الاضداد ضده اى ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسر
مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسر وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى
دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس ضده ومنها اى ومن المعنوى
مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمنا
سبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو

مناسبا الشمس والقمر كما قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا سمي ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومنه ا
يهام التناسب بين السقط وحرف كنون بحذاء ولم يكن بدا ليوم الكريم غيره السقط الحرف الناقة المهزول و
هو مجرور معطوف على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الاماني غارة لها في خضن ما ملكها الرهط والنى
نا هو النون من حروف الهجاء شبه بها الناقة في الرقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء الهم فاعل لا
نه اذا ضربت رايته وكذلك ذالكم فاعل من دلا الركاب اذا رفق بسوقها والا دبا بالنقط ما تقطر على الرسوم فمنا
لطرف قوله يوم الكريم صفة الداء والمعنى تخبر هذه الحبيبة عن ان تركيبي النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون ما
كبها الاعراب لزيارة الاطلال فيضرب ركبها اذا حركها ما نشره النهار الى بلاد مركب هذه الحبيبة سيما اذا دوا
ن تحبه ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما الحقه بعضهم بالنقو
يه من قولهم برد منقوش هذا وعلى دين وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعاني متلائمة وجمل
مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من ا
البرق كانبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا فم تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقو
ش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طرا
ز وهو علم الثوب وكقوله فكالجن احل وامر وفظ ولين وانحس وادنس وابر وانتدب للمعالي اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء فظا لمن لم يوافقك لينا لمن يلاينك خشنا لمن يخاشن ودنس اي اصلحها
لمن يخشى حاله وابر من بري القلم اي اقطع والحن اي افن حال المعتدين وانتدب اي اجب حال المعالي واجعلها يقال
ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجابه فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني دا
خل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق في

الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفا
ت اي المنحنية من عطف العود وعطفه اي حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من بريته نحتته بل الاوتار جمع بين
القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم [illegible] الوزير انت ايها الوزير [illegible]
التوفيق يوسع [illegible] وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر الما
ثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والحمل
والخبر الماثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة التر
تيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما
ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فا
ن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد
يكون خفيا كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفا
صلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه
احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لا
حد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا

مخطوطات جامعة الرياض

رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيها
الواحد والجمع والمؤنث وقد يسمى بعضهم التسهيم وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
هي في النثر بمنزلة البيت في الشعر فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة
اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا
عرف الروي فالجار متعلق بيدل اي على العجز فيتم العجز في الارصاد بالنسبة الى جزء الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اوا
خر الابيات او الفقر ويجب تكرره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في
نحو وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف
ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم
وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل
سلامي وكلامي لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة كقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وفي البيت كقوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي
المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقو
عا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل
التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه
جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه فقلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بـ
لفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات ا
لله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله

الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبتها
فعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسو
ن اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بو
لده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله صبغة لا مثل
صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر
عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزو
ل من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس
فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن
ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قو
لهم جد جده او الى الزوجين بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في
ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى ولج
من اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي ينم حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج
بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا

اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ✽ تذكرت القربى ففاضت دموعها ✽ زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الوا
قعين في الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما وفي تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها اذ
كر الا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي
الناصح ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاخته الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يتم حينئذ بالمزاوجة في مثل قو
لنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء
آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر اولا والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف يصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و
نحو قول الشاعر ✽ اسريع الى ابن العم يلطم وجهه ✽ وليس الى داعي الندى بسريع ✽ ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع
بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادا
ت وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادا
ت ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت و
يخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقا
ن لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين
ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قال ✽ طويت لاحراز الفنون ونيلها ✽ رداء شبابي والجنون فنون ✽ فحين تعا
طيت الفنون وحظها ✽ تبين لي ان الفنون جنون ✽ ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السا
بق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي زهير ✽ قف بالديار التي لم يعفها القدم ✽ بلى وغيرها الا

الارواح والديم ✽ دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه با
نه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم
يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله
فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب
الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد
اما اللفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناها البعيد اعني القوة وقد قرن به ما يلائم المعنى القريب
اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا ✽ او الغزا
لة من طول المدى خرفت ✽ فما تفرق بين الجدي والحمل ✽ يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة ا
لعقل فتركت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى
كبيت السقط ✽ اذا صدق الجد افترى العم للفتى ✽ مكارم لا تخفى وان كذب الخال ✽ اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من
الناس وبالخال الخيلة فان قلت فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله الرحمن على العرش استوى انه تخييل لانه لما كان الا
ستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقو
له وقالت اليهود يد الله مغلولة اي بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط
والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها

بايديهم تصوير وتمثيل لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ
الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والا
يدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون
ان المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع
للجهال واهل التشبيه والا فلا فرق في ذلك على طريق التمثيل قلت فيجري المصنف في جعل الآيتين مثالين للتجريد على ما اشتهر
بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اى ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم
يراد بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اى ضميري ذلك احدهما اى احد المعنيين
ثم يراد بالآخر اى بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اى قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه و
ان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبا
لآخر وهو المنصوب في شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا و
منه اى ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من
غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل و
النهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله واما على غير ترتيبه
اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر لآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى

معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ
للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط
الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكذا ان يحمل قول الفريقين فانه قد لف بين الفريقين في قالوا اى قالت
اليهود وقالت النصارى وهذا مع قوله في الايضاح فلف بين الفريقين فان ما لف بينهما في هذا الموضع هو الضمير المذكور لا على ما
صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من
غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او
بين القولين اجمالا لعدم الالتباس في التفسير بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده
انه الداخل الجنة دون صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الفريق لا
يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعد
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا فيه لطف مسلك وقد
لكنا نقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلدك لاجل التاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون فقال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن
الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر

وهكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب
المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول في تفاصيل المعلل امرات هو بصوم الشهر ولم يجعل
شيئا من العلل الجملية وجعل ولتكبروا علته ما علم من كيفية القضاء وهو عام لم يذكره في تفاصيل المعللات فاذكره في بيان
تطبيق العلل على ما فهم مما ذكره من تقرير الكلام ويمكن التفصي عنه بانه يقال ان ذكر امرات هو بصوم الشهر في تفاصيل المعللات
ليس لانه مستقل معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه و
تمهيد لذكر انه لم يعلم وجه امر المرخص باعادة حرف الجر كما فاد في الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امرات هو
بصوم الشهر هو الترخيص والامر للمرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصوم ما في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعات العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص فجمع ذ
لك فكان متفرعا على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل الجمال واحدا من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة شامل للامرات هو بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا
معنى لتعليل امرات هو بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر على انه لا يتبين حينئذ ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة اي
العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في
حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن
مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء بلا وجدة في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي
مفسدة ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول
الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام
قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد خرج عن اللف والنشر

والنشر وقد اهمل السكاكي هذا القيد فتوهم بعضهم ان التقسيم عنده اعم من اللف والنشر واقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد
اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده فليتأمل فانه دقيق كقوله اي كقول
المتلمس ولا يقيم على ضيم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي ولا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
الاحد الا الاذلان هو استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في اللفظ وان كان في التحقيق مسندا الى العام المحذ
وف عير الحي وهو الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي
قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضا
ف الى الاول الربط على الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قيل هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما
يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين قلت لا نسلم ان البيت من قبيل اللف والنشر لان في هذا حرف التنبيه
ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما بخلاف ذا فالاشارة الى العير وكونهم قد جعلوا هذا اشارة الى العير وذا الى الوتد
تدل بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا يعتبر في اللف والنشر فليتأمل ومنه اي من المعنوي الجمع مع
التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها و
قلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب
من جهة الحرارة ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم
جمعه تحت حكم فالاول اي الجمع ثم التقسيم كقوله اي المتنبي حتى اقام اي الممدوح على
ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم و
الصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت
السابق اعني قاد المقانب اي قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وهل شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد

جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه فصل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله

فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا * والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم من غير جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح

قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر * وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها

فيما خالص للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب ما وقع عليه الشرح موافق لما اورده

المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة وانا في كلفظ اي التقسيم ثم الجمع كقوله حسان بن ثابت رضي الله عنه

قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا * سجية اي غريزة وخلق تلك

منهم غير محدثة * ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع * جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين

بعد الاكمال والمراد هنا محدثات الاخلاق ... فانه قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء

والنفع للاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم

ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت اي الله اي امره او يأتي يوم

اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله لا

يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه

هو الجواب الحق والممنوع عنه هو الاعذار الباطلة فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد

وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده

خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها ... او هو عبارة عن

التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين

سعدوا

سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه

ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار

ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع

العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به عليهم

ما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه في ان الفاسق لا يدخل الجنة ولا يخرج من النار وهذا

كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا

يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم وان الابد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الا

نتهاء فكذا ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا

بالمعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما

بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم فاضاف الى السعداء ما لهم من

نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما

ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول

ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم عند القتال اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف

مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ودفع ملم كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام

جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يليق بها وهو ظاهر والثاني استيفاء

اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من

يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون وان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد

السنوة جميع الآفاق وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الكلام على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الا
نسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تأخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف
تنويها بالذكور فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الاعلام الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديمهن لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنها اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من
امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة
في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو
اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم اي قريب يهتم لامره اي بلغ
فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها اي ما
يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع
منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فقولهم لقيت من زيد اسدا اي لقيت
من لقائه اسدا والغرض منه تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان
صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل ومنها اي ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة
في المنتزع نحو قوله وشوهاء في مشاهد الوجوه قبيحة وفرس شوهاء صفة محمودة فيها يراد بها سعة اشداقها او
نبل الدابة فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بي اي تسرع الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى
وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من
رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالا
ستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم

فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن
بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة او يموت كريم
منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه وبهذا لم
يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت
مني كريم فيكون من قسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى التقدير لحصول التجريد بدونه والاولى
عليه وبهذا يسقط ما قيل ان الرادة في البيت نظر لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه قلنا
كر بان التجريد لا ينافي الالتفات بل يسوغ بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها المخاطب المتكلم
ول لك بالاعذار والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح
جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه
لا يشرب بكف غيره فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد
في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل وانت خبير بان كونه كناية لا ينافي التجريد وان كان الخطاب لنفسه لم يكن
قسما برأسه بل داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد في ذلك انه ينتزع من نفسه شخصا آخر
مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول الاعشى لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان
لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ومنه قول الاعشى ودع
هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا

يكون الى الحق وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء
على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر
بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر
اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال
يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمقبولة اشار الى
تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى المقبول من المردودة وذلك بقوله والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه
فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لا
ن المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان كثر العدو فعادى عداء
في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد با
لثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق
فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كا
ن ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى
جانب الا وهو يرسل الكرامة اي العطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا
وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل
الشرك حتى انه اي الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا

عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم
تمسسه نار ومثله بيت السقط يحيي ركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يحيي الرجالا ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها اي على الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها
عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك الغبار لامكنا اي امكن العنق تخيل ان
الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير
لا تزول عن مكانها وان اجفاني عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها
هذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله
اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل
الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل
لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالآية رد على ابن المعتز حيث زعم ان
المذهب الكلامي ليس في القرآن فلعله اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل
النقيض بوجه فان الآية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هي من المشهورات الصادقة وقوله
اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم
اترك لنفسك ريبة هي ما يريب الذهن ويقلقه وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف
لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش واكذب واللام في لئن هي موطئة للقسم وفي لمبلغك

جواب القسم ولكنني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب

الرزق ومنتجع اي منزل لطلب الكلاء واراد به موضع طلب العطاء ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب

كفعلك اي كما تفعله في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم

فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي لآل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت

اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا

ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم

باطل فالملزوم مثله وكما اورد على صورة قياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه

اي الاعادة اهون عليه وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وهو المطلوب

حسن التعليل

ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى

لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما اعتبر علة له في نفس

الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما يقال

قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي

ومنشأ هذا الوهم انه لم يعرف ان المعقولات الطاريات اعتبارية على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع

الاعتبارات العقلية غير مطابقة للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها

او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي

الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاؤك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها

الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بانه عرق

حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة

لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما

ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم

لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب

غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة

على وجه تخييلي اي تناهيه في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم اي الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من

لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليس قتله لاعدائه للغضب

ولا يترك الافراط ويتضمن ايضا قصر اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي

الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك

اي حذاري اياك انساني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه عقبه بان

اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى

انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت المترجم

وقد ترجم بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق

وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه

نظر لان مفهوم الكلام على ما هو قاعدة لو ان امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد

النطاق عليها اي رؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح

فيكون هذا من الضرب الاول وهو الصفة الثابتة التي قصد بيان علتها ... الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء

وقد انتبه الشاعر وعللها بنية خدمته للممدوح فقد اخطأ من زعم ان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو من الاول

سواء ذاك الدليل الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فانه قيل هل يجوز ان يكون قوله بيت

مثلا في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا من الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون ذكره ما على الجوزاء

من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان

العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كو

نها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من

الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على ان النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى على

الفطن من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك

وكونه مبنيا على الشك لا يجعله من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله كان السحاب الغر

جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا ترقا بالهمزة خففها اي ما تسكن لدي مدا

مع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع

من سافت الريح المزن اليها وجادت بالجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من

السحب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليه وهذا البيت لابي تمام ... محمد بن وهيب ... عليهما الامد و

ومنها فلا اعلم ولا انقد لنا البرق فكانما وجدا بهذه الحيرة مثل ما اجد وقال بعض النقاد في هذا البيت قوم فقالوا

ان الحيرة ... ولا ادري ما يمنع ... قلت ووجه هذا التفسير انه قصد به اللائم بمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من

عزا اي بلا نفع عشية ساقتني البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير

في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هذا الحبيب الذي فقدت السحب في تلك الديار ومنها اي من المعنوي التفريع وهو ان

ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز

عن نحو قولهم غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله وهو قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية

كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يأكل لحوم الناس

فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك

واشراف وفي طريقه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام ا

لجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنها اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم الغرض في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد

يكون ذلك في غير المدح والذم فيكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد

سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتأكيد التحريم ... وهو ضربان افضلهما

ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول

النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة

الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه

اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيوف من العيب هذا زيادة توضيح للمقصود وتفريع والا فهو مفهوم من بناء على

الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى

تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى

الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في

مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فذكر المستثنى اخراجا

لدفع الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال

متصلا فذكر اداته قبل ذكر ما بعده وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي مما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني لو
فقد وقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا مما افاده من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيتوهم شيء من العيب فاذا
لا توهمه غيري اي ظنه او توهمه غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة ونحوها
ويقرب من الضرب الثاني تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيبها اداة الاستثناء تليها صفة المدح
لذلك الشيء والاداة الاستثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى
منه وهذا اي ما ذكر من ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال قلنا لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا
كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها
واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول
وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا
ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول الذي هو كالدعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق
بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل
لافادته التاكيد من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا
في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل
وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من
قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فخلاصة قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون

لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما فانه يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على الوجه الثالث اي حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول وحده نحو جاءني رجل والمرأة
الا زيدا ولو قصد ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا
يكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المفاخر
والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا
بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك اي لفظ
لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة التاكيد كقوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني
يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى استثناء مثل قولهم انا افصح العرب بيد اني
من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي ومن
المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي
دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة
الاستثناء تليها صفة ذم اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد
وتحقيقهما على قياس ما مر وبيانه من الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه يجري مجرى
الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي
الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم
لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئتها

حيث جعله فلذة له من فارع بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران في المدح احدهما انه نبه الاعادي دون الا

مولا وهذا انما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه الا انه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا

واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي في تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه

اي من المعنوي الادماج بغلا ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب

مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الاخر يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق

لاجله فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره كقول الشاعر ابي الطيب اقلب فيه اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر

يعني اكثر تقليب الاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقد جمع آخر الادب جنس الهم من النغص واحد لكان في بيت ابي الطيب واكثر كما في قوله ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم

ولا بد لي من جهل في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود

خليل صالح لان يودعه حلمه وضمنه الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الكلام مخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه

لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريد الوصل هذا الحبيب

الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لذا يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد وقت الامر

ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط

لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خيره بالعكس فيكون ذما قال السكاكي

ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو عدم احتمالها

كان النظر ان يقول وهو ما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره

في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات

القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا

كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب

تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف

فانها تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت

فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة او وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري الم تر برق ام ضوء مصباح

ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الحسن بالغ في مدح ابتسامها بانه لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة

في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال

خاصة والتدله او وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا

ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها ثانيا تلذذ وفي هذا البيت خطاب

للاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امن ام اوفى دمنة لم تكلم ... راجع

هل فيه تجاهل ... فيكم على رجل منكم

ذا امر فيكم اذكر لكم خلق جديد يعنون محمدا كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من

الشمس ... وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكفى بذلك في الاعتبارات ومنه اي من المعنوي

القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير اي

فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم

لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله و

للمؤمنين

والمؤمنين فالاعز وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا للفريق الحكم عنها
لا عن الاخراج فاثبت الله تع في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذ
لك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كونه خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل اي بالحمل على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملت المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم ونحوه قلت طولت قال لا بل
تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل وا
لانعام فحمله ابرمت ايضا في هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي فليست الابيات من
هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لغفلته على خلاف ذلك المعنى
ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويجري
الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث
بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم
بقتلك صاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام
الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة عشر التجنيس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ
فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه

التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والتجنيس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
فلان الالف والباء والتاء الى الاخر نوع من اكثر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو ال
ساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها
باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول
وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم انه
حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافرا
د او الجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي يوم القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايا
م او جمعين فانحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثا
ني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما
ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف يسمى مستوفى
كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم آ
خر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشا
به لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة
غير باقية وقول ابي العلاء المعري ... مطايا مطايا ... منازل عنها ليس عنها بمقلع فطا فعل ماض ...
شادي والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق

بسم
بحق ... ودرى
ودمام وقت
بالمهلة منزع
ولا ذمام لدى
مذهب العرب
الذمام الاول الحرمة
والثاني جمع ذمة وهي
البئر القليل الماء صح

اللفظين في الخط كقوله اى قول النبي الخير كلكم فداخذ الحلم ولا حلم لنا ما الذي غرّ مدبّر لحيم لو حيا مكنا او عاملنا با

جميل فلذا قلت يدخل في قوله والا خص باسم المحرف وهو ما يكون لفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار

ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثّل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فان في مركب هي صابه

والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والصاب الاول بالفتح منفصل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فلا يسمى

مفروقا فقد لا يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم الى المركب ما كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى

التجنيس مرفوا والا فلو ما متشابه او مفروق وصرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انوا

ع الحروف وفي اعدادها وفي هيآتها وفي ترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو الاربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما

ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في الاثنين من ذلك او اكثر

لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا

حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى

هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط اى اتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس

محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد

بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وقد يكون الاختلا

ف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرِط او مفرِّط لان الراء من مفرط ان كان مشددا والمشدد حرفان فهذا يقتضي ان يكون مفرطا

مفرِّطا مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدّ حرفا واحدا فكانه في الصورة

حرف واحد زيدت فيه كيفية واليه اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور

كالراء من مفرط حرف مكسور والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا النوع من الا

الاختلاف عين الاول وغير قوله البدعة شرك الشرك وفيه الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان

الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعداد الحروف بان

اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون في احدهما اكثر من الاخر حرف او حرفان اذا اتفقا في النوع والترتيب والهيئة

نحو كسبي التجنيس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو سبعة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما

في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق

الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اى قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول

بأسياف قواض قواضب من الايد صفة موصوف محذوف اى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش والتبعيض

مثل في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم

من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للا

عداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في ا

لاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى حتى

اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف

واحد ولم يكثر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة بالاخر كقولها اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اى حر

قة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون الزيادة بالاخر مذيلا وان اختلفا في انواعها اى وان اختلف لفظا المتجانسين

في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف في اكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه وخرجا عن التجانس كلفظي نصر

نكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا

الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو

لم نغ وهم ينهون عنه وينئون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء
والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاو
ل نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على
الاعتياد فلا يقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون و
الاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم المشفويتين نظرا ولان ارادة
بالتقارب ان يكونا بحيث يدغم احدهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليسا كذلك او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن و
ان اختلفا في ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين بعض الحروف وما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب ويسمى مقلوبا لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى
في اول الثانية والذي قبلها ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض والبهاء اشار بقوله نحو حسامه فتح
لاوليائه حتف للاعداء قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل نحو اللهم استر
عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمجانس الآ
خر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل
حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره وذا ذكر بعضهم العطف دون المضمر المتجانس الآخر سمي الاجناس
مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين وهو نحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم و
بغير الدسم سم ومثل عواصم وعواصم وقواضب قواضب وكقوله كهام للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس
على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله
عليكم بالابكار فان بين [illegible] وافتحا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا

بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود في ا
لتستبصر جنة النبي تقبر حية وقيل لفاضل ستنتج نقه انشى تصحيفه فقال الست بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى
نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاش
تقاق وليس باشتقاق وذكروا بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الا
رض ارضيتم بالحياة الدنيا وبهذا ظهر ان ليس المراد بالاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو
الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد ذكروا الارض مع ارضيتم ليس من هذا
القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يذكر المجنس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى
باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني ا
لمتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين وا
لمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآ
خر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و
الثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم
من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت وا
لآخر اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح فيما

آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علم وحلم وزهد وعهد مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه او

لي ذلك مقتضيا فيه رد العجز على الصدر لان الصدارة في حشو المصراع الثاني لا يصلح لان تلحق المصراع الاول فالقسم عنده اربعة و

هو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكررا

ن او متجانسان او ملحقان بهما صارت اثنا عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الثلثة وباعتبار الملحق فيهما لانه اما ان

يجمعهما اشتقاق او شبهه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الا

شتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة

عشر مثالا فمنها ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سر

يع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة

بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع منه

عرار رفع الله اسم ما ونجمع مفعول القول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والضمار

ربيني اجاري رفيقي وابانه فقسنا والرواحات عيني هذين الموضعين واورد في انشاء ذلك مثلا يقال استمتع بنشم عرار

نجد فلا نعدم اذا امسينا الخرج جنابنا من ارض نجد ومنابتها وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي

تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود فما زلت بالبيض

السيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن مفرح ساعة قليلا فما

احب الي قليلها وقيل انما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالهم الذي والقليل والنفر

يحمل على الرفع الاقامة عليه النصب معرج على انه خبر لم يكن وكلمة ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة

التفريح الى الساعة ويجوز ان يريد الا تفريحا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره

خبره مقدم عليه والجملة في محل خبر ان والضمير في قليلها الساعة اي قليل التفريح في الساعة يعني قفا على الا

طلال التي لو وجدتها ما اهله لما كان موضع ما يوحش خاليا لكثرة اهلها وكثرة التمتع فيها وان لم يكن ا

ما مكن بها الا تفريح ساعة فان قليلها ينفعني وينقع غليلي وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع

احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي تركاني من ملامكما سفا

ها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المجانس الآخر في حشو المصراع الاول

مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن

ن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيه الخمر والاحتساء الشرب وللقفة بالتمثيل هو البلابل الثالث با

لنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فمن قبيل هذا البديع على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المجانس الآخر في آخر المصراع

الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائ

تين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة باية ا

لعذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من

الثني وما يكون المجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم

فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون ا

حدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فل

فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها

والضريب المثل واصل المثل في ضربا المقداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآ

خر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه بخزان وخزان مما

يجمعهما الاشتقاق وقوله وقول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني

ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول [illegible]

اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب

يضير فضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وقول ابي تمام في مرثية محمد بن

حميد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع

في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر [illegible] من يستعملها استعماله [illegible]

يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الاول [illegible] فيما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر

البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول فقوله ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فلائح ولاح [illegible]

للوح والآخر اسم فاعل من لحاه [illegible] ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص

فالاول من [illegible] ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الحريري [illegible]

[illegible] الله [illegible] في الثرى [illegible] السجع [illegible]

الاخير من الفقرة باعتبار [illegible]

ثم قيد [illegible] الفاصلتين من النثر [illegible] قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر

وقيل ان القافية [illegible]

على تواطؤ الفاصلتين من [illegible] في النثر كالقوافي في الشعر الا

لفظ المتواطئة [illegible] السجع [illegible]

معنى المصدر كالارادة المتكلم [illegible] وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود في كلام [illegible] ان الفواصل هي الا

لفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية [illegible] توافقها كذلك

السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم

لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان في

الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الا

خرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر

وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من الثانية

ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما

في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره

ما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو

والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت

او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ان شانئك هو الابتر

السجع يحتاج الى اربعة [illegible] اختيار المفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه [illegible]

من القرينتين [illegible] الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الا

لسن بالفاظها ولا تخلق العصور بمرورها ولا يهرم الدهر بكرورها والصلوة على من لم يكن للكفر اثر الا

طمسه ومحاه ولا [illegible] الا تركه وعفاه [illegible] مرور العصور وكرور الدهور [illegible] الاثر واعفاء

الرسم [illegible] واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو

قيل ثم الاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه

فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة اي يؤتى في قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن ا

لاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

والثاني ان يكون الثانية اطول من الاولى طولا لا يخرج به عن الاعتدال كثيرا والاول كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن

ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فالاولى ثمان لفظات وا

لثانية تسع وقد ورد في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين تحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة يجب

ان تكون بعدهما اطول لا يجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود

وظل ممدود فهذه الثلث كلها متساوية في اللفظين ولو جعلنا الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون

الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا عن الا

ول يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع ما فقره قصار والقصير احسن لقرب الفواصل المسجوعة

من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان

من لفظتين ومنه ما يكون من ثلث الى عشرة وما زاد على ذلك فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى

عشرة الى اثني عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية

ثلث عشرة ولا اسجاع فيه على سبيل الاعجاز اي او اختر في فواصل القرآن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفوا

صل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو

اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء في فات مفتوح وفي آت مكسور منون وهو غير جائز في القوافي ولا وافيا

لغرض اعني التزاوج في الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لغرض الازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا

والقنا اي بالمداوة وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني وآخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه

ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك فيه ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير ا

لحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا يشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة كما قال الفواصل الاولى

السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفا

ض به ثمدي واورى به زندي هو الماء القليل واصله فلما اورى به زندي اي صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر واما اورى

بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من ورى الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى الممدوح

المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لأعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على

هذا القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت مسجوعة مخالفة لاختها اي السجعة

التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي

في الشطر الآخر لانه على ان المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل فقرة باسم ما فيها من السجع تسمية

باسم جزئه فقوله الخبر في الفقرة عادة الاعراب واثاء في الثاني على الاعراب سجعة وقوله طوحت طوامح

الزمن اي الصفات الاخرى سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام تدبير معتصم بالله منتقم

لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقرب من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الا

ول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما

ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ما يسمى التصريع وهو جعل

العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الا

ثير والتصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء

الغبن أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرما فاجملي الثالث ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء
جاء بمنظر يكون حسنا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث
يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان
ن الرابعة ان لا يفهم من الاول الا بالثاني وسمي التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنز
لة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين وسمي التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة
اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص كل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة
واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني وسمي التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا
انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا والسابعة ان يكون التصريع في البيت الا
قد تخالف القافية وسمي التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب وبالاقرار عذت من ا
لجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة
نة وهو تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في
التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان
في التقفية فحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يراد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي
في التقفية فحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة و

وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في ما لكم لا ترجون لله وقارا و
قد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه
في الوزن لا في الحرف وايضا على ان السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي ا
لفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي
ثم ان تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر
ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا ا
لنوع من الموازنة باسم المماثلة وهي في الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض اشعار بان الموازنة المفسرة بما
فسر المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يميل اليه الوهم من قولهم تساوي الفاصلتين
فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش
الا ان هاتا اوانس اي هذه نساء آنس بك وتحدثنك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل وهذي
نواضر لا ذبول فيها والمثال من الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يخفى
عدم الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما
لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كا
كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقول القاضي الا
ارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فامثلة قوله وفي التنزيل كل في فلك وربك

فكثير والخرفات ذكر في هذا الباب حكم الحرف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من الفظي التشريع ويسمى التوشيح

وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان

يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان تجنيس التشريع ان يكون البيت يستقيم على اي القافيتين وقفت لانهم و

فسروه بان يبني الشاعر بيت القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت

كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها

شرك الردى وقرارة الاكدار اي مقر الكدر دار متى ما اضحكت في يومها

بكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات

كل منها على الاصل الاول على القافية الثانية من ضرب الكامل وعلى القافية الاولى من ضرب ان من ولها قافية عند الخليل من اخر حرف في

البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل ذلك الساكن وقد روي عنه ايضا انها المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية

فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من

فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او لفظة دار منه وهذا قول اكثرهم لكونه في علم القوافي ولو كان مبنى البيت على قافيتين او

اكثر لكان احسن كقول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلي المتفكر القلب الشجي

ثم الكئيب حال انه نظمي ولذا قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين فلنا الطاهر قوله هو

بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد

بدو الاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا

سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا الا ان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددته

عليه بالرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الروي لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب وما في

في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في

فواصل الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه فهو

وما ليس بلازم فاعل ان يجيء وللاول ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر وللاخر في كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس

بلازم في السجع مثلا قوله فقفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح و

هو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه

يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعلها

نان الفاصلتان او القافيتان مسجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه

ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع والقافية ليوافق قوله قبل حرف او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو

في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفا

صلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تقهر ونحو ذلك وكذا قوله اقتربت

لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تقصر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا

سحر مستمر ومجيء قبل حرف الروي نحو قوله سا شكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط في

بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت فلانا الله نعمة واشكر لي وقد يقال اشكرت فلانا يريدون نعمته وكلمة الا دنا شكر لعمرو

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت نادى في الكتا

يرى فرجات الشر والحمد وان الامور رب من نعله به وزلت النعل به اي اللفظ كناية اذ ترى البلايا او نيل البانية بل يصبر على ما

ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقة قوله الاخر اذا افتقرت لم ار لم بفقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه اي خليله اي

فقر صاحبه تحقى معانه الا في كنت اسنرها بالجمل فكانت خلتي حتى جلت اي انكشفت والانت باصلاحها

لنا بابادر تم يعني من حسن ابتسامه حتى كأنه الالزم ثم جيء فلان فاه بالاصلاح قبل حرف الروي وهو الثاء وقد جيء قبلها في الاربع باللام
متزرة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الا
بيات والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام حرف كالباء واللام والثاني التزام حركة فقد يكون الاول بدون الثاني كالفرح
وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها ٭ يكون بكاء الطفل ساعة يولد ٭ والا فما يبكيه منها وانها ٭ لاوسع مما
كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري
بركوا ما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك
قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها ولم يدخل ذلك في التعريف المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي
او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في غيرها اذ جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي
وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر
ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما
لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والذي
كان المذكور في البيت او في الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار
الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلام الفقرة والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من ا
لمحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على
سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان أتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها
كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون

ويجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني فان اللفظ هذا ما تيسر لي باذ
ن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين
اهماله وهو ما يفتقر الى التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة واما لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما
ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل الكلمتين المتماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى بكلام تكون كل كلماته متصلة الحروف كقوله فتنتني فجنتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد
الموصل كقول الوطواط وادركن زرت دار دود دررا ودرا وزادا وودا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او ال
قصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان
يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين فهو مثل ال
ترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم
وقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات
وهو تعديد صفات موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما عده بعض المتأخرين الايضاح وهو ان
ترى في كلامك خفاء دلالة ثم تأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب فذكره
في المحسنات او كونه مشتملا على خلط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء
مع الاطناب وقد يجيء مع المساواة ايضا والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة

فصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما اقدم عليه ما ذهب اليه
بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك
مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه
والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي تقرر هذا الغرض العام في
العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان
يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والاستعارة والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لا
ختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكو
صف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي
في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كا
لاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فهو كالاول جزاء للشرط فان اشترك الناس في هذه الجملة الشرطية جزاء لقوله
وان كان في وجه الدلالة والواو للحال وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا
النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول
او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عا
مي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما
مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسر
قة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله
لا مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كلا او بعضا فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع ا

مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع
تغيير النظم او بدونه فمنه اربعة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع
بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس
اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه مثل ما توفيه نفسك وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وباخائك ان كان فيه عقل ومعرفة ويركب اي الاخ
حد السيف يركب حد السيف يحمل امورا تقطع قطع السيف وتؤثر تأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه
اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما
يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار وانتقام اذ لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله
بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذا
ن البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة و
انا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها فانه ايضا مذموم و
سرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في
داليته الا انه قال وتجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم واورده
الفرزدق في شعره الا انه قال تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم وا
لترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم

قط الا دونه من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه
بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من
راقب الناس اي حاذرهم في الاصل رقبه ورقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي لا يلوي على شيء بالقتل وقول سلم الخاسر لقب به بذلك لانه في تجارته في الاسلاس سمي
سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز و
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا ويحكى ان بشارا لما سمع بيت سلم قال ذهب والله بيتي
... في الله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر
القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب
بيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب في ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون
الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قتل
... في بعض غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بل ... او بعد
... وهو قوله اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ... ولقد يكون به الزمان بخيلا ان الزمان بمثله
لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا البيت تقدير الغرض في هذا المصراع ... وان ...
... فان الزمان بخيل بهلاكه ... ومن حيث بخل الزمان با...
ن يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني
لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد ههنا

لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب اصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فلو كان السخاء به فقد بذله فيه
في ضمن حتى يسمح بهلاكه ويبخل به كما ذكره المصنف واعترض عليه بان ... لا يجاده ... في ضمن فيه كونه ...
للناس وانما ... فاقد ... في ضمن ... فلان سمح بهلاكه وان يبخل ... ذلك والحاصل ان الايجاد
والهلاك كان بيد الزمان فسخي بايجاده لكنه لا يسخو باهلاكه لكونه سببا لصلاح ... وعلى تقدير صحة هذا
المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى لا
يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت فان ابن جني ... تعلم ان الزمان من سخائه فسخا به اخرجه من العدم الى الوجود ولولا
سخاؤه الذي افاده لبخل به على اهل الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض ابي الطيب
ان سخاءه عدى الزمان فسخا به على ... وكان بخيلا به على فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه
وهدايتي له وعلى التفاسير كلها فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بالهداية
الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام بخل الزمان بمثله ولو شرط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما
كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله ... وهذا في
الاهلاك او الايجاد وبعد ما ذكره ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام صميم البيت وان كان ا
لثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب ... المنية ... اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة ا
لاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة ...

وهو فاعل وجرّد أضعف الحال أو روي بالنصب فقد أخذ المعنى كله مع بعض اللفظ كالنفوس والقرا فردوا
أو جلا وبدلت النفوس بالأرواح وكذا قول القاضي الأرجاني لم يبك الأعداء في قدم فلا مستريح إلى مودع
هو ذكرك الدر الذي أودعتم في مسمعي ألقيته من مدمعي وقول جار الله في مرثية أستاذه وقائلة ما هذه الدر
ر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشا بها أبو مضر أذني تساقط من عيني وفو
ق فيه البعد في الدوام أعلمه على أنه لا يكون في البيتين دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والآفية ووجوههم
حين كقول أبي تمام مقيم الظن عندك والأماني وإن قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الآفاق إلا ومن جدوا
ك راحلتي وزادي وقول أبي الطيب وإني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد وثالثها من الضرب الأول من النوع الظاهر من الأخذ والسرقة نوع في الضرب الثاني منه و
هو أن يؤخذ المعنى وحده فقط وإن أخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وإن أخذ اللفظ كله أخذ المعنى وحده إلما
ما من ألم إذا قصده وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فاللفظ هي بمنزلة الجلد
فكأنه كشط جلده عن المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر وهو ثلثة أقسام كذلك أي مثل ما يسمى إغارة ومسخا يعني أن الثاني إما أبلغ
من الأول أو دونه أو مثله أولها أي أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول كقول أبي تمام هو الصنع أي
الإحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية أعني قوله إن يعجل فخير وإن يرث أي يبطؤ فللريث في بعض المواضع
أنفع وكقول أبي الطيب ومن الخير بطء سيبك أي تأخر عطائك عني أسرع السحب في المسير الجهام أي السحاب الذي لا ماء
فيه وأما ما فيه الماء فيكون بطيئا ثقيل المشي
فبيت أبي الطيب أبلغ لاشتماله على زيادة بيان المقصود حيث ضرب له المثل بالسحاب وثانيها أي ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون
الأول كقول البحتري إذا تألق في الندي كلامه المصقول خلت لسانه من عضبه

من عضبه أي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول أبي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في
الطعن خرصانا خرصان الرمح قضبانها وخرصان الرماح أسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني تقرن مضاء
أسنة رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق جعلت أسنة على رماحهم عند الطعن فصارت ألسنتهم في النفاذ كا
لسنتهم فبيت أبي الطيب دون بيت البحتري لما فاته ما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة
التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام كإثبات الأظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية وثالثها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول كقول الأعرابي أبي زياد ولم يك أكثر الفتيان مالا و
روي وما إن كان أكثرهم سواما السائمة والسوام والسائمة الإبل الراعية ولكن كان أرحبهم ذراعا في الأساس
فلان رحب الباع والذراع وأرحبهما أي سخي وقول أشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس بأوسعهم في الغنى و
سمعهم للملك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه أي إحسانه أوسع وكقول
الآخر في مرثية ابنه والصبر يحمد في المواطن كلها إلا عليك فإنه مذموم وقول أبي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر
حازما فأصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الأخذ والسرقة وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان
أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من أرب أي حاجة لحاهم سواء ذو العمامة والخمار أي
لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء القوم على صورة الرجال لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول أبي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب تشبيه جرير في الرجل ذي العمامة كتشبيه أبي
الطيب من في كفه قناة وكذا التشبيه في المرأة بذات الخمار ومن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحد
البيتين نسيبا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو غير ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتا
ل في إخفائه فيغير لفظه ويصرفه عن نوعه من النسيب أو المديح أو غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته وهذا ومن غير الظاهر أن

مخطوطات جامعة الرياض

هو كون الوباء والمشترقة حاشية الى

على صيغة المجهول

بنقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا ابائهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء لما اشرقت
صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس
صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنها وهو غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني يشتمل من معنى الاول كقول جرير
اي من قبيل الملح الى الاشتمال
اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان
جمع غضبان
يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروي انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة
اسف الفضل البرمكي ووفرها حاصلة في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى السكر له ولامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
وهو وزير هارون الرشيد
قولي لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله
الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع
فامر هارون باطلاقه [illegible] ومنها [illegible] ان يكون المعنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة
في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب احبه واحب فيه ملامة الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي
هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز نصب المضارع
بعد الواو كما هو راي البعض وعلى تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين
اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون ذلك احدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب مبغوضا لا محبوبا
فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في
قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ بنغمة السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه
ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح يلتذ بذلك مثل الجراحة في الجسم وحاله ان يعطي بغير سؤال ومنها اي ومن غير
الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا راي عين ثقة حالا اي واثقة

والثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي تضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا واثقة
ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القي عليه الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان
طير في الدماء نواهل في نيل الاروي [illegible] اقامت مع الرايات اي الاعلام اعتقادا انها ستطعم
لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان [illegible] كالعقبان فقد صارت مظللة بالعقبان الطير
النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو [illegible] لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا
تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين وفي معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لا
ن الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع
الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة
بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين وقوله ثقة ان
ستمار لا يفهم من قول ابي تمام ظللت [illegible] وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش [illegible]
هذا المعنى اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة
لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه [illegible] الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لان
[illegible] عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل فيحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش مظنة انها تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق [illegible] وقوع ظلها
على الرايات [illegible] بهذه الزيادات يتم حسن معنى بيت الافوه [illegible]
لطيور [illegible] وما ذكرناه [illegible] في الايضاح وعلته التطويل واكثر هذه الانواع المذكورة [illegible] فقير اللفظ

كلها مقبولة بل منها ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكلما كان اي كل نوع من هذه
الانواع بكونه اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد مزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن
الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف وهذا اي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او
مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذه من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الا
ول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجوا
ز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير
قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب
بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم و
كان الفرزدق حاضرا فامر سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح للقطع فلما
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكان قال الآخرين من ذلك السيف لا ظالم اي ابن ظالم ثم
ضرب بسيف الرومي فنبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة
الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليد
ين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر
اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا وقد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن
ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده فقال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا
نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم خبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذلك سيف

وهل ضربة الرومي جاعلة لكم اباً عن كليب او اخا مثل دارم

سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذه من الاول قيل
قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير
الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللا
م على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني
على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبي عليه السلام
كذا او في الحديث كذا او نحو ذلك ومثل للاقتباس في الكلام باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل
قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل و
الثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما
روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح
نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل
قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيئ الخلق فداره قلت دعني وجهك
الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي حففت بكذا اي جعلته محفوفا
محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احد
هما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله

اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد
غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن
واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الاقتباس قول بعضهم في حجام
الوجه دخل الحمام فحلق لم يجرد الحجام من قشر لؤلؤه والبس من نور الملاحة ملبوسا وقد جرى الموسى لرأسي بالاسم فقلت لقد
اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عذ
ن بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين
فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذ
لك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا حاجة الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة وهو ظاهر ... من شعر الغير
من شعر آخر يكون احسن ليشتاق ... الشاعر شعره ... فضيلة الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب
اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت
بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن
الوليد الانصاري ولم ينبه عليه ... من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه وقول ابن العميد كانه كان مطويا على
احن ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي
تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام عرضه ابو زيد للبيع على اني سأنشد
يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ونسب
الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت وا

والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدا
ن اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان
اضاعوا وفيه تنبيه واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آ
س عذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون
البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس
في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا
اشار الى بيت ابي تمام ولا بد في تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل
بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر على لطيفة لا توجد في شعر الاول كالتورية وهي ان يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها
اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا و
مجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوا
لينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف لقوله تذكر او لمجر والمجرى و
قد نرجح تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدل منه والمعنى ا
نهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشا
عر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيين البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب يعني به شفة الحبيبة وبارق
ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعها بجريان الخيل
السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى

الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا

متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني

اراد بالشيخ اليهودي المدخر في المقصد وقد غلطوا او غضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا مقداره و

فيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد والاديب القوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة و

تضمين المصراع فما دونه الايداع لانه اودع شعره شيئا من شعر الاقل وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب

ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس

وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان

كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان ولا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة

وجيفة آخره يفخر الجملة حال اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة

وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن

اشير الى انه من القرآن او الحديث وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد

معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى

فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع

ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا

يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط

كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول

بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء

الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده

ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من

توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه

وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم

يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما

التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض

نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط

مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل واحد من القصة

او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة او الشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين

فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم

الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها

صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري أأحلام نائم ألمت بنا ام كان في الركب يوشع

الضمير في اخراهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر ذكرهم في اللفظ وحوم الطير على الماء دار وحوم الهوى قلوبا جعلها تحوم

به والدجنة الظلمة والضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة والمطوي ذو لونين وقوله

أأحلام نائم استفهام استعظام لما رآه واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما السلام واستيقافه الشمس

على ما روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم و

يدخل السبت ولا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع

الرمضاء الارض الشديدة الحرارة اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق والنار بالنظر ارق من رقة بما دار جهم واحفى منك

من حفي عليه تلطف وتشفق تشكو منها عند الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء حال من

الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء والمنظوم حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو

عند كربته الضمير الموصول الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن

مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها البسوس وهي ام جساس بجار لها من جرم بن ربان ونا

قة وكليب قد حمى ارض العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي

ترعى في حمى كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا

فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها

فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى

صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب و

بكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى الشعر كقول عمرو بن كلثوم ومن دون

ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق وقال

كليب لا سمع صوت حصني لا يغزى فلا يظن انه يعرض النخل لسيع عليا ان له والخرط ان تمر يدك على القتادة من

اعلاها الى اسفلها حتى تنتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية

وكانني بتوبتي اشار الى قول النابغة كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى القصة

بيعقوب ايم والتلميح الى المثل كقول الحريري فيا لها من تمرة تغني اولادها اشار الى المثل اعق من الضب يأكل اولادها

ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة

اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا

واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت

وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ

بني محارب ما تركونا ننام باصواتهم اراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري

ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال المحاربي اصلح الله الامير اضلوا البارحة برقعا وكانوا في

طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الا

بتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي يتتبع الآنق في اثناء مراحل من

تبع الآنق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه

حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان تكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان تكون في غاية

البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة و

تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب

وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع

السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى

رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فصار الدخول كاسم جمع

مثل الغمام والأنام بفتح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت لما فيه من عدم التناسب اذ وقف واستوقف و
بكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق ذلك في النصف الثاني بل أتى فيه
بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فباين الأول وكحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه
بطيء الكواكب وقوله وحسن الابتداء في وصف الديار كقول أشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه
جمالها الأيام في الاستعارة خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والكلف على الممدوح قول أبي الطيب فراق ومن
فارقت غير مذمم وأم ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله أيضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام و
في الفخر قوله أيضا إذا فكر الإنسان تمام عمره بفني كبرود وهو في كبد كجمر وينبغي أن يجتنب في المديح ما يتطير به
كقول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة أنشدها الداعي العلوي موعد أحبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد
أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء وروي أنه أيضا دخل على الداعي في يوم مهرجان وأنشد لا تقل بشرى ولكن بشريان
غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال يا أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أي ألقاه على وجهه
وضربه خمسين عصا وقال إصلاح أدبه أبلغ من ثوابه وأحسنه أي أحسن الابتداء ما ناسب المقصود بأن يكون فيه إشارة
إلى ما سيق الكلام لأجله ويسمى كون الابتداء مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا إلى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة
الاستهلال من برع الرجل براعة إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره كقوله في التهنئة أي كقول أبي محمد الخازن بشرى
الصاحب بولد لابنته بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا وكوكب المجد في أفق العلى صعدا وقوله في المرثية أي قول أبي الفرج
الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي أي أخذي بالشديد وفتكي أي قتلي
بغتة وقول أبي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان أهل التنجيم زعموا أنه لا تفتح في ذلك الوقت السيف
أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء

جلاء الشك والريب وكقول أبي العلاء فيمن عرض له شكاة عظيم لعمري لئن نمتم عظيم بأن علي والأنام سليم وكقول
أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي إذ عوفيت والكرم وزال عنك إلى أعدائك الألم وهذا ما شاء
في افتتاح الكتب أي الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما
وفي المفصل الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وثانيها أي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها
التخلص أي الخروج مما شبب الكلام به أي ابتدئ وافتتح قال الإمام الواحدي معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل أمر تشبيبا وإن لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب أي وصف الجمال أو غيره
كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما أي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز
بهذا عن الاقتضاب وقوله التخلص أراد به المعنى اللغوي وإلا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع ر
عاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي أن يقول مما ابتدئ به الكلام أو افتتح لأن التشبيب بما نقله بعضهم وهو
أن يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو يشبب بفلانة أي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب أو نحوه كما يظهر
من اللغة اللهم إلا أن يقال إنه لما كان أكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا وتسميتها ذكر التشبيب وأراد الابتدا
ء والافتتاح وإنما كان التخلص من المواضع التي ينبغي أن يتأنق فيها لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى
المقصد كيف يكون فإذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغاء ما بعده وإلا فبالعكس ثم ا
التخلص قليل في كلام بعض المتقدمين وأكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب وأما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والد
لالة على براعة الشاعر كقوله أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس قومي وقد أخذت منا السرى
أخذت منا أي أثرت فينا وتنقصت والسرى مصدر سريت ليلا وبالفارسي شب رفتن واحدة والاسم السرية بالضم والسرى
ويقال هو جمع السرية والسرى وهم بنو أسد يذكرونها لأنها جمع سرية وتعريفه لأن هذا الوزن من أبنية ويبقى في
الجمع

المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدا
ن ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول في قومس قومي والحال انه قد
اثرت السرى ومسايرة المطايا بالخطى فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على
قوله منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل منا ومفعول يقول قوله أمطلع الشمس تبغي ان تؤم
بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم
والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الا
نتقال الاقتضاب وهو الانقطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء
والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه
المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب
والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله
اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في
الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا
من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملاءمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت
كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكنه يشبه
التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتي بلفظ اما بعد اي مهما
يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما
بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم

يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه و
بين ذكر الله بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا
وان للطاغين لشر ماب فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف
اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمعا من الانبياء وارا
د ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن ماب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي
هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر قلت وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن
موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر
هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب
وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فينبغي للبليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او ر
سالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما
وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما
انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى
اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل
والا فاني عاذر لكونك قد بذلت جهدك وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة وأحسنه اي احسن الا
نتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوف الى ما وراءه كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله و
هذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لنظام البرية في امن وعيش وصلاح حال وقد خلت عامة المتقدمين
للاخر وهم يجتهدون في رعايته ويسمونه بحسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن

الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور وجملها ومفرداتها وجدت من البلاغة والتفنن وانواع الا
شارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية
ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء
آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء
واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الافهام حيث افتتح بعض السور بذ
كر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وقوله تبت يدا ابي لهب الى غير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل مع تذكر الاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا ولا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله ويظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا
لعلام الغيوب وهذا آخر ما اوردنا جمعه من الفوائد ونقله من الفرائد في زمن تراكم توزع البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا
لكن الله جلت حكمته قد وفقني الله للاتمام حتى فزنا بالفوز بسعادة الاختتام وتيسر الفراغ من نقله الى البياض في اليوم الا
ربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح
في يوم الاثنين من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله عن البليات
والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلاة على نبيه خير البرية وعلى آله واصحابه ذ
وي النفوس الزكية والحمد لله رب العالمين فتم تسويد النسخة الموسومة بالمطول على يد احقر

احقر الانام ... ابن ابراهيم ابن كاملا المشهورون بزبن ... حفظهم بحفظ
ربهم الافضل تمت في يوم الاربعاء في شهر ذو الحجة في قرية ... في مدرسة
ملا عبد الكريم ابن ملا محمد غفر الله لهما الملك الصمد في سنة ١٢٢٧ في
وقت الاستواء في ... في حالة وجع الجوف يا ناظر دعاء الكاتبه
ولابويه ولجميع المسلمين والمسلمات
آن كتاب مطول تمام را سود ...
آن كتاب شرح ... تمام ... بود شهر ذو الحجة تمت
تم في سنة الف ومائتين وسبع وعشرين
من الهجرة النبوية المصطفوية
... سنة ١٢٢٧

عدد الاوراق
٢٥٠

مخطوطات جامعة الرياض

مخطوطات جامعة الرياض

حروف المهموسة فحثه شخص سكت

والرخوة ما عدا الحروف الشديدة المجموعة في قوله
اجد قطني بكت وما عدا الحروف
التي بين الرخوة والشديدة المجموعة
في قوله لن عمر والمجهورة ما عدا المهموسة

مخطوطات
جامعة الرياض